العـدد 70
الربع الثاني
2022

المراقب الاقتصادي

MAS
معـهـد أبـحـاث الـسـيـاسـات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

سـلـطة النقـد الفلسـطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY
هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
MAS
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاقتصادي عدد 70 / 2022

هيئة التحرير:
- د. فضل النقيب
- رجا الخالدي
- د. نعمان كنفاني

فريق البحث والمراجعة:
- إسلام ربيع
- حبيب حن
- إيمان سعادة
- د. رابح مرار
- مسيف جميل

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:
- إسلام ربيع - منسق عام (ماس)
- أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية
- د. بشار أبو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: 4/2987053-2-970+
فاكس: 2987055-2-970+
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: 2982700-2-970+
فاكس: 2982710-2-970+
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب 452، رام الله
هاتف: 2415251-2-970+
فاكس: 2409922-2-970+
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: 2946946-2-970+
فاكس: 2946947-2-970+
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps
بريد إلكتروني: info@pcma.ps

النسخة الإنجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي:
https://mas.ps/en/publications/7289.html

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2023
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

تم إعداد هذا العدد بدعم من:

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

كانون الثاني/ 2023

MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاقتصادي

المحتويات

1	**الاقتصاد الحقيقي والبنية التحتية - إطالة التعافي وتعزيز مسار التبعية**	**6**
	1-1 النشاط الاقتصادي	6
	1-2 القطاعات الإنتاجية: الزراعة والصناعة والإنشاءات	9
	1-3 القطاعات التجارية والمالية والخدمية	11
	1-4 ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي	11
	1-5 الأسعار	13
	1-6 البنية التحتية الاقتصادية: النقل والمواصلات	16
2	**سوق العمل**	**21**
	2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة	22
	2-2 توزيع العمالة	22
	2-3 البطالة	24
	2-4 الأجور	25
	2-5 الحد الأدنى للأجور	27
3	**المالية العامة**	**28**
	3-1 الإيرادات العامة	28
	3-2 النفقات العامة	29
	3-3 الفائض/العجز المالي	29
	3-4 المتأخرات الحكومية	30
	3-5 الدين العام الحكومي	30
	تحت المجهر: الاقتطاعات من إيرادات المقاصة	**31**

4	**القطاع المالي**	**33**
	4-1 القطاع المصرفي	**33**
	4-1-1 التسهيلات الائتمانية	33
	4-1-2 القروض المتعثرة	34
	4-1-3 الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	35
	4-1-4 النقدية والمعادن الثمينة	36
	4-1-5 ودائع العملاء	36
	4-1-6 أرباح المصارف	37
	4-1-7 متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض	37
	4-1-8 حركة تداول الشيكات في فلسطين	38
	4-1-9 شركات الإقراض المتخصصة	38
	4-2 القطاع المالي غير المصرفي	**39**
	4-2-1 قطاع الأوراق المالية	39
	4-2-2 قطاع التأجير التمويلي	40
	4-2-3 قطاع التأمين	41
5	**التنمية الاجتماعية**	**43**
	تلخيص تقرير تفريغ حزم الحرمان للحد من الفقر متعدد الأبعاد	43
6	**إصدارات حديثة**	**47**
	آفاق النمو الاقتصادي في دول "المينا" في العامين 2022 و 2023	47
7	**مفاهيم وتعاريف اقتصادية**	**51**
	التعدي الأخلاقي والانتقاء المعاكس (Moral Hazard and Adverse Selection)	
	7-1 التعدي الأخلاقي	51
	7-2 الانتقاء العكسي	52
	7-3 بين التعدي والانتقاء	53
	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2017-2022	**54**

الربع الثاني من العام 2022 في سطور

- **الناتج المحلي الإجمالي:** شهد الناتج المحلي الإجمالي، في الربع الثاني من العام 2022، بالأسعار الثابتة (2015 سنة الأساس) ارتفاعاً معدله **1.1%** مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 3,858.6 مليون دولار، وجاء هذا نتيجة ارتفاع معدله **0.9%** في الضفة الغربية، ونمو في قطاع غزة معدله **2.1%**، وهو ما انعكس على زيادة حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو **0.5%** (**0.3%** في الضفة الغربية، و**1.4%** في قطاع غزة) لتصل إلى 765.4 دولار (1,101.2 دولار في الضفة مقابل 316.9 دولار في القطاع).

- **التشغيل والبطالة**: انخفض معدل البطالة في فلسطين بنحو 1.2 نقطة مئوية بين الربع الثاني من العام 2022 والربع السابق من العام نفسه، ووصل إلى **24.2%** (**13.8%** في الضفة، و**44.1%** في القطاع). وبلغ متوسط الأجر اليومي في فلسطين 143.2 شيكل، موزعاً بين 118.0 دولار للعاملين في الضفة، و55.9 دولار للعاملين في القطاع، و271.5 دولار للعاملين في إسرائيل والمستعمرات. كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر يقل عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى **41%**، بمتوسط أجر بلغ 948 شيكلاً.

- **المالية العامة:** بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الثاني من العام 2022 حوالي 3.9 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 4.1 مليار شيكل خلال الربع السابق. من جهة أخرى، انخفضت النفقات العامة بنسبة **12.2%**، خلال الفترة نفسها، لتبلغ حوالي 3 مليار شيكل. وقد أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة إلى فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية بحوالي 0.9 مليار شيكل. وقد بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع 1,521.5 مليون شيكل، كما انخفض الدين العام الحكومي بنحو **4.4%** مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 3.5 مليار دولار (ما يعادل 12.1 مليار شيكل).

- **القطاع المصرفي:** تراجعت التسهيلات الائتمانية نهاية الربع الثاني من العام 2022 بنحو **1.8%** مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 10.6 مليار دولار، **20%** منها للقطاع العام. كما تراجعت الودائع بنسبة **2.2%** خلال الفترة ذاتها، لتصل إلى 16.2 مليار دولار. وقد بلغ صافي أرباح المصارف في هذا الربع 54.5 مليون دولار، مسجلاً نمواً نسبته **3.8%** مقارنة بالربع السابق.

- **بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 4.7 مليار دولار نهاية الربع الثاني من العام 2022. وهذا يمثل نمواً ملحوظاً بنسبة **6%** مقارنة بالربع السابق. وأَغْلق مؤشر القدس عند حاجز 666.8 نقطة، بارتفاع قدره **9%** مقارنة بالربع السابق.

- **التضخم والأسعار:** شهد الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثاني من العام 2022 تضخماً معدله **1.93%** مقارنة بالربع السابق. وبالتالي، فإنّ القوة الشرائية تراجعت بالمعدل نفسه بين الربعين المتلاحقين لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بالشيكل. أمّا الذين يتلقون دخلهم بالدولار، وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، وبسبب الزيادة الكبيرة في سعر صرف الدولار (ارتفاع بنحو **4.57%** مقارنة بالربع السابق)، فإنّ قوتهم الشرائية ارتفعت بنحو **2.64%** خلال هذا الربع. ونظراً إلى ارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، فقد شهدت القوة الشرائية للدينار التطورات نفسها على عملة الدولار تقريباً.

1. الاقتصاد الحقيقي والبنية التحتية الاقتصادية

إطالة التعافي وتعزيز مسار التبعية

سجل الربع الثاني من العام 2022 تحسناً متواضعاً في النشاط الاقتصادي؛ نتيجة نموٍ في الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار الثابت في غير المباني، إضافة إلى تحسن أداء قطاعي الزراعة والصناعة، وانتعاش خدمات السياحة والتعليم. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن الاقتصاد لم يستعد مستويات ما قبل العام 2020، كما أنه يشهد زيادة في الاعتماد على الواردات السلعية وتراجع الطلب الخارجي على الصادرات الفلسطينية؛ ما أضعف فرص تعافي الاقتصاد الفلسطيني المحلي، ورسّخ المزيد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. ومن ناحية أخرى، لا يزال النشاط الاقتصادي رهن الزيادة المستمرة في معدلات التضخم، وتقلب أسعار العملات، وارتفاع أسعار الفائدة، التي قد تحدّ من رغبة الأفراد والشركات في الإنفاق والاستثمار خلال الفترة القريبة القادمة.

يركز هذا القسم على أداء الاقتصاد الكلي في الربع الثاني 2022، بما يشمل الإنتاج، والاستهلاك، والأسعار. ويخصص عرضاً لقطاع السكن ضمن الجهود المستمرة لتغطية مختلف مواضيع البنية التحتية الاقتصادية بشكل دوري.

1-1 النشاط الاقتصادي[1]

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (القيمة النقدية لمختلف أنواع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محلياً بالأسعار الثابتة - سنة الأساس 2015)، في الربع الثاني من العام 2022 بنحو 1.1% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3,858.6 مليون دولار (انظر الشكل 1-1). حصل هذا الارتفاع نتيجة نمو ناتج الاقتصاد في قطاع غزة بنحو 2.1% واقتصاد الضفة الغربية بنحو 0.9% ما بين الربعين المتلاحقين، في حالة نادرة لنمو في القطاع أعلى مما في الضفة. على المستوى السنوي، كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى بنحو 3.3% من قيمته في الربع المناظر من العام 2021، لكنه لا يزال أقل من مستوى ما قبل الجائحة في كل من الضفة والقطاع كما يظهر في الشكل 1-1. وهذا يعني أن الاقتصاد ما زال يتعافى من صدمة الجائحة حتى بعد أكثر من عامين ونصف العام؛ حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي الربعي إلى 4,730 مليون دولار على مستوى الأسعار الجارية.

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الربع للأعوام 2019-2022
(مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

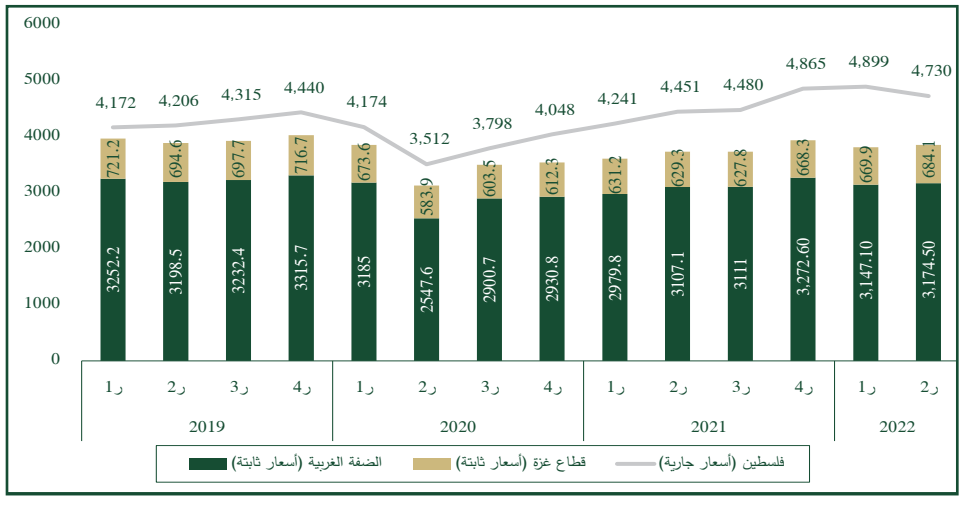

شهد الربع الثاني من العام 2022 تفاوتاً في أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية الرئيسية؛ حيث قابل الارتفاع في القيمة المضافة لقطاعات الزراعة (7.4%)، والصناعة (4.8%)، والأنشطة المالية (2.7%)، والخدمات (1.8%) انخفاضٌ في القيمة المضافة

1 معظم الإحصاءات الواردة في هذا القسم من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وخاصة إحصاءات الحسابات القومية الربعية. ويتم الإشارة إلى المصادر الأخرى حيثما تستخدم. كما أن جميع نسب التغيير مقاسة بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015 ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك.

لقطاعات الإنشاءات (-3.4%)، والتجارة (-3.7%)، والنقل (-5.4%)، والمعلومات والاتصالات (-4.2%). وقد كانت القيمة المضافة لمعظم القطاعات الرئيسية أفضل من مستواها في الربع الثاني من العام 2021، باستثناء قطاع المعلومات والاتصالات.

على مستوى الإنفاق، نما كل من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والخاص[2] بنحو 17.7% و3.9% على الترتيب في الربع الثاني 2022 مقارنة بالربع السابق (انظر الشكل 1-2). كما نما إجمالي الاستثمار بنحو 0.7% خلال الفترة نفسها. في المقابل، اتسع العجز في الميزان التجاري بنحو 12.8% بسبب ارتفاع الواردات (6.3%)، وانخفاض الصادرات (-9.0%). أما على المستوى السنوي، فتُظْهِرُ المقارنة بالربع المناظر من العام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً في الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (24.3%)، وإجمالي الاستثمار (12.0%)، يقابله اتساعٌ كبيرٌ في عجز الميزان التجاري (38.8%)، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (-6.8%).

شكل 1-2: التوزيع النسبي للإنفاق الربعي على الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2020-2022[3]

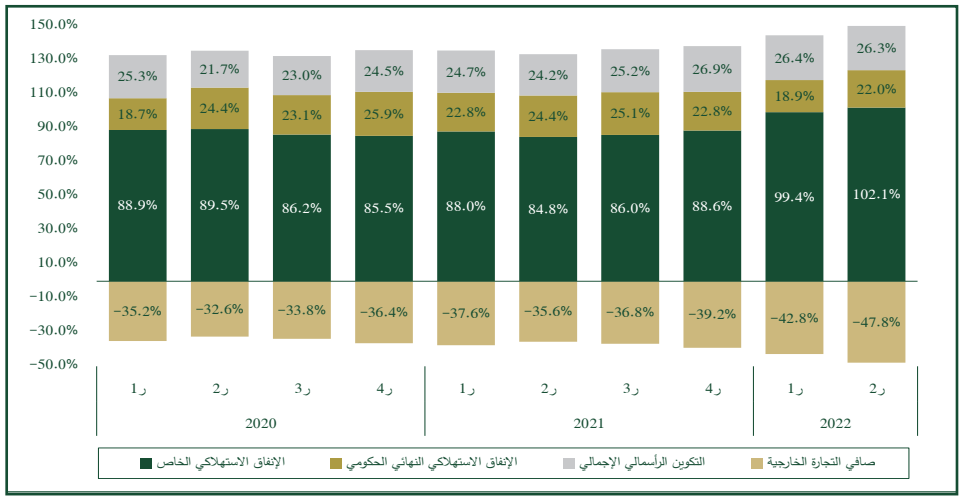

حصّة الفرد من الناتج المحلي

أدّى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثاني من العام 2022، مقارنة بالربع السابق، إلى نمو حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 0.5% (0.3% في الضفة الغربية و1.4% في قطاع غزة) لتصل إلى 765.4 دولار (1,101.2 دولار في الضفة مقابل 316.9 دولار في القطاع). وكانت حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذا الربع أعلى بنحو 0.8% مما كانت عليه قبل عام (ارتفع بنحو 5.7% في القطاع بينما انخفض بنحو -0.1% في الضفة)، إلا أنها لا تزال أقل بنحو -8.2% من مستوى ما قبل الجائحة في الربع الثاني 2019 (-7.5% في الضفة و-9.5% في القطاع). كما وصلت حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 938.2 دولار بالأسعار الجارية في الربع الثاني 2022 لكافة الأراضي الفلسطينية، ويخفي هذا الرقم الفجوة الشاسعة والمقلقة في الأداء الاقتصادي بين الضفة الغربية (1,359.5 دولار) وقطاع غزة المنكوب (375.6 دولار).

مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال

يظهر مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال أن بيئة النشاط الاقتصادي تحسنت في الربع الثاني من العام 2022، ولكن قيمة المؤشر لا تزال متدنية وغير مائلة للتحسن، بل باتت تشير إلى توقعات تراجع النشاط الاقتصادي خلال الفترة المقبلة (انظر الشكل 1-3). يعطي المؤشر لمحة تأشيرية عن بيئة الأعمال العامة للاقتصاد الفلسطيني خلال ذلك الشهر، والتوقعات للأشهر القادمة. في حال كانت قيمة المؤشر موجبة، فإن الأوضاع الاقتصادية جيدة، وازدياد المؤشر يدل على تحسّن الوضع الاقتصادي العام، وبالعكس فيما يخص القيم السالبة. في حين إن اقتراب قيمة المؤشر من الصفر يدلل على أن الأوضاع على حالها، وأنها ليست بصدد التغير في المستقبل القريب.

2 يشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص الاستهلاك النهائي للأسر، والاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.
3 مجموع النسب لا يساوي 100% بسبب صافي السهو والخطأ.

شكل 1-3: مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال الشهري للعامين 2021-2022

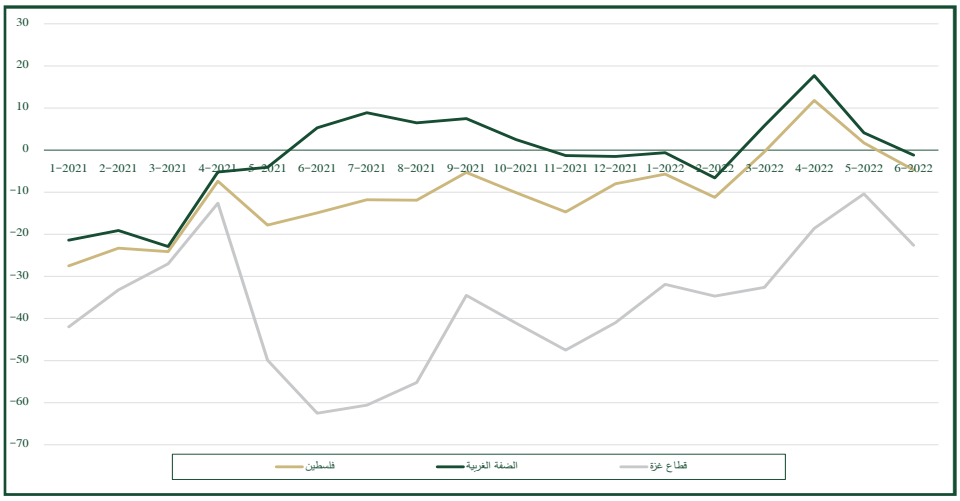

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2022). مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، 2021-2022. رام الله، فلسطين.

تسجيل السيارات

تشير بيانات وزارة المالية الفلسطينية إلى انخفاض في عدد السيارات المسجلة في الضفة الغربية بنحو 21.5% في الربع الثاني من العام 2022 مقارنة بالربع السابق؛ حيث وصلت إلى 5,647 سيارة (انظر الشكل 1-4). يعود الانخفاض، بشكل أساسي، إلى تراجع مقداره 50.3% تقريباً في تسجيل السيارات المستعملة المستوردة من السوق الخارجي، وانخفاض بنحو 52.4% في السيارات المستعملة المستوردة من السوق الإسرائيلي. على المستوى السنوي، تظهر المقارنة بالربع المناظر من العام 2021 انخفاضاً في عدد السيارات المسجلة في الضفة الغربية بنحو 10.4%. لا يعكس انخفاض تسجيل السيارات، بالضرورة، تراجع النشاط الاقتصادي؛ حيث يعاني سوق السيارات من مشاكل في سلاسل التوريد العالمية، ونقص في تصنيع السيارات في الدول المصدرة، إضافة إلى تراجع الطلب على السيارات؛ بسبب تراجع القدرة الشرائية، وتقنين الإنفاق على السلع المعمرة.[4]

شكل 1-4: بيانات تسجيل السيارات المستوردة الربعية في الضفة الغربية، 2020-2022

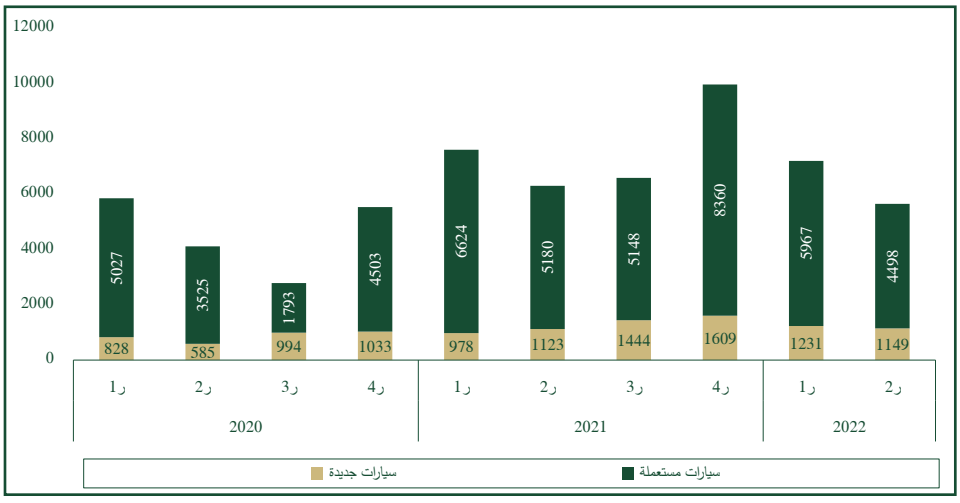

المصدر: وزارة المالية (2022). دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة. رام الله، فلسطين.

4 Bove, Tristan (2022). European car sales are at their lowest point since 1996 because of supply-chain issues and plummeting demand. Fortune. 15/7/2022: bit.ly/3WpMir5

2-1 القطاعات الإنتاجية: الزراعة والصناعة والإنشاءات[5]

ارتفعت القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية في الربع الثاني من العام 2022 بنحو 3.8% مقارنة بالربع السابق (زيادة بنحو 5.1% في الضفة الغربية وانخفاض بنحو -2.1% في قطاع غزة). كما ارتفعت بنحو 5.4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2021 (ارتفعت بنحو 3.1% في الضفة الغربية وبنحو 18.4% في قطاع غزة). نتيجة لهذا النمو، ارتفعت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي من 22.6% في الربع الأول من العام 2022 إلى 23.2% في الربع الثاني من العام 2022، وهي أعلى من القيمة المُسجلة في الربع المناظر 2021 (22.8%) أيضاً، بينما لا توجد اختلافات جوهرية في مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المناطق.

قطاع الزراعة

شهدت القيمة المضافة لنشاط الزراعة والحراجة وصيد الأسماك ارتفاعاً بنحو 7.4% في الربع الثاني 2022 مقارنة بالربع السابق (9.8% في الضفة الغربية و2.3% في قطاع غزة)، وبنحو 2.2% مقارنة بالربع المناظر من العام 2021 (انخفضت بنحو 3.1% في الضفة الغربية، بينما ارتفعت بنحو 16.8% في قطاع غزة). ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 6.0% في الربع الأول 2022 إلى 6.3% في الربع الثاني 2022، ولكنها لا تزال أقل من القيمة المُسجلة في الربع المناظر 2021. ارتفعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة من 10.1% في الربع الثاني 2021، و10.8% في الربع الأول 2022، إلى 10.9% في الربع الثاني 2022. أما في الضفة الغربية، فارتفعت من 4.9% في الربع الأول 2022 إلى 5.2% في الربع الثاني 2022، إلا أنها انخفضت من 5.6% في الربع الثاني 2021.

قطاع الصناعة

بشكل عام، يتميّز الأداء الصناعي منذ العام 2020 بقوة واستدامة مسار التعافي الذي ما زال يشهده؛ حيث كانت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الربع الثاني 2022 أعلى بنحو 4.8% مقارنة بالربع الأول 2022 (انظر الجدول 1-1)؛ ما أدى إلى ارتفاع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 12.0% إلى 12.4% خلال الفترة نفسها. ونتجت الزيادة الربعية من ارتفاع القيمة المضافة إلى القطاع الصناعي بنحو 7.0% في الضفة الغربية، بينما انخفضت بنحو -11.9% في قطاع غزة. على مستوى المقارنة السنوية، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنحو 8.9% ما بين الأرباع المتناظرة (8.2% في الضفة و16.4% في القطاع)؛ أي ما يقارب ثلاثة أضعاف معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي.

جدول 1-1: مقارنة ربعية للقيمة المضافة من القطاعات الصناعية للعامين 2021 و2022
(مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

النشاط الاقتصادي	ر2 2021	ر1 2022	ر2 2022	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
التعدين واستغلال المحاجر	12.7	11.3	12.4	%9.7	%2.4-
الصناعات التحويلية	380.2	390.3	412.8	%5.8	%8.6
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	33.0	39.2	39.2	%0.0	%18.8
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	16.0	18.4	16.9	%8.2-	%5.6
قطاع الصناعة (المجموع)	**441.9**	**459.2**	**481.3**	**%4.8**	**%8.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2021-2022. رام الله، فلسطين.

ارتفع الرقم القياسي الكلي لكميات الإنتاج الصناعي بمقدار 2.8% في الربع الثاني من العام 2022 مقارنة بالربع السابق، وبنحو 5.3% مقارنة بالربع المناظر 2021، ليصل إلى حوالي 107.9 نقطة (سنة الأساس 2019) (انظر الشكل 1-5).

5 مصدر الأرقام في هذا الجزء: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2022. رام الله، فلسطين.

شكل 1-5: الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي الربعي، 2020-2022 (سنة الأساس 2019)

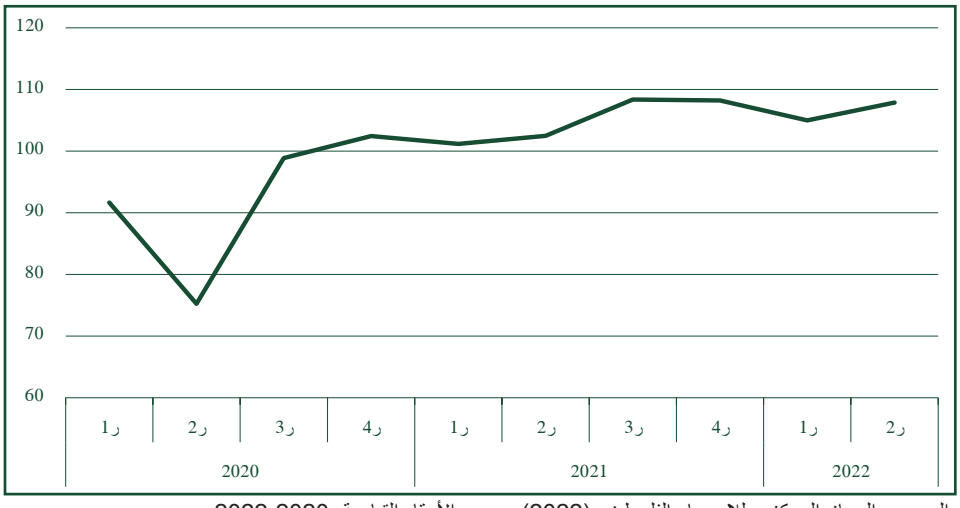

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). مسوح الأرقام القياسية، 2020-2022.

قطاع الإنشاءات

انخفضت القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات بنحو -3.4% في الربع الثاني من العام 2022 مقارنة بالربع السابق (انخفضت بنحو -5.1% في الضفة الغربية وارتفعت بنحو 3.5% في قطاع غزة)؛ ما أدى إلى تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 4.6% في الربع الأول 2022 إلى 4.4% في الربع الثاني 2022 (انخفضت من 4.5% إلى 4.3% في الضفة، بينما ارتفعت من 5.0% إلى 5.2% في القطاع). على مستوى المقارنة السنوية، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنحو 0.5% ما بين الأرباع المتناظرة (انخفضت بنحو -4.4% في الضفة وارتفعت بنحو 25% في القطاع).

من ناحية تراخيص البناء، تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض كبير بنحو 20.2% في التراخيص الصادرة في الربع الثاني من العام 2022 مقارنة بالربع السابق، وبنحو 1.5% مقارنة بالربع المناظر 2021 (انظر الشكل 1-6). بلغ عدد رخص الأبنية الصادرة للمباني السكنية وغير السكنية 2,610 رُخص خلال الربع الثاني من العام 2022، منها 1,558 رخصة لأبنية جديدة. كما بلغ عدد الوحدات السكنية المرخصة 5,290 وحدة سكنية، مجموع مساحتها 902 ألف متر مربع. وانخفض عدد الوحدات السكنية المرخصة بنحو 18.1% مقارنة بالربع السابق، ولكنه ارتفع بنحو 2.6% مقارنة بالربع المناظر من العام 2021.[6]

شكل 1-6: المساحات المرخصة (ألف متر مربع) والقيمة المضافة لقطاع الإنشاءات في فلسطين (سنة الأساس 2015)، بيانات ربعية 2020-2022

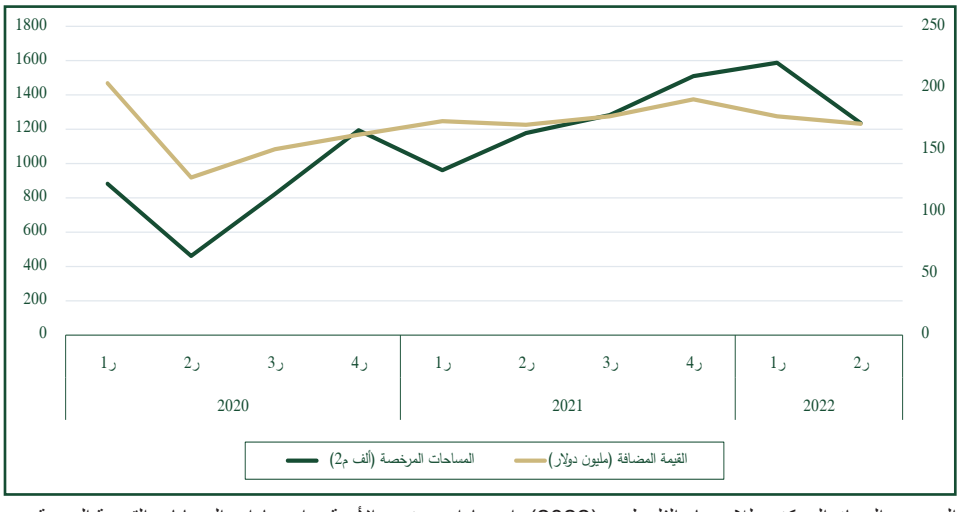

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). إحصاءات رخص الأبنية، وإحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2020-2022. رام الله، فلسطين.

6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). إحصاءات رخص الأبنية.

3-1 القطاعات التجارية والمالية والخدمية

يشير الجدول 1-2 إلى الأنشطة الاقتصادية المُكونة للقطاعات التجارية والمالية والخدمية في الاقتصاد الفلسطيني، التي انخفضت القيمة المضافة الكلية لها بنحو 0.2% في الربع الثاني 2022 مقارنة بالربع السابق (انخفضت بنحو -1.1% في الضفة الغربية وارتفعت بنحو 3.0% في قطاع غزة)، بينما ارتفعت بنحو 1.9% مقارنة بالربع المناظر 2021 (1.0% في الضفة الغربية و5.6% في قطاع غزة). يتضح من الجدول 1-2 أن انخفاض القيمة المضافة لهذه الأنشطة مقارنة بالربع السابق نتج بشكل أساسي من انكماش أنشطة التجارة (-3.7%)، والنقل والتخزين (-5.4%)، والمعلومات والاتصالات (-4.2%)، التي كانت أكبر من الزيادة في القيمة المضافة من أنشطة التعليم (5.5%)، والإدارة العامة (2.4%)، وخدمات الإقامة والطعام (9.9%). وانخفضت مساهمة القطاعات التجارية والمالية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي من 59.7% في كل من الربع الأول 2022 والربع الثاني 2021 إلى 59.0% في الربع الثاني من العام 2022 (56.5% في الضفة الغربية و70.6% في قطاع غزة).

جدول 1-2: مقارنة ربعية للقيمة المضافة للقطاعات الخدمية للعامين 2021 و2022 (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

النشاط الاقتصادي	ر2 2021	ر1 2022	ر2 2022	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	680.8	707.7	681.7	-3.7%	0.1%
النقل والتخزين	58	62.9	59.5	-5.4%	2.6%
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	166.3	168.6	173.2	2.7%	4.1%
المعلومات والاتصالات	117.4	120.4	115.3	-4.2%	-1.8%
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	48.3	41.4	45.5	9.9%	-5.8%
الأنشطة العقارية والإيجارية	164.6	174.3	169.8	-2.6%	3.2%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	34.1	34.9	34.8	-0.3%	2.1%
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	22.6	28.5	28.4	-0.4%	25.7%
التعليم	249.2	239.6	252.8	5.5%	1.4%
الصحة والعمل الاجتماعي	168.5	175.3	172.2	-1.8%	2.2%
الفنون والترفيه والتسلية	9.9	12.1	13.4	10.7%	35.4%
أنشطة الخدمات الأخرى	51.4	52.7	55.3	4.9%	7.6%
الإدارة العامة	459	460.3	471.4	2.4%	2.7%
الخدمات المنزلية	1.5	1.5	1.5	0.0%	0.0%
القطاعات الخدمية	2,231.6	2,280.2	2,274.8	-0.2%	1.9%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2021-2022. رام الله، فلسطين.

4-1 ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي

تعاني فلسطين من عجز مزمن في الميزان التجاري؛ لأن قيمة الواردات تشكل أكثر من ثلاثة أضعاف الصادرات. تساهم تعويضات العاملين في إسرائيل، والمساعدات الخارجية، والتحويلات الخارجية، والدخل المتحقق من الاستثمارات في الخارج؛ بسد جزء من العجز، إلا أنها غير كافية لتغطية كامل الاستهلاك المحلي. لذلك، تعاني فلسطين من عجز هيكلي في الحساب الجاري يتم تمويله عادة من خلال الاقتراض.[7]

خلال الربع الثاني من العام 2022، اتسع عجز الحساب الجاري بنحو 24.6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 775 مليون دولار. لم تكن الزيادة في التحويلات الجارية للقطاعات غير الحكومية (2.4%)، وفي تحويلات الدول المانحة للقطاع الحكومي مع استثناف المعونة الأوروبية (86.0%)، كافية لتعويض اتساع العجز في

7 الحساب الجاري: هو سجل معاملات دولة ما مع بقية دول العالم. ويحتوي السجل على الميزان التجاري، وصافي الأرباح من الاستثمارات الخارجية، وصافي المدفوعات التحويلية. يشير عجز الحساب الجاري إلى أن الدولة عليها التزامات مالية للخارج أكبر من الدخل والتحويلات التي تصلها من الخارج.

الميزان التجاري (7.4%)، وتراجع تعويضات العاملين في إسرائيل (3.7%) بعد فترة متواصلة لزيادتها؛ ما أدى إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري (انظر الجدول 1-3). على مستوى الحسابات القومية، انخفض صافي الدخل من الخارج بنحو -5.4% ما بين الربع الأول 2022 والربع الثاني 2022؛ بسبب التراجع في صافي تعويضات العاملين (-5.7%)، ليصل إلى 953.4 مليون دولار بالأسعار الجارية. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، ارتفع الدخل القومي الإجمالي بنحو 0.1% بسبب النمو في الناتج المحلي الإجمالي.[8] ونتيجة لذلك، انخفضت مساهمة صافي الدخل من الخارج في الدخل القومي الإجمالي من 15.8% في الربع الأول 2022 إلى 14.9% في الربع الثاني 2022.

جدول 1-3: مقارنة ربعية لمؤشرات مختارة من ميزان المدفوعات للعامين 2021 و2022 (مليون دولار بالأسعار الجارية)

المؤشر	ر2 2021	ر1 2022	ر2 2022	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
العجز في الحساب الجاري (صافي)	**294-**	**622-**	**775-**	**%25**	**%164**
العجز في الميزان التجاري (الصادرات-الواردات)	1,645-	2,157-	2,316-	%7	%41
الصادرات	757	861	832	**%3-**	%10
الواردات	2,402	3,018	3,148	%4	%31
الدخل الأولي (صافي)	**832**	**988**	**953**	**%3-**	**%15**
منها: تعويضات العاملين في إسرائيل	766	952	917	**%4-**	%20
منها: دخل الاستثمار	76	69	67	**%3-**	%13-
الدخل الثانوي (التحويلات الجارية) (صافي)	519	547	588	7%	%13
منها: تحويلات الدول المانحة للقطاع الحكومي	82	33	61	%86	**%25-**
منها: التحويلات الجارية للقطاعات غير الحكومية (يشمل دعم المانحين)	477	554	568	%2	%19
التحويلات الرأسمالية (صافي)	**109**	**103**	**99**	**%4-**	**9%-**
صافي الاقتراض (الحساب المالي)	**56-**	**411-**	**900-**	**%119**	**%1522**
منها: الاستثمار المباشر (صافي)	32-	106-	108-	%1	%241
منها: استثمار الحافظة (صافي)	119	17-	157-	%824	%232-
منها: الودائع (بالعملات الأجنبية)	187-	339-	652-	**%1**	%2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية (2022). إحصاءات ميزان المدفوعات الربعية، 2021-2022. رام الله، فلسطين.

خلال الربع الثاني من العام 2022، فاق إجمالي الأصول المستثمرة في الخارج إجمالي الالتزامات الأجنبية بحوالي 3.07 مليار دولار.[9] وانخفض صافي الاستثمار الدولي لفلسطين بنحو 18.1% مقارنة بالربع السابق، وحوالي 7.9% مقارنة بالربع الثاني 2021 (انظر الجدول 1-4). نتج الانخفاض الربعي من تراجع لإيداعات المصارف المحلية في البنوك الخارجية (5.8%)، إضافة إلى انخفاض استثمارات القطاع الخاص في سندات الدين في الخارج (86.0%)، وتراجع الأصول الاحتياطية الأخرى (العملة والودائع) (23.0%). أما الانخفاض بين الربعين المناظرين، فقد نتج من ارتفاع الاستثمارات الخارجية في حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار المحلية، وانخفاض استثمارات القطاع الخاص في سندات الدين في الخارج، إضافة إلى تراجع الأصول الاحتياطية الأخرى (العملة والودائع). من الجدير بالذكر أن حوالي 65.5% (أي 6.0 مليار دولار) من إجمالي أرصدة الأصول هي ودائع في الخارج ونقد أجنبي في الاقتصاد المحلي.

8 الناتج القومي الإجمالي: هو مجموع القيمة السوقية لجميع المنتجات والخدمات النهائية التي ينتجها اقتصاد دولة ما، من خلال وسائل الإنتاج المملوكة من قبل مواطنيها في إطار فترة زمنية محددة، سواء كان الإنتاج يتم داخل الحدود الجغرافية للدولة أو خارجها. الفرق بين الناتج المحلي والناتج القومي هو في بند «صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية»؛ أي الفرق بين إجمالي الدخول التي يحصل عليها مواطنو الدولة من الخارج وإجمالي دخول الأجانب من الدولة.

9 وضع الاستثمار الدولي: هو بيان إحصائي يوضح، عند تاريخ معين، وضعية الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما، التي تمثل مطالبات على غير المقيمين من جهة، والتزامات المقيمين إزاء غير المقيمين من جهة أخرى. ويحتسب صافي وضع الاستثمار الدولي الفرق بين الأصول المالية الخارجية ونظيرتها على مستوى الخصوم.

جدول 1-4: مقارنة ربعية لوضع الاستثمار الدولي للعامين 2021 و2022 (مليون دولار بالأسعار الجارية)

البند	ر2 2021	ر1 2022	ر2 2022	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
صافي الاستثمار الدولي	**3,338**	**3,750**	**3,073**	**%18.1-**	**%7.9-**
1. الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي)	2,518-	2,714-	2,822-	%4.0	%12.1
2. استثمارات الحافظة (صافي)	766	678	509	%24.9-	%33.6-
3. استثمارات أخرى (صافي)	4306	4923	4556	%7.5-	%5.8
4. أصول احتياطية	784	863	830	%3.8-	%5.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية (2022). وضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي الربعية، 2021-2022. رام الله، فلسطين. تم حساب صافي البنود الفرعية بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد.

بلغ إجمالي الدين الخارجي قرابة 2.13 مليار دولار نهاية الربع الثاني 2022، منخفضاً بنحو 0.8% مقارنة بالربع السابق (انظر الجدول 1-5). ونتج ذلك من انخفاض دين المصارف الخارجي قصير الأجل (23.1%)، وتراجع دين الحكومة الخارجي طويل الأجل (3.1%)، مقابل ارتفاع دين الحكومة الخارجي قصير الأجل (15.3%)، ودين القطاعات الأخرى طويل الأجل (141.9%). من الجدير بالذكر أن دين الحكومة هو أساساً طويل الأجل، ويشكل 52.5% من إجمالي الدين الخارجي الفلسطيني.

جدول 1-5: مقارنة ربعية لمكونات الدين الخارجي للعامين 2021 و2022 (مليون دولار بالأسعار الجارية)

القطاع الاقتصادي	ر2 2021	ر1 2022	ر2 2022	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
الحكومة العامة	**1,318**	**1,316**	**1,305**	**%0.8-**	**%1.0-**
قصير الأجل	145	163	188	%15.3	%29.7
طويل الأجل	1,173	1,153	1,117	%3.1-	%4.8-
المصارف	**674**	**771**	**679**	**%11.9-**	**0.7%**
قصير الأجل	376	402	309	%23.1-	%17.8-
طويل الأجل	298	369	370	%0.3	%24.2
القطاعات الأخرى	**43**	**43**	**104**	**%141.9**	**%141.9**
طويل الأجل	43	43	104	%141.9	%141.9
الاستثمار المباشر (الاقتراض ما بين الشركات التابعة المنتسبة)	17	17	41	%141.2	%141.2
إجمالي رصيد الدين الخارجي	**2,052**	**2,147**	**2,129**	**%0.8**	**%3.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية (2022). وضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي الربعية، 2021-2022. رام الله، فلسطين.

1-5 الأسعار[10]

الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يبين الشكل أدناه منحيين، يُصوّر الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين الربع الأول 2020 والربع الثاني 2022. بينما يقيس المنحنى الثاني التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة بالربع السابق؛ أي معدّل التضخم في كل ربع سنة. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى نحو 106.22 نقطة في الربع الثاني 2022 مقارنة بنحو 104.21 نقطة في الربع الأول 2022؛ أي إن معدل التضخم الربعي بلغ 1.93% تقريباً (انظر الشكل 1-7)، بينما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو 3.89% مقارنة بالربع المناظر من العام 2021. ترتبط الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بارتفاع سعر صرف الدولار مقابل

10 مصدر الأرقام في هذا الجزء: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). مسوح الأرقام القياسية، 2020-2022.

الشيكل، ونمو نسب التضخم لدى الشركاء التجاريين، وبالتالي ارتفاع تكلفة الواردات (بالأخص الطاقة والغذاء). ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في إسرائيل، المصدر الرئيسي للواردات الفلسطينية، بنحو 1.9% ما بين الربعين الأول والثاني من العام 2022، فيما ارتفع بنحو 4.2% مقارنة بالربع المناظر 2021.[11] يلاحظ من الشكل 1-7 الترابط القوي بين معدلات التضخم في فلسطين وإسرائيل.

شكل 1-7: تطوّر معدّل التضخم الربعي في فلسطين وإسرائيل
2022-2020 (سنة الأساس 2018)

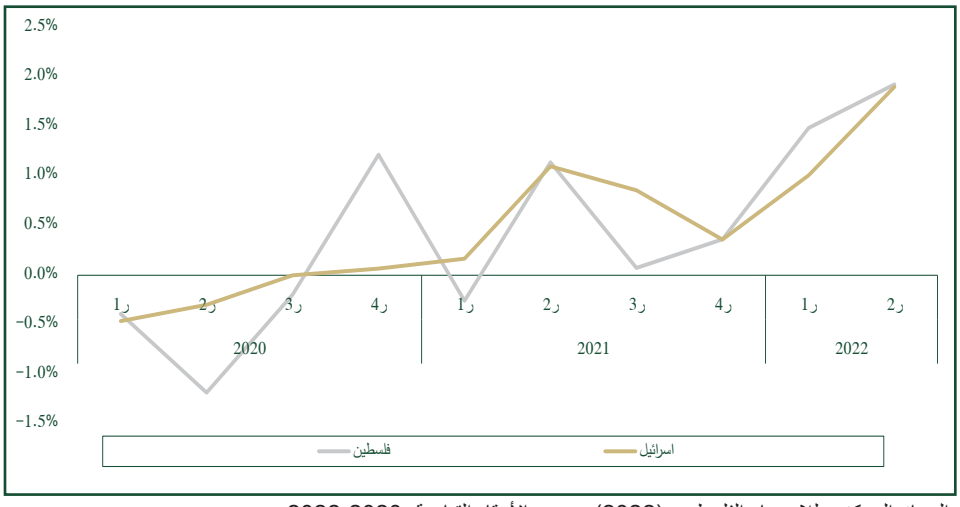

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). مسوح الأرقام القياسية، 2020-2022.

أسعار المنتج[12]

شهد الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقّاها المنتجون المحلّيون) انخفاضاً بمقدار 0.3% بين الربع الثاني 2022 والربع الأول 2022 (انظر الشكل 1-8). نتج هذا من انخفاض أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بمقدار 0.3%، وانخفاض أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة إلى الخارج بمقدار 0.8%. ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار المنتجات الزراعية، وتراجع الطلب على الصادرات الفلسطينية. على مستوى المقارنة السنوية، شهد الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 6.6% في الربع الثاني 2022 مقارنة بالربع الثاني 2021؛ نتيجة ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 6.7%، وارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة إلى الخارج بنسبة 6.1%.

شكل 1-8: تطوّر الرقم القياسي الربعي لأسعار المنتج
2022-2020 (سنة الأساس 2019)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). مسوح الأرقام القياسية، 2020-2022. حسابات الباحث.

11 بنك إسرائيل: boi.org.il/en
12 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). الأسعار والأرقام القياسية 2022.

أسعار العقارات السكنية

بلغت قيمة مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية الكلي 112.9 نقطة في الربع الثاني 2022، منخفضاً بنحو 0.4% مقارنة بالربع السابق (انظر الشكل 1-9). المؤشر الكلي عبارة عن مؤشر تجميعي لمؤشرين فرعيين: الأول، مؤشر للشقق السكنية (بلغ 106.5 نقطة، منخفضاً بنحو 0.5% ما بين الأرباع المتتالية). والثاني، للمنازل التي تشمل الفلل (بلغ 117.2 نقطة مسجلاً تراجعاً بنحو 0.3% مقارنة بالربع الأول 2021). أما على المستوى السنوي، فارتفعت قيمة المؤشر الكلي بنحو 2.3% مقارنةً بالربع الثاني 2021، مدفوعاً بارتفاع مؤشر أسعار المنازل بنحو 2.4%، ومؤشر الشقق السكنية بنحو 1.9%.

يعدّ ارتفاع تكاليف البناء أحد الأسباب التي ساهمت في زيادة أسعار العقارات السكنية على المستوى السنوي؛ حيث ارتفع مؤشر أسعار تكاليف البناء للمباني السكنية بنحو 7.7% في الربع الثاني 2022 مقارنة بالربع المناظر من العام 2021. تزامنت هذه الزيادة في تكاليف مدخلات الإنتاج مع تراجع الاستثمار بالمباني بنحو 2.4%. أما على المستوى الربعي فارتفعت تكاليف البناء للمباني السكنية بنحو 2.7%، وتراجع الاستثمار في المباني بنحو 5.1%. من الجدير بالذكر أن نحو 60% من الشقق السكنية المعروضة للبيع في فلسطين خلال أشهر الربع الثاني 2022 هي شقق سكنية جديدة لم تُسكن بعد (انظر القسم أدناه للمزيد من تحليل اتجاهات قطاع الإسكان).

شكل 1-9: مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية في فلسطين
من الربع الأول 2020 إلى الربع الثاني 2022

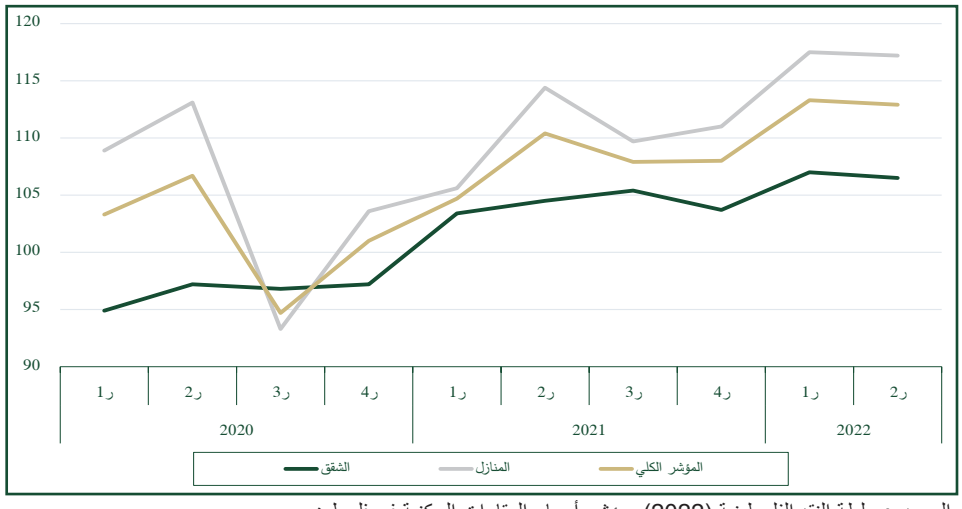

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2022). مؤشر أسعار العقارات السكنية في فلسطين.

القوة الشرائية[13]

القوة الشرائية للشيكل: تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الثاني من العام 2022 بنحو 1.93% و3.89% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، وهو ما يعني انخفاض القوة الشرائية بعملة الشيكل بالمقدار نفسه خلال الفترة نفسها، علماً أن تطور القوة الشرائية لعملة الشيكل يعادل ويعاكس معدل التغير في أسعار المستهلك خلال الفترة نفسها (انظر الشكل 1-10).

القوّة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الثاني من العام 2022 ارتفاع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (البيع) بنحو 4.57% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 2.33% مقارنة بالربع المناظر 2021. بناءً على ذلك، وبسبب الزيادة الكبيرة في سعر صرف الدولار، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، ارتفعت خلال الربع الثاني 2022 بنحو 2.64% مقارنة بالربع السابق. أما على مستوى المقارنة السنوية، فقد انخفضت قوتهم الشرائية بنحو 1.56% بسبب معدلات التضخم المرتفعة؛ نظراً إلى ارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نسب تراجع شبيهة بتلك الخاصة بعملة الدولار، تقريباً.

13 تعرّف القوة الشرائية على أنّها «القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من ثروة، وتعتمد على دخل المستهلك، وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

شكل 1-10: تطور القوة الشرائية بالعملات الرئيسية المتداولة محلياً، الربع الثاني 2022 مقارنة بالربع الأول 2022 والربع الثاني 2021 (نسبة مئوية)

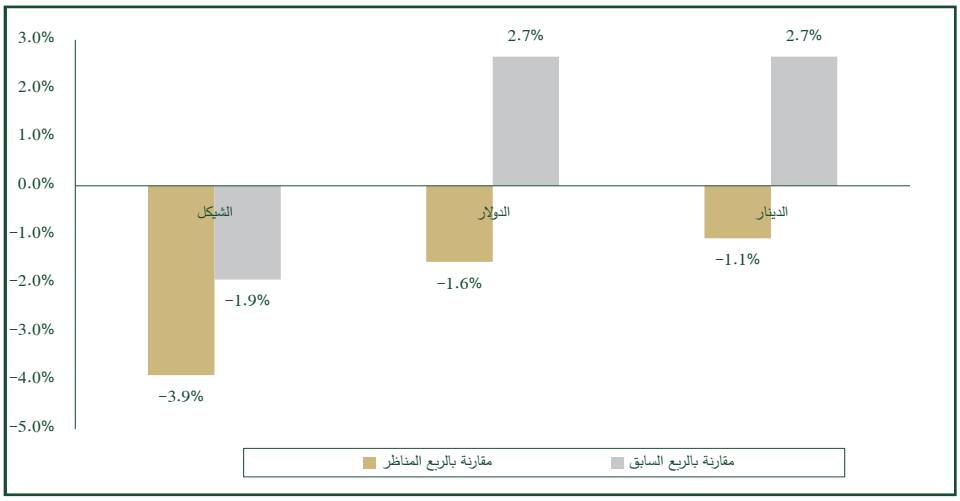

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

6-1 البنية التحتية الخدمية: السكن

يستحق كل إنسان مكاناً آمناً ولائقاً وبأسعار معقولة للعيش فيه، فالسكن حق من حقوق الإنسان، مثل حق الحصول على المياه والكهرباء والاتصالات وغيرها من خدمات البنية التحتية.[14] يقع على عاتق الحكومات تحفيز أو ضمان إنتاج المساكن المناسبة لجميع شرائح المجتمع، بما يشمل توفير الدعم والتمويل اللازم، وصياغة القوانين والتشريعات التي تسهل توفير المساكن ميسورة التكلفة. لكن، لم تتمكن الحكومة الفلسطينية حتى اللحظة من تبني المفهوم الاجتماعي للسكن بشكل فعال، خاصة في ظل محدودية السيادة الفلسطينية على سوق السكن، سواء من حيث الجغرافيا، أو التنظيم الهيكلي، أو التخطيط للتوسع العمراني، أو حتى إمكانية تنفيذ السياسات العامة. وفي المقابل، ما زال الاحتلال الإسرائيلي مستمراً في مصادرة الأراضي، وتوسيع الاستيطان وتكثيفه، وإبعاد الفلسطينيين عن أراضيهم، ومنعهم من الاستفادة منها أو استخدامها، وتكثيف حملات هدم المنازل، فضلاً عن تمكين المستوطنين من الاستيلاء على بيوت الفلسطينيين وأراضيهم بقرارات قضائية تعسفية.[15] هذا بالإضافة إلى تضيق الحصار على قطاع غزة، وتدمير عشرات الآلاف من المساكن والمباني في الحروب المتتالية على القطاع، وتقييد استيراد مواد البناء. إن كل هذه القيود، إضافة إلى ضعف القدرة الاقتصادية وغياب التخطيط السليم، أدت إلى إضعاف قدرة المواطنين على تحمل تكاليف السكن، التي تظهر جلياً في الفجوة الكبيرة بين الطلب الكامن والطلب الفعلي على السكن.[16]

يهدف هذا القسم من المراقب إلى تسليط الضوء على مؤشرات قطاع السكن في فلسطين، وعلى الاختلافات البنيوية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والفجوة بين العرض والطلب. تم استخدام أحدث البيانات المتاحة من الجهاز المركزي للإحصاء حيثما توفرت لإعداد هذا القسم، بما يشمل المطبوعات، والبيانات الصحفية، والإحصاءات التراكمية، وغيرها من المنشورات.

خصائص المساكن

تشير أحدث بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2020 إلى أن غالبية الأسر الفلسطينية (78%) تسكن مساكن مملوكة من قبل أحد أفراد الأسرة، وبنسبة أعلى في الضفة الغربية (82.6%) عنها في قطاع غزة (71.2%). أما الأسر التي تسكن مساكن مستأجرة فنسبتها لا تتجاوز 6.8%، مقابل 15.2% من الأسر تسكن مساكن من دون مقابل ومقابل عمل.[17] يلاحظ من الجدول 1-6 ارتفاع نسبة الأسر الفلسطينية في قطاع غزة التي تسكن مساكن من دون مقابل ومقابل عمل؛ ما يعكس تراجع القدرة الاقتصادية في القطاع وارتفاع نسب البطالة. كما تظهر بيانات الإحصاء أن أكثر من نصف الأسر (53%) تعيش في

14 حق الإنسان في السكن اللائق. الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي: bit.ly/3FYganw

15 عبد الرازق، عمر، وحن، حبيب (2015). سوق السكن الفلسطيني: العرض والطلب والأسعار (2003). رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

16 Construction and Affordable Housing, Quartet Office: bit.ly/3vjtj5C

17 الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للإسكان ويوم الإسكان العربي. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 3/10/2022: bit.ly/3hVePWD

شقق، و45.3% في منازل مستقلة (دار)، وأن هناك تركز أعلى للشقق السكنية في قطاع غزة (77.8%) وانتشار أكبر للمنازل المستقلة في الضفة الغربية (61.5%)، وهو أيضاً ما يعكس التباين في الجغرافيا، والكثافة السكانية، والقدرة الاقتصادية.

جدول 1-6: التوزيع النسبي للأسر حسب المنطقة وحيازة المسكن، 2020[18]

	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
ملك	82.6	71.2	78
مستأجر	8	5	6.8
من دون مقابل ومقابل عمل	9.4	23.8	15.2

على الرغم من التباين على مستوى المناطق، فإن المقارنة التاريخية ما بين العامين 2000 و2020 تظهر ارتفاع نسبة الأسر التي تسكن في شقق بشكل عام (انظر الجدول 1-7)، الذي يعكس ارتفاع أسعار الأراضي وتكلفة البناء، إضافة إلى عدم توفر خدمات البنية التحتية الأساسية في المناطق البعيدة عن مراكز المدن والقرى، وتوفر تمويل الرهن العقاري بشكل أكبر للشقق الجاهزة التي يبنيها المطورون العقاريون. كل هذا دفع باتجاه التوسع العمراني العامودي. وصاحب هذه النزعة تحسن في ظروف السكن؛ حيث شهدت تلك الفترة انخفاضاً في متوسط كثافة السكن وفي نسبة الأسر التي تعيش في مساكن كثافة السكن فيها 3 أفراد/ غرفة فأعلى، وهذا انعكس على ارتفاع متوسط مساحة المساكن.

جدول 1-7: مؤشرات مختارة لظروف السكن، 2000-2020 [19]

المؤشر	2000	2006	2010	2015	2020
نسبة الأسر التي تسكن في دار	58	55.6	47.8	44.6	45.3
نسبة الأسر التي تسكن في شقة	39.9	40.8	50.2	53.7	53
نسبة الأسر التي تسكن في فيلا	0.4	1.6	0.9	1.1	-
نسبة الأسر التي تسكن مساكن مادة البناء لجدرانها الخارجية حجر نظيف	17.8	16.4	26	23.2	-
نسبة الأسر التي تسكن في مساكن ملك	85.6	81.5	83.6	80.9	78
نسبة الأسر التي تسكن في مساكن مستأجرة	8.5	11.5	8.7	7.8	6.8
متوسط الأجرة الشهرية (بالدينار الأردني)	85.6	115	152.8	161.0	-
متوسط كثافة السكن (عدد الأفراد في الغرفة)	1.9	1.8	1.6	1.7	1.5
نسبة الأسر التي تعيش في مساكن كثافة السكن فيها 3 أفراد/ غرفة فأعلى	20.6	18.7	9.5	13.2	-
متوسط مساحة المساكن (م2)	116.1	-	-	126.2	158.1

مخزون المساكن

أظهرت نتائج أحدث تعداد عام للسكان والمساكن والمنشآت في فلسطين (تعداد 2017) أن عدد المساكن المكتملة، التي تشمل المنازل المغلقة والخالية والمهجورة، وصل إلى 1,129,264 مسكناً في العام 2017، بواقع 726,143 مسكناً في الضفة الغربية و403,121 مسكناً في قطاع غزة.[20] أما عدد المساكن المأهولة فبلغ نحو 929,221 مسكناً، بواقع 594,511 مسكناً في الضفة و334,710 مساكن في القطاع.[21] شهدت المساكن المأهولة نمواً إجمالياً قدره 47.7% مقارنة بالعام 2007، 43.4% في الضفة، و55.9% في القطاع (انظر الجدول 1-8). وبلغت نسبة المساكن الخالية 6.1% من إجمالي المساكن، بواقع 6.4% في الضفة و5.7% في القطاع. كما أظهر التعداد أن هناك 601,045 مبنى مكتملاً في فلسطين، موزعة ما بين 419,160 مبنى في الضفة و181,885 مبنى في القطاع. غالبية المباني هي للسكن فقط (73%)، تليها المباني المخصصة

18 التوزيع النسبي للأسر في فلسطين حسب المنطقة وحيازة المسكن، 2020. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: bit.ly/3vimb9W

19 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015). مسح ظروف السكن 2000-2015. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ والإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للإسكان، مصدر سابق.

20 البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس، الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية العام 1967.

21 البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس، الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية العام، لذلك لا يمكن احتسابها كنسبة من المساكن المكتملة بشكل دقيق، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). ملخص النتائج النهائية للتعداد. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

للسكن والعمل معاً (9.5%)، بينما هناك نحو 7.3% من المباني مغلقة أو خالية أو مهجورة، و3.3% كانت تحت التشطيب وقت إجراء التعداد. أكثر من نصف المباني المتكلمة (50.6%) تم تأسيسها بعد العام 1998، ونسبة ضئيلة (10.8%) تم تأسيسها قبل العام 1967. وغالبية المباني المكتملة في فلسطين (76.3%) مكونة من طابق واحد أو طابقين، بينما تشكل المباني المكونة من 3 طوابق نحو 15.0% من إجمالي المباني، ونحو 5.1% مكونة من 4 طوابق. وتشكل المباني المرتفعة المكونة من 5 طوابق فأكثر 3.3% من إجمالي المباني.

جدول 1-8: المساكن المأهولة في فلسطين حسب المنطقة والمحافظة، 2007 و2017[22]

	2007	2017	معدل النمو السنوي
جنين	46,541	65,495	%4.1
طوباس والأغوار الشمالية	8,628	12,411	%4.4
طولكرم	29,708	39,360	%3.2
نابلس	58,750	82,235	%4.0
قلقيلية	16,000	22,507	%4.1
سلفيت	10,958	15,677	%4.3
رام الله والبيرة	49,637	70,188	%4.1
أريحا والأغوار	7,262	10,234	%4.1
القدس	67,893	95,234	%4.0
بيت لحم	31,471	45,556	%4.5
الخليل	87,645	135,614	%5.5
الضفة الغربية	**414,493**	**594,511**	**%4.3**
شمال غزة	39,604	64,012	%6.2
غزة	75,023	113,238	%5.1
دير البلح	31,340	49,202	%5.7
خانيونس	42,402	66,510	%5.7
رفح	26,391	41,748	%5.8
قطاع غزة	**214,760**	**334,710**	**%5.6**
فلسطين	**629,253**	**929,221**	**%4.8**

الطلب الكامن والفعلي على المساكن

يتأثر الطلب على المساكن بالعديد من العوامل الاقتصادية والديمغرافية والجغرافية والسلوكية، هذا إضافة إلى خصائص الوحدات السكنية ومدى مواءمتها لاحتياجات السكان. لفهم الطلب على المساكن بشكل أفضل، يجب التمييز بين الرغبة أو الحاجة إلى شراء وحدة سكنية (الطلب الكامن) والمقدرة على تحقيق هذه الرغبة (الطلب الفعلي). فالعوامل الديمغرافية، ومتوسط حجم الأسرة، والترتيبات الاجتماعية (مثل العمر المناسب للزواج)، كلها عوامل تؤثر في الحاجة إلى المزيد من الوحدات السكنية. لكن، تحول الحاجة إلى طلب فعلي يعتمد على مدى توفر المصادر المالية اللازمة، والقدرة على الوصول إلى الائتمان، وملاءمة الوحدات السكنية المعروضة لرغبة واحتياجات الأسر والأفراد، وغيرها من العوامل.

في هذا السياق، يُعدّ النمو السكاني من أهم المؤشرات التي تؤثر في الطلب الكامن على المساكن، وبحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو السكاني في فلسطين نحو 2.4% خلال الفترة 2017-2026. ويعني ارتفاع معدل نمو السكان في قطاع غزة (2.8%) عنه في الضفة الغربية (2.1%) أن الحاجة إلى الوحدات السكنية ستنمو بوتيرة أسرع في القطاع مقارنة بالضفة.[23] وهذا ما يؤكده أيضاً تراجع متوسط عدد أفراد الأسرة بوتيرة أسرع في القطاع (14.1% ما بين 2010 و2019) مقارنة بالضفة (5.8% ما بين 2010 و2019).[24] في المقابل، يدفع كل من مستوى الدخل وتوفر فرص الائتمان بالطلب الفعلي على السكن إلى النمو بشكل أسرع في الضفة منه في القطاع.

22 صالحة، رائد، وبدوي، أسامة (2020). التنمية الإسكانية المستدامة في فلسطين (2007-2017). رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
23 عدد السكان المقدر في فلسطين منتصف العام حسب المحافظة، 1997-2026. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: bit.ly/3WrK9LD
24 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). الفلسطينيون في نهاية العام 2021. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تعتمد الدراسات السابقة نماذج مختلفة لتقدير الطلب الفعلي والكامن المستقبلي على السكن. وعلى الرغم من تفاوت نتائجها حسب المنهجية والفرضيات المعتمدة، فإنها توفر أداة قيمة لفهم النزعات المستقبلية في الطلب على السكن، وتساعد الحكومات على التخطيط العمراني، وتبني السياسات الهادفة إلى تيسير الوصول إلى السكن. كما تساعد المطورين ومؤسسات التمويل على توجيه استثماراتها إلى الأسواق والمناطق الأكثر حاجة إلى وحدات سكنية إضافية. وبهدف فهم الفجوة بين الطلب الفعلي والكامن المستقبلي على الوحدات السكنية، وتفاوت حجمها ما بين الضفة والقطاع، نستخدم البيانات التي يوفرها مسح ظروف السكن (2015) حول الرغبات والإمكانيات المعلنة التي عبر عنها السكان أنفسهم. يوفّر المسح معلومات حول حاجة الأسرة من الوحدات السكنية، وقدرتها على بناء وحدات سكنية إضافية خلال السنوات العشر الممتدة ما بين العامين 2016 و2025. تظهر هذه البيانات أن 60.9% من الأسر الفلسطينية بحاجة إلى وحدة سكنية إضافية على الأقل خلال الفترة نفسها (مؤشر للطلب الكامن)، بينما أفادت 29.9% من الأسر فقط أنها تستطيع بناء وحدة سكنية إضافية خلال الفترة نفسها (مؤشر للطلب الفعلي).

تتسع الفجوة بين الطلب الكامن والطلب الفعلي في قطاع غزة مقارنة بالضفة؛ إذ أفادت نحو 40.2% من الأسر في الضفة أنها تستطيع بناء وحدة سكنية إضافية على الأقل خلال السنوات العشر الممتدة ما بين العامين 2016 و2025، بينما لم تتجاوز هذه النسبة 15.8% في قطاع غزة، على الرغم من الحاجة الأكبر إلى وحدات سكنية إضافية (انظر الجدول 1-9). هناك نحو 74.1% من الأسر في القطاع بحاجة إلى وحدة سكنية إضافية على الأقل خلال تلك الفترة مقارنة بنحو 53.7% في الضفة. ويمكن أن تلقي هذه النتيجة الضوء على التباين الكبير في نمو المساكن الخالية بين شطري الوطن ما بين العامين 2007 وعام 2017؛ حيث كان مجمل النمو حوالي 6% في الضفة مقارنة بـ 70% في القطاع؛ إذ يلوح وكأن عرض المساكن يزداد في ضوء الطلب الكامن في غزة، في حين إن الطلب الفعلي لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من الرغبات والحاجات. وهذا بدوره يعود إلى قسوة الظروف الاقتصادية وتبعات الحصار الخانق التي يعاني منها القطاع. وعند مطابقة التوزيع النسبي للأسر حسب تقييمها لحاجتها إلى وحدات سكنية إضافية (الطلب الكامن)، مع تقدير عدد الأسر الفلسطينية في منتصف العام 2015، يلاحظ أن هناك حاجة لنحو 897,507 وحدات سكنية إضافية ما بين العامين 2016 و2025، 490,508 وحدات في الضفة الغربية و406,999 وحدة في قطاع غزة.

جدول 1-9: نسبة الأسر الفلسطينية التي تحتاج إلى وحدة سكنية إضافية على الأقل ونسبة الأسر التي لديها القدرة على بناء وحدة سكنية إضافية على الأقل خلال السنوات العشر الممتدة ما بين العامين 2016 و2025 (نسبة مئوية)

	حاجة الأسرة إلى وحدة سكنية إضافية على الأقل	قدرة الأسرة على بناء وحدة سكنية إضافية على الأقل
الضفة الغربية	53.7	40.2
قطاع غزة	74.9	15.8
فلسطين	60.1	29.9

أما الطلب الفعلي فقد تم تقديره باستخدام منهجية تقديرية مبسطة تفترض ثبات العوامل الاقتصادية والديمغرافية، وخاصة قدرة الأفراد على اقتناء وحدات سكنية لها الخصائص نفسها التي تم قياسها في تعداد العام 2017. تم تقدير الطلب الفعلي من خلال قسمة مجمل المساحة السكنية المطلوبة نتيجة الزيادة في عدد السكان ما بين العامين 2016 و2025 (أي حاصل ضرب متوسط حصة الفرد من مساحة المسكن والزيادة في عدد السكان) على متوسط مساحة الوحدة السكنية على مستوى المحافظة (انظر الجدول 1-10). أظهرت النتائج أنه من المتوقع أن يبلغ الطلب الفعلي نحو 237,884 وحدة سكنية إضافية ما بين العامين 2016 و2026، 136,286 وحدة في الضفة الغربية و101,598 وحدة في قطاع غزة. وتظهر هذه التقديرات الفجوة الشاسعة بين الطلب الكامن والطلب الفعلي.[25]

25 هذه التقديرات هي لأغراض توضيح الفجوة بين الطلب الفعلي والطلب الكامن، ولا يمكن اعتمادها بصفتها تقديرات رسمية؛ لأنها تعتمد على منهجية مبسطة تم استخدامها لأغراض هذه المقالة فقط، وقد تتخللها نسب خطأ عالية.

جدول 1-10: تقدير مجمل الطلب الفعلي الإضافي على الوحدات السكنية على مستوى المحافظة، 2016 إلى 2025

	متوسط حصة الفرد من مساحة الوحدة السكنية (متر مربع لكل فرد)[26]	الزيادة في عدد السكان بين 2016 و2025[27]	عدد الوحدات السكنية الإضافية
فلسطين*	**25.4**	**1,214,145**	**237,884**
الضفة الغربية*	**27.7**	**645,270**	**136,286**
جنين	28.0	66,587	14,155
طوباس والأغوار الشمالية	25.9	13,453	2,774
طولكرم	27.8	33,408	7,181
نابلس	28.0	76,104	16,178
قلقيلية	26.2	25,338	5,269
سلفيت	28.2	18,275	3,885
رام الله والبيرة	32.5	68,509	14,952
أريحا والأغوار	26.7	9,186	1,898
القدس	31.6	94,842	22,954
بيت لحم	28.1	47,492	10,186
الخليل	24.7	192,076	36,852
قطاع غزة*	**22.3**	**568,875**	**101,598**
شمال غزة	22.3	128,309	22,552
غزة	23.2	171,079	30,232
دير البلح	22.2	79,591	14,527
خانيونس	21.5	117,981	21,400
رفح	21.7	71,915	12,887

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس، الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية في العام 1967.

* تم احتساب عدد الوحدات السكنية الإضافية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال مجموع عدد الوحدات السكنية لجميع المحافظات في كل منطقة.

عرض المساكن

لا توجد في فلسطين بيانات رسمية حول الوحدات السكنية المعروضة للبيع أو التي يتم إنشاؤها سنوياً. لذلك، يتم استخدام معدلات النمو في أعداد ومساحات الوحدات السكنية المرخصة لتقدير المخزون الإضافي من الوحدات السكنية خلال فترة زمنية محددة. تشير أحدث البيانات المتاحة من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الجدول 1-11 أن معدل النمو السنوي في عدد الوحدات السكنية المرخصة بلغ نحو 3.3% ما بين العامين 2014 و2019، وإذا افترضنا ثبات معدل النمو، فمن المتوقع أن يتم ترخيص 124,756 وحدة سكنية إضافية في الفترة 2020-2025. وهذا يعني أن مجمل الوحدات السكنية المرخصة والمتوقع ترخيصها في الفترة 2016-2025 بلغ نحو 199,192 وحدة سكنية، وهو أقل من الطلب الفعلي الذي تم تقديره سابقاً.

من المهم الإشارة هنا أن هذا التقدير يشوبه بعض العيوب؛ لأن الحصول على ترخيص لوحدة سكنية خلال سنة معينة لا يعني أنه سيتم بناؤها خلال تلك السنة، كما أن العديد من الوحدات السكنية يتم بناؤها من دون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة، وخاصة في المناطق خارج المخطط الهيكلي للمدن والقرى، فضلاً عن جميع هذه التقديرات (الطلب والعرض) مبنية على فرضيات مبسطة.

جدول 1-11: عدد ومساحة الوحدات السكنية المرخصة، 2014-2019[28]

السنة	العدد	مساحة (ألف متر مربع)	متوسط المساحة (متر مربع)
2014	15,714	2,887.3	183.7
2015	16,417	2,893.8	176.3
2016	20,662	3,720.8	180.1
2017	16,938	2,821.2	166.6
2018	18,325	2,971.2	162.1
2019	18,511	2,951.5	159.4

26 حسابات فريق البحث بناء على نتائج تعداد عام للسكان والمساكن والمنشآت في فلسطين 2017.

27 عدد السكان المقدر في فلسطين منتصف العام حسب المحافظة، 1997-2026، مصدر سابق.

28 جداول المساكن. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: bit.ly/3vis9aH

2. سوق العمل[29]

توجد ثلاثة مؤشرات رئيسية تحدد عدد العاملين في الاقتصاد، وهي: عدد السكان في سن العمل، ونسبة المشاركة في سوق العمل، ونسبة البطالة بين القوى العاملة. ويتحدد دور العمال في النشاط الاقتصادي من خلال مؤشرات خاصة برأس المال البشري الذي يملكونه، وحجم رأس المال المادي المتاح لهم لاستخدامه في عملية الإنتاج، وطبيعة المؤسسات التي لها تأثير مباشر وغير مباشر في العملية الإنتاجية. بكل تأكيد، ينعكس واقع الاقتصاد الكلي والظروف السياسية في فلسطين على أوضاع سوق العمل. وبشكل عام، نلاحظ ارتفاعاً في معدل نمو السكان في سن العمل؛ ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة لعدم قدرة السوق المحلي على استيعاب الزيادة في عدد السكان في سن العمل.

يعاني سوق العمل الفلسطيني من فجوة كبيرة بين مؤشري الطلب والعرض على العمالة ولصالح العرض؛ ذلك يعود بشكل رئيسي إلى عدم قدرة الاقتصاد المحلي، من خلال النمو في الناتج المحلي الإجمالي، على توليد فرص عمل تستوعب الزيادة السنوية في الأيدي العاملة،[30] بسبب المعيقات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى مجموعة من التحديات الذاتية في الاقتصاد، مثل: سيطرة قطاع الخدمات على الأنشطة الاقتصادية، وضعف بيئة الاستثمار. وبشكل إجمالي، يستوعب النشاط الاقتصادي المحلي 56.9% فقط من القوى العاملة، بينما يعمل حوالي 18.9% منهم في الاقتصاد الإسرائيلي، فيما يعاني حوالي 24.2% من القوى العاملة من البطالة.

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغ عدد سكان فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2022 نحو 5.34 مليون نسمة، كما هو موضح الشكل 2-1. أما القوة البشرية، فقد بلغت 3,325.5 ألف شخص، وتضم، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جميع الأفراد الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. أمّا القوى العاملة، التي تمثل عدد الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل (تشمل الأفراد المستعدين للعمل وقاموا بالبحث عن العمل خلال الأسابيع الأربعة الماضية)، فقد شهدت انخفاضاً في الربع الثاني من العام 2022 بنحو 0.9% (حوالي 14.0 ألف شخص) مقارنة بالربع السابق. في المقابل، شهدت ارتفاعاً بنسبة 6.7% مقارنة بالربع المناظر له من العام 2021، لتصل إلى حوالي 1,474.6 ألف شخص. هذا، وقد انعكس الانخفاض في القوى العاملة بشكل سلبي على نسبة المشاركة (نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية)؛ إذ بلغت في الربع الثاني من العام 2022 نحو 44.3% على مستوى فلسطين، بانخفاض قدره 0.7 نقطة مئوية عن الربع السابق، مقابل ارتفاع بمقدار 1.6 نقطة مئوية عن الربع المناظر من العام 2021. يوضّح الشكل 2-1 العلاقة بين متغيرات القوة البشرية وعدد العاملين مع عدد السكان الكلي نهاية الربع الثاني من العام 2022.

شكل 2-1: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين خلال الربع الثاني 2022 (ألف شخص)

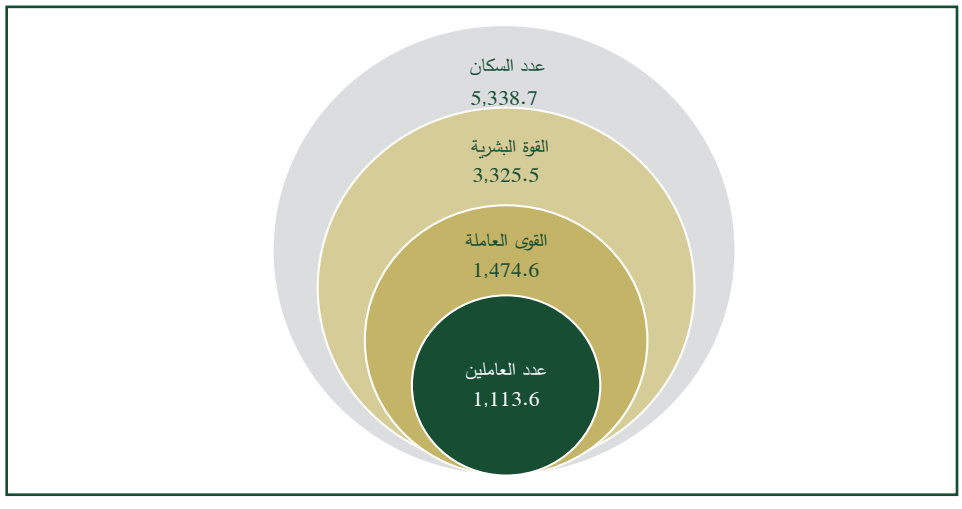

29 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). مسح القوى العاملة، رام الله- فلسطين.

30 Flassbeck, Heiner; Kaczmarczyk, Patrick & Paetz, Michael (2018). Macroeconomic Structure, Financial Markets, and the Financing of Government Activity: Lessons for Palestine. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).

2-2 توزيع العمالة

توزع العاملون في الربع الثاني من العام 2022 حسب مكان العمل بين 55.9% في الضفة الغربية، و25.2% في قطاع غزة، و18.9% في إسرائيل والمستعمرات (نحو 204.4 ألف عامل، 21% منهم لا يحملون تصاريح عمل). أمّا حسب قطاع العمل، فإنّ نحو 19.3% من العاملين في الربع الثاني قد عملوا في القطاع العام (18.8% في الربع السابق)، و59.1% في القطاع الخاص (60.2% في الربع السابق)، وحوالي 21.6% في إسرائيل والمستعمرات والقطاعات الأخرى (21.0% في الربع السابق).[31] تركز العاملون في الضفة الغربية في القطاع الخاص بنسبة 58.4% من إجمالي العاملين، مقابل 14.9% للقطاع العام. أما في قطاع غزة، فبلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص نحو 61.1%، مقابل 32.4% للقطاع العام (انظر الشكل 2-2).

شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع في الربع الثاني من العام 2022 (%)

شهد عدد العاملين في فلسطين ارتفاعاً طفيفاً بنحو 0.5% (حوالي 5,300 عامل) بين الربعين المتلاحقين، ليصل إلى 1,113.6 ألف عامل. يعود سبب هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات بمقدار 6,100 عامل (بنسبة 3.0%)، كما ارتفع عدد العاملين في قطاع غزة بمقدار 2,900 عامل (بنسبة 1.0%)، بينما انخفض عدد العاملين في الضفة الغربية بشكل طفيف، بمقدار 3,700 عامل (بنسبة 0.6%).

شهد عدد العاملين في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2022 انخفاضاً في بعض الأنشطة الاقتصادية مقارنة بالربع السابق، وكان الانخفاض الأكبر في عدد العاملين في نشاط البناء والتشييد بنسبة 8.9%، تليه أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، بنسبة 4.5%، كما انخفض عدد العاملين في نشاط التجارة بنسبة 1.8%. في المقابل، شهد بعض الأنشطة الاقتصادية ارتفاعاً في عدد العاملين خلال الربع الثاني 2022 مقارنة بالربع السابق، وقد كان الارتفاع الأكبر في عدد العاملين في نشاط الزراعة بنسبة 7.2%، يليه نشاط الصناعة بنسبة 1.9%، ثم أنشطة الخدمات بنسبة 1.4%. أما في قطاع غزة، فكان الانخفاض الأكبر في عدد العاملين في نشاط الزراعة بنسبة 12%، يليه نشاط البناء والتشييد بنسبة 10%، كما انخفض عدد العاملين في نشاط الصناعة بنسبة 6%. في المقابل، ارتفع عدد العاملين في كل من أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، وأنشطة التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 9% و4% على الترتيب، كما ارتفع عدد العالمين في أنشطة الخدمات بنسبة 3%.

يظهر الجدول 2-1، أن هناك تبايناً في التوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة المختلفة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث ترتفع نسبة التشغيل في الصناعة والمحاجر في الضفة (16.3% في الضفة، مقابل 7.2% في القطاع)، يقابله ارتفاع نسبة التشغيل في قطاع الخدمات في قطاع غزة (51.0% في القطاع، مقابل 35.6% في الضفة). كما تشير الأرقام إلى التدني الكبير في نسبة العاملين في البناء والتشييد في قطاع غزة (نحو 5.0%)، وهذا يعود إلى الحصار المشدد الذي تفرضه إسرائيل على دخول مواد البناء إلى القطاع (انظر الصندوق المتعلق بالقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على استيراد المواد ثنائية الاستخدام في العدد 57 من المراقب الاقتصادي الربعي).

31 تشمل القطاعات الأخرى المؤسسات الأهلية، والمؤسسات غير الهادفة إلى الربح.

جدول 2-1: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين (لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات) حسب التوزيع الجغرافي والنشاط الاقتصادي في الربع الأول 2022 والربع الثاني 2022 (%)

النشاط الاقتصادي	الضفة الغربية		قطاع غزة		فلسطين	
	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2022	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2022	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2022
الزراعة والصيد والحراجة	6.4	6.9	7.2	6.3	6.6	6.7
المحاجر والصناعة التحويلية	15.9	16.3	7.7	7.2	13.4	13.5
البناء والتشييد	13.2	12.1	5.6	5.0	10.9	9.9
التجارة والمطاعم والفنادق	24.5	24.2	21.7	22.3	23.7	23.6
النقل والتخزين والاتصالات	5.1	4.9	7.6	8.2	5.9	5.9
الخدمات وغيرها	34.9	35.6	50.2	51.0	39.5	40.4
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

بخصوص العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات، فقد كان الارتفاع الأكبر في عدد العاملين في أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 27.1%، يليه نشاط الزراعة بنسبة 9.7%. كما ارتفع عدد العاملين في أنشطة الخدمات بنسبة 5.5%. في حين كان الانخفاض الأكبر في عدد العاملين في نشاط الصناعة بنسبة 5.8%، تليه أنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 4.9%، كما انخفض عدد العاملين في نشاط البناء والتشييد بنسبة 1.2% (انظر الشكل 2-3).

شكل 2-3: أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات خلال الربع الأول 2022 والربع الثاني 2022 حسب النشاط الاقتصادي (عامل)

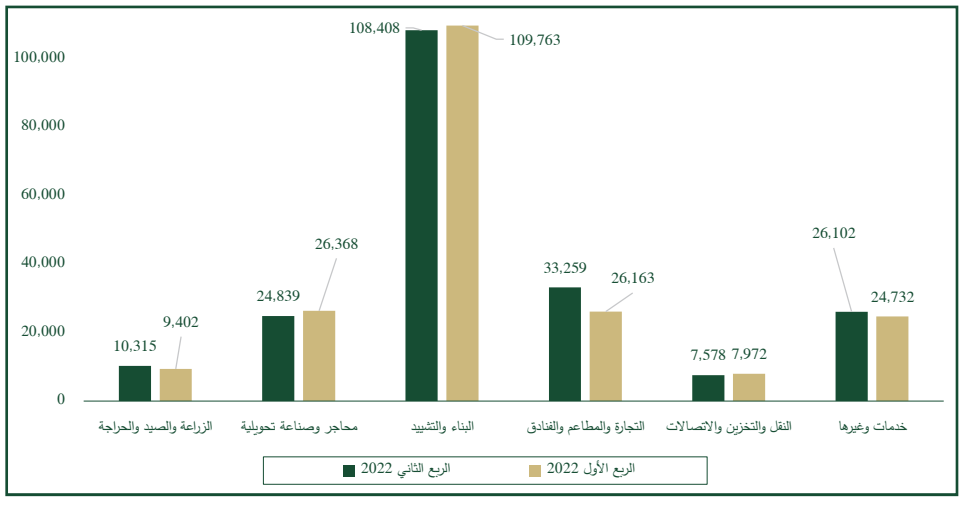

على الرغم من هذه التطورات، ما زالت العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات تتركز، بشكل كبير، في قطاع البناء والتشييد، وذلك على الرغم من انخفاض نسبة العاملين في هذا النشاط خلال الربع الثاني من العام 2022 بمقدار 2.2 نقطة مئوية عن الربع السابق، كما انخفض نسبة العاملين في كل من نشاط الصناعة وأنشطة النقل والتخزين والاتصالات بمقدار 1.1 نقطة مئوية و0.3 نقطة مئوية على الترتيب. في المقابل، ارتفعت نسبة العاملين في كل من أنشطة الخدمات، وأنشطة التجارة والمطاعم والفنادق ونشاط الزراعة بمقدار 0.3 نقطة مئوية، و3.3 نقطة مئوية، و0.3 نقطة مئوية على الترتيب (انظر الشكل 2-4).

أما توزيع العاملين حسب الحالة العملية، فلاحظ انخفاضاً في عدد العاملين الذين يعملون من دون أجر بمقدار 2.7% (حوالي 900 عامل) بين الربعين الثاني من العام 2022 والأول من العام 2022، وانخفاضاً في عدد العاملين لحسابهم الخاص (صاحب عمل ويعمل لحسابه) بمقدار 1.1% (حوالي ألفي عامل)، بينما ارتفعت نسبة العاملين بأجر بمقدار 0.3% (حوالي 2.1 ألف عامل) خلال الفترة نفسها، علماً أن العاملين بأجر يشكلون نحو 75.8% من إجمالي العاملين، مقابل 20.4% للعاملين لحسابهم الخاص، و3.8% للعاملين من دون أجر.

شكل 2-4: التوزيع النسبي للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات في الربع الأول 2022 والربع الثاني 2022 حسب النشاط الاقتصادي (%)

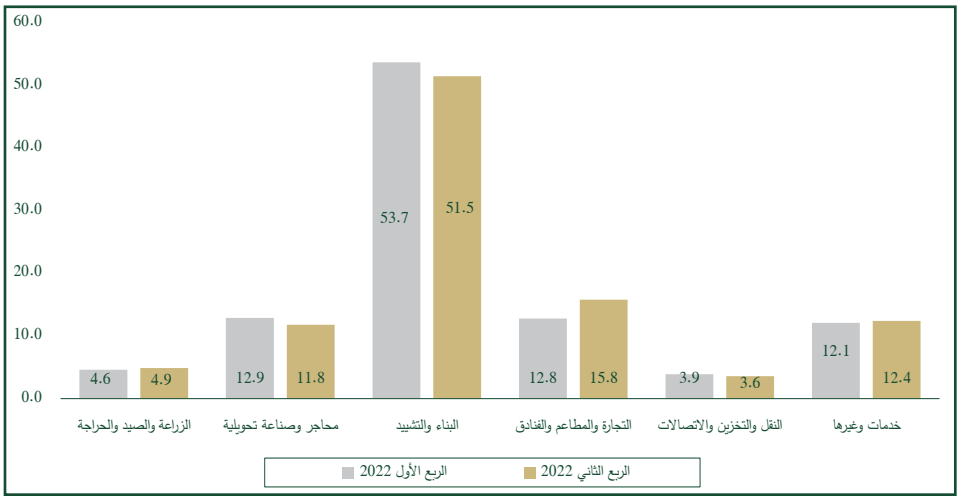

3-2 البطالة

شهد معدل البطالة في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2022 انخفاضاً مقداره 1.2 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول من العام 2022، وانخفاضاً بمقدار 2.2 نقطة مئوية مقارنة بالربع المناظر من العام 2021، ليصل إلى 24.2% (انظر الجدول 2-2).

شهد معدل البطالة في الضفة الغربية انخفاضاً بمقدار 0.1 نقطة مئوية في الربع الثاني من العام 2022 مقارنة بالربع الأول من العام 2022، وانخفاضاً بمقدار 3.1 نقطة مئوية مقارنة بالربع المناظر من العام 2021. كما شهد معدل البطالة في قطاع غزة انخفاضاً بمقدار 2.5 نقطة مئوية في الربع الثاني من العام 2022، مقارنة بالربع الأول من العام 2022، وانخفاضاً بمقدار 0.6 نقطة مئوية عن الربع المناظر من العام السابق. ومن الملاحظ من الجدول 2-2 تباين معدل البطالة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 2-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

المنطقة/ الجنس		الربع الثاني 2021	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2022
الضفة الغربية	ذكور	14.3	11.1	11.8
	إناث	28.5	25.4	22.0
	المجموع	**16.9**	**13.9**	**13.8**
قطاع غزة	ذكور	39.2	41.1	38.2
	إناث	64.0	65.6	65.1
	المجموع	**44.7**	**46.6**	**44.1**
فلسطين	ذكور	22.6	21.4	20.7
	إناث	42.3	40.6	37.8
	المجموع	**26.4**	**25.4**	**24.2**

أما أبرز خصائص البطالة في فلسطين في الربع الثاني من العام 2022، فهي:

1. إن البطالة متركزة، بشكل خاص، بين الشباب؛ إذ بلغ معدلها في الفئة العمرية (15-19 سنة) نحو 34.9%، أما في الفئة العمرية (20-24 سنة) فبلغ نحو 36.4%، وذلك بالمقارنة مع 11.2% للفئة العمرية (45-49 سنة)، و9.6% للفئة العمرية (50 سنة فما فوق).[32] وهذا يدل على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (راجع الصندوق عن (مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل) في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).
2. يوضح الجدول 2-2 أعلاه أن معدل البطالة لدى الإناث أكبر من معدل البطالة لدى الذكور، ويعود هذا إلى محدودية عدد القطاعات الاقتصادية المفتوحة أمام تشغيل الإناث مقارنة بالذكور؛ إذ يتركز تشغيل الإناث في فلسطين في قطاع الخدمات بنسبة 70.2%، بينما بلغت نسبة الذكور العاملين في قطاع الخدمات نحو 28.0%.[33]
3. تنخفض البطالة مع ارتفاع التعليم في أوساط الذكور، بينما ترتفع مع ارتفاع مستوى التعليم لدى الإناث؛ إذ بلغ معدل البطالة لدى الذكور الحاصلين على تعليم ابتدائي نحو 25.3%، ونحو 18.0% للذكور الحاصلين على تعليم دبلوم متوسط فأعلى، مقابل 3.0% للإناث الحاصلات على تعليم ابتدائي، و43.6% للإناث الحاصلات على تعليم دبلوم متوسط فأعلى. يمكن تفسير ذلك بالارتفاع الكبير في نسبة مشاركة الإناث المتعلمات في سوق العمل (التي تنمو بمعدل أعلى من معدل تزايد الطلب على الإناث في سوق العمل) مقارنة بالذكور (راجع الصندوق رقم 1 في العدد 51 من المراقب، الذي يوضح أن ارتفاع بطالة الإناث المتعلمات مقارنة بغير المتعلمات ليس بسبب تعليمهن، ولكن بسبب الارتفاع الكبير في نسبة مشاركتهن في سوق العمل).

4-2 الأجور

بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين كافة خلال الربع الثاني من العام 2022 نحو 143.2 شيكل مقارنة بـ 140.9 شيكل خلال الربع الأول من العام 2022. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين:

1. متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة؛ إذ بلغ متوسط الأجور في قطاع غزة حوالي 47.4% من مستواه في الضفة الغربية. كما تتسع الفجوة أكثر عند أخذ الأجر الوسيط عوضاً عن المتوسط؛ فالأجر الوسيط له دلالة أفضل من المتوسط؛ لأنّه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه، في حين يخفي الأجر المتوسط التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض (انظر الشكل 2-5). فعلى سبيل المثال، في حين يبلغ متوسط الأجر في القطاع 47.4% من مستواه في الضفة، فإنّ وسيط الأجر في القطاع يبلغ 33.7% فقط من وسيط الأجر في الضفة (انظر الجدول 2-3).
2. متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة أخرى. إذ تُشير الأرقام في الجدول 2-3 إلى أن متوسط أجر العاملين اليومي في إسرائيل والمستعمرات (271.5 شيكل) يعادل ضعفي متوسط أجر العاملين في الضفة (118.0 شيكل)، وخمسة أضعاف أجر العاملين في القطاع (55.9 شيكل).

جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين خلال الربع الثاني 2022 (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	118.0	103.8
قطاع غزة	55.9	35.0
إسرائيل والمستعمرات	271.5	250.0
المجموع	**143.2**	**115.4**

32 من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب، راجع الصندوق «مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل» في العدد 46 من المراقب الاقتصادي.
33 من أجل معلومات أكثر، راجع الصندوق (الإناث في سوق العمل الفلسطيني: لماذا مشاركتهن متدنية وبطالتهن أعلى؟) في العدد 51 من المراقب الاقتصادي.

شكل 2-5: متوسط ووسيط الأجر اليومي للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين حسب الربع للأعوام 2015-2022 (شيكل)

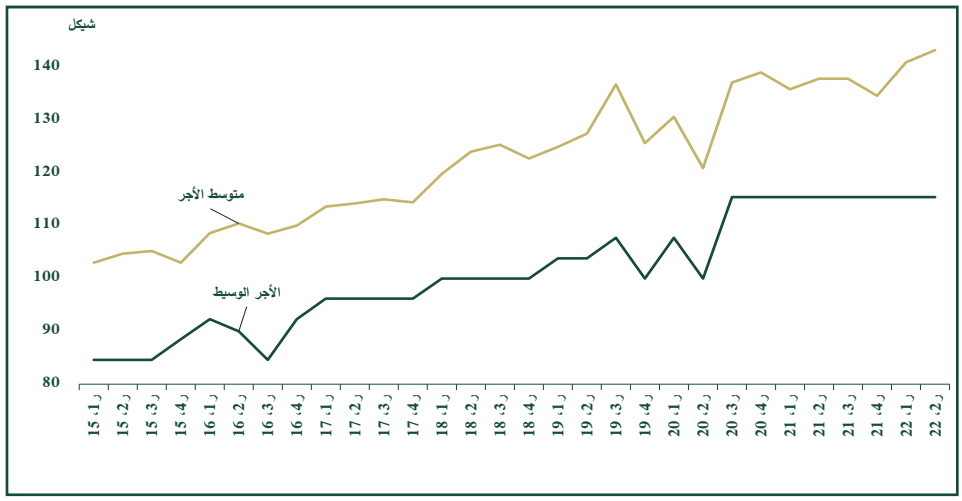

من جانب آخر، يتفاوت الأجر اليومي حسب النشاط الاقتصادي ما بين العاملين في الضفة والقطاع من جانب، وما بين العاملين في الضفة والقطاع مع العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جانب آخر؛ إذ نلاحظ كما أشرنا سابقاً ارتفاع متوسط الأجر اليومي لكافة الأنشطة للعاملين في إسرائيل والمستعمرات مقارنة بمتوسط الأجر اليومي في السوق المحلي. وهذا، بدوره، انعكس على تفضيل العمالة الفلسطينية النزوع إلى العمل في إسرائيل والمستعمرات (انظر الشكل 2-6).

شكل 2-6: متوسط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني 2022 (شيكل)

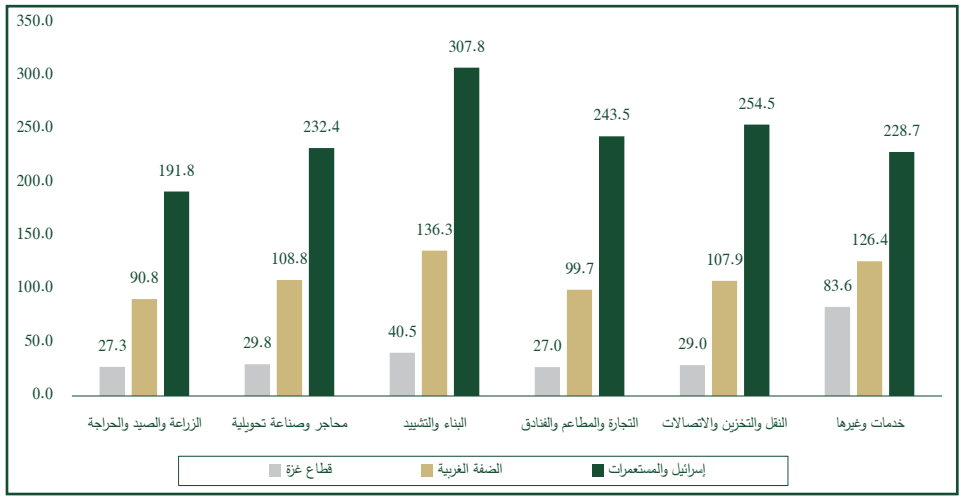

65% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يعملون من دون عقد عمل

تشير البيانات الربعية لمسح القوى العاملة إلى أن نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يعملون من دون عقد عمل خلال الربع الثاني من العام 2022 بلغت نحو 65%، فيما يحصل 24% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص فقط على مساهمة في تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة خلال الفترة نفسها، في حين بلغت نسبة النساء الحاصلات على إجازة أمومة مدفوعة الأجر فقط 47%. تدلل هذه النسب على ضعف تطبيق القطاع الخاص لبنود قانون العمل الفلسطيني فيما يخص الإجازات مدفوعة الأجر، ومكافأة نهاية الخدمة وغيرهما من الحقوق. هذا، بدوره، يبرز أهمية تفعيل الدور الرقابي في متابعة تطبيق بنود قانون العمل في القطاع الخاص.

5-2 الحد الأدنى للأجور

قررت الحكومة الفلسطينية في العام 2021 رفع الحد الأدنى للأجور في فلسطين بنسبة 29.6% ليصبح 1,880 شيكلاً شهرياً بدلاً من 1,450 شيكلاً، والأجر اليومي لعمال المياومة بـ 85 شيكلاً بدلاً من 65 شيكلاً، والأجر الأدنى بالساعة بمقدار 10.5 شيكل بدلاً من 8.5 شيكل. ودخلت هذه التعديلات حيز التنفيذ مطلع العام 2022. تشير البيانات الربعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، بلغت نحو 41.0% نهاية الربع الثاني من العام 2022، بمتوسط أجر بلغ حوالي 948.0 شيكلاً. يتفاوت الالتزام بتطبيق الحد الأدنى للأجور حسب المنطقة، فقد بلغت نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور في الضفة الغربية نحو20.0 %، بمتوسط أجر بلغ 1,412شيكلاً، أما في قطاع غزة، فقد بلغت نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور 88.0%، بمتوسط أجر 710 شواكل.

من جانب آخر، يتفاوت الالتزام بتطبيق الحد الأدنى للأجور حسب القطاعات الاقتصادية؛ حيث يستحوذ قطاع الخدمات على نحو 31% من العاملين الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر الشهري، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي يستحوذ على 29%. بالتالي، يجب قياس مدى نجاعة تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور في فلسطين بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات رئيسية: درجة الالتزام بتطبيق القرار، وأثر زيادة الأجور الدنيا في التشغيل، وأثر زيادة الأجور في الأسعار والتضخم.

إن تحسين الالتزام بالحد الأدنى للأجور سيحسن، بدوره، نسبياً من المستوى المعيشي للأسر الفلسطينية، فبحسب إحصاءات مسح استهلاك وإنفاق الأسر الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يبلغ متوسط الإنفاق الشهري لعائلة مكونة من 5 أفراد في فلسطين حوالي 934.9 دينار أردني؛ أي ما يقارب ضعفي الحد الأدنى للأجور، وهذا، بدوره، يعكس الفجوة الواسعة ما بين متوسط الحد الأدنى للأجور الشهري، والمستوى المقبول لضمان حياة كريمة للأسرة الفلسطينية.

3. المالية العامة[34]

3-1 الإيرادات العامة

شهد الربع الثاني من العام 2022 ارتفاع إيرادات المقاصة بنسبة 5.6%، و10.3%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ حوالي 2.6 مليار شيكل، ولتشكل ما يقارب 63% من إجمالي الإيرادات العامة خلال هذا الربع. فيما انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 26.2% مقارنة بالربع السابق، إلا أنها ارتفعت بنسبة 15.6% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل (انظر الشكل 3-1). وقد جاءت هذه التطورات انعكاساً لاستمرار التعافي الاقتصادي خلال الفترة نفسها. أما المنح والمساعدات الخارجية فقد بلغت خلال الربع الثاني من العام 2022 حوالي 202.5 مليون شيكل، مقارنة بـ 59.8 مليون شيكل خلال الربع السابق، ونحو 210.1 مليون شيكل خلال الربع المناظر (انظر الجدول 3-1).

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)

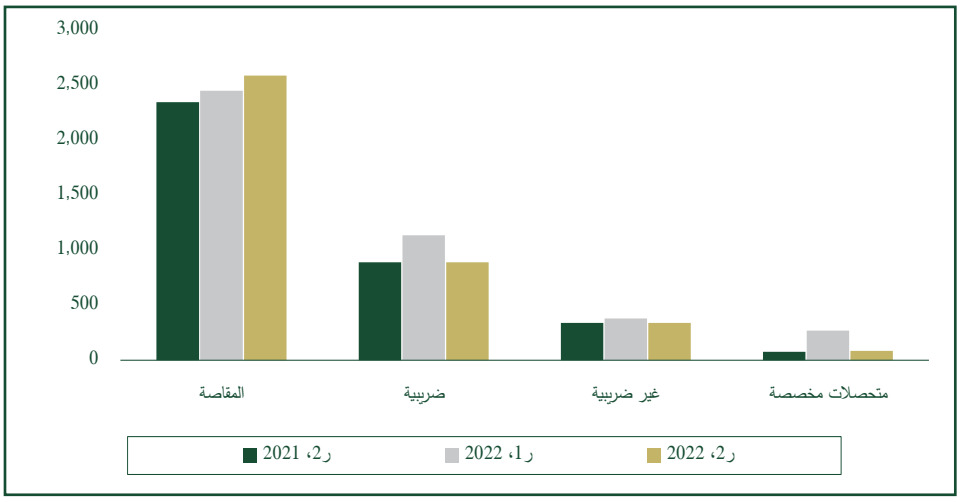

جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة إلى الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2021				2022	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
لدعم الموازنة	**0**	**97.6**	**4**	**500**	**19.9**	**122.6**
منح عربية	0	0	0	315	16.3	0
من الدول الأخرى	0	97.6	4	185	3.6	122.5
التمويل التطويري	**35.2**	**112.5**	**110**	**166**	**39.9**	**79.9**
إجمالي المنح والمساعدات	**35.2**	**210.1**	**114.5**	**666.2**	**59.8**	**202.5**

في المحصلة، بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الثاني 2022 حوالي 3.9 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 4.1 مليار شيكل خلال الربع السابق، وحوالي 3.6 مليار شيكل خلال الربع المناظر.[35] وشكلت نحو 87.1% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال هذا الربع (أساس الالتزام)، مقارنة بنحو 102.4% خلال الربع السابق، و80.8% خلال الربع المناظر.

34 مصدر البيانات في هذا الجزء هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2022: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (حزيران، 2022). وهي بيانات أولية قابلة للتعديل والتنقيح.

35 لا بد من الإشارة إلى أن حجم الإرجاعات الضريبية خلال الربع الثاني 2022 بلغ نحو 219.1 مليون شيكل مقارنة بنحو 177.6 مليون شيكل خلال الربع السابق، و69.7 مليون شيكل خلال الربع المناظر.

2-3 النفقات العامة

انخفض الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثاني من العام 2022 بنسبة 12.2%، و23.9% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ حوالي 3 مليار شيكل. وفي السياق ذاته، انخفضت فاتورة الأجور والرواتب وفقاً للأساس النقدي بنسبة 31.9%، و27.5% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. وعلى العكس من ذلك، فقد ارتفعت نفقات غير الأجور الفعلية بنسبة 18% مقارنة بالربع السابق، إلا أنها انخفضت بنسبة 26.7% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.2 مليار شيكل. وقد بلغ بند صافي الإقراض خلال هذا الربع حوالي 298.8 مليون شيكل، مقارنة بقيمة 334.3 مليون شيكل خلال الربع السابق. أما حجم الإنفاق التطويري الفعلي، فقد ارتفع بنسبة 89.4%، و17.5%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ حوالي 125 مليون شيكل (انظر الشكل 3-2). وفي هذا الإطار، فإن حجم الإنفاق المستحق على (أساس الالتزام) قد بلغ حوالي 4.5 مليار شيكل خلال الربع الثاني 2022؛ ما يعني أن الحكومة استطاعت دفع نحو 66.7% من إجمالي الإنفاق المستحق عليها.

شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)

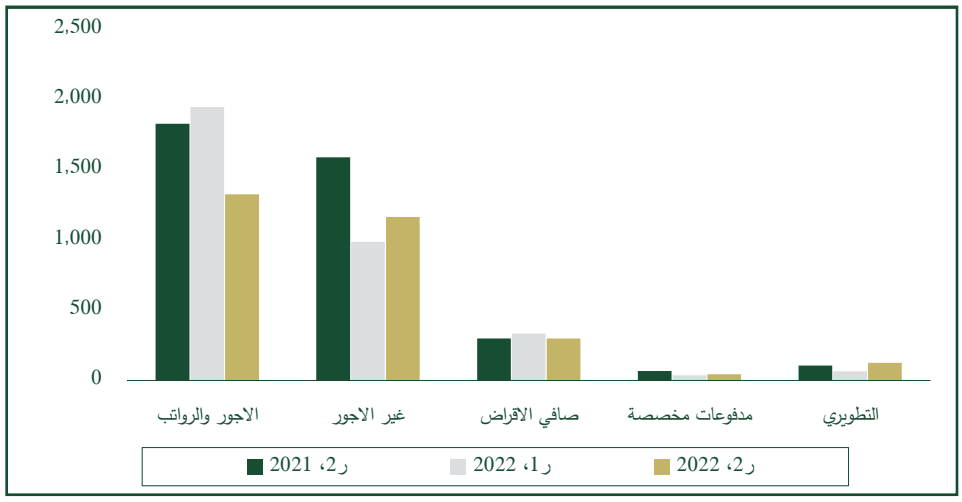

3-3 الفائض/ العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة (الأساس النقدي) خلال الربع الثاني 2022، إلى فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية بحوالي 0.9 مليار شيكل، أو ما نسبته 5.9% من الناتج المحلي الاسمي.[36] أما على أساس الالتزام، فقد حقق هذا الرصيد عجزاً بحوالي 0.4 مليار شيكل، أو ما يعادل 2.8% من الناتج المحلي الاسمي (انظر الشكل 3-3).

شكل 3-3: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)

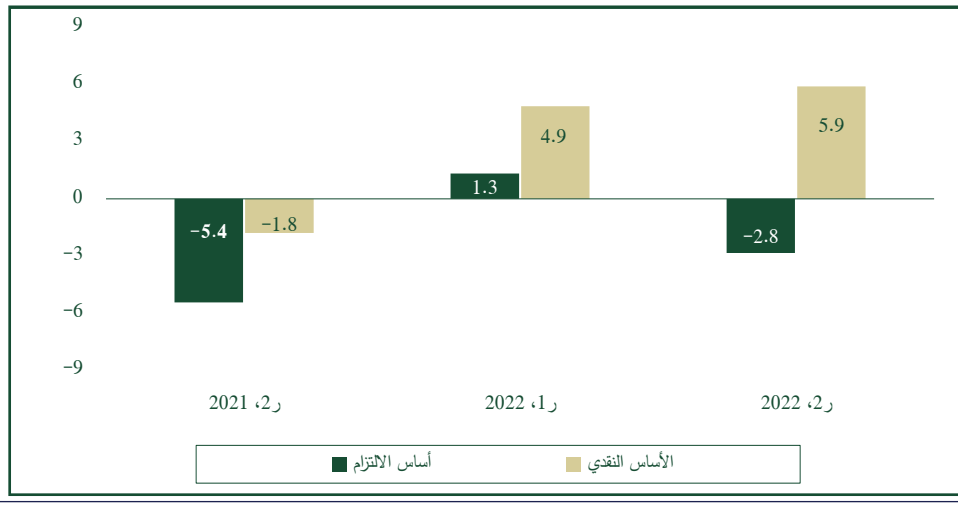

36 تجدر الإشارة إلى أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي هي بيانات أولية، وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

4-3 المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثاني من العام 2022 حوالي 1,521.5 مليون شيكل، منها 719.2 مليون شيكل متأخرات الأجور والرواتب، وحوالي 650.3 مليون شيكل متأخرات نفقات غير الأجور، وحوالي 95.4 مليون شيكل متأخرات النفقات التطويرية، ومتأخرات المدفوعات المخصصة بقيمة 41.6 مليون شيكل، وأخيراً متأخرات الإرجاعات الضريبية بما يقارب 15 مليون شيكل. وفي المقابل، استطاعت الحكومة خلال هذا الربع سداد حوالي 446.5 مليون شيكل من متأخرات سابقة (انظر الجدول 3-2).

جدول 3-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2021				2022	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
إرجاعات ضريبية	90.0	100.4	26	83.2	42.3	15
الأجور والرواتب	789.3	106.1	186.6	278.2	18.4	719.2
نفقات غير الأجور	658.7	417.5	685.3	503.3	333.9	650.3
النفقات التطويرية	68.6	69.3	55.4	35	67.9	95.4
مدفوعات مخصصة	107.5	7.3	146.7	46.6	232.1	41.6
إجمالي المتأخرات	**1,741.1**	**700.6**	**1,100.0**	**946.3**	**694.6**	**1,521.5**
دفعات متأخرات عن سنوات سابقة	263.7	314	393.6	419.8	560.8	446.5
صافي المتأخرات	**1,477.4**	**386.6**	**706.4**	**526.5**	**133.8**	**1,075.0**

5-3 الدين العام الحكومي

انخفض الدين العام الحكومي مقوماً بالدولار نهاية الربع الثاني من العام 2022، بنسبة 4.4%، و5.3% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ حوالي 3.5 مليار دولار (تعادل نحو 12.1 مليار شيكل)، مُشَكِّلاً حوالي 18.4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي؛ إذ انخفض الدين الحكومي المحلي بنحو 6.5%، و7.7% خلال نفس فترة المقارنة، ليبلغ حوالي 2.2 مليار دولار.[37] في حين استقر الدين الحكومي الخارجي عند مستوى الربع السابق والمناظر، البالغ حوالي 1.3 مليار دولار. وقد بلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 54.6 مليون شيكل، منها 54.2 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين المحلي، وما يقارب 0.4 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين الخارجي (انظر الجدول 3-3).

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون دولار)

البيان	2021				2022	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الدين الحكومي المحلي	2,231.1	2,384.9	2,471.1	2,528.5	2,353	2,201.1
المصارف	2,171	2,323.3	2,408.8	2,464.1	2,289.8	2,143.2
مؤسسات عامة	60.1	61.6	62.3	64.4	63.2	57.9
الدين الحكومي الخارجي	1,314.4	1,317.5	1,322.8	1,319.6	1,315.9	1,305.1
الدين العام الحكومي	**3,545.5**	**3,702.4**	**3,793.9**	**3,848.1**	**3,668.9**	**3,506.2**
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاسمي	%20.9	%21.0	%22.0	%21.3	%18.7	%18.4

37 تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب تختلف عند احتساب الأرقام بالشيكل، نتيجة أثر التغير في سعر الصرف.

تحت المجهر: الاقتطاعات من إيرادات المقاصة

تواجه الحكومة الفلسطينية تحديات ومعيقات مالية عديدة، من أهمها الخصومات والاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة، التي تستنزف الموارد المالية المتاحة لها؛ إذ تقوم إسرائيل باقتطاع ما نسبته 3% شهرياً من المقاصة بدل عمولة تحصيل. كما تقوم باقتطاع مبالغ تخص استهلاك الكهرباء والماء والتحويلات الطبية وغيرها. وتقوم كذلك أيضاً، باحتجاز مبالغ أخرى كعقوبات لقيام الحكومة بدفع رواتب وأجور أسر الشهداء والأسرى. وفيما يلي تفاصيل لهذه البنود:

رسوم التحصيل

وفقاً لاتفاقية أو برتوكول باريس الاقتصادي، يقوم الجانب الإسرائيلي بخصم عمولة بنسبة 3% بدل تحصيل إيرادات المقاصة الفلسطينية، وقد بلغ حجم هذه الرسوم خلال النصف الأول من العام الحالي حوالي 165.5 مليون شيكل (انظر الشكل 1).

شكل 1: إيرادات المقاصة ورسوم التحصيل (مليون شيكل)

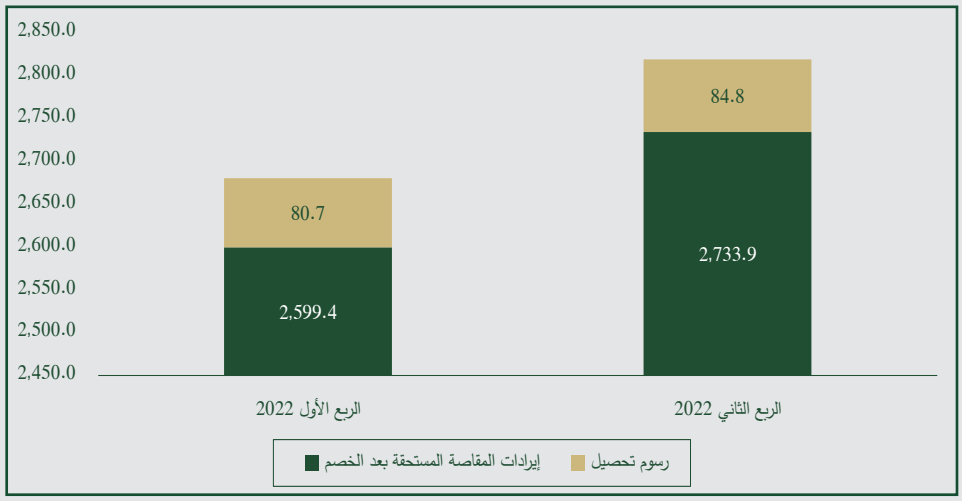

المصدر: وزارة المالية، التقارير الشهرية، حزيران 2022.

الاقتطاعات من المقاصة

قام الجانب الإسرائيلي باقتطاع ما يقارب 769.2 مليون شيكل من إيرادات المقاصة خلال النصف الأول من العام 2022؛ إذ شكلت هذه الاقتطاعات حوالي 14.4% من إجمالي إيرادات المقاصة المستحقة خلال هذه الفترة. وقد شكلت اقتطاعات استهلاك الكهرباء نحو 8.1% من إجمالي إيرادات المقاصة وبقيمة 431.6 مليون شيكل، تليها اقتطاعات استهلاك الماء بنسبة 3.3%، وبقيمة 178.4 مليون شيكل، ومن ثم اقتطاعات التحويلات الطبية والمستشفيات بنحو 1.7%، بما يعادل 88.3 مليون شيكل، ومياه الصرف الصحي بنسبة 1%، وبما يقارب 53.3 مليون شيكل، واقتطاعات أخرى بنحو 17.6 مليون شيكل (انظر الشكل 2).

شكل 2: الاقتطاعات من المقاصة (مليون شيكل)

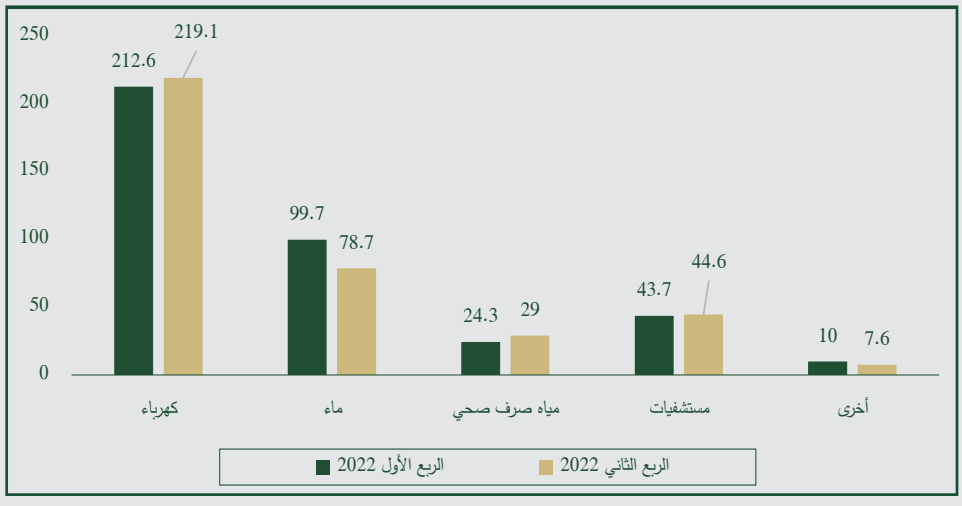

إيرادات المقاصة المحجوزة

بلغت قيمة إيرادات المقاصة المحجوزة من قبل الجانب الإسرائيلي حوالي 298.9 مليون شيكل خلال النصف الأول من العام 2022، وبمعدل شهري يقارب 49.8 مليون شيكل. ويظهر الجدول 1 تفاصيل الاقتطاعات من إيرادات المقاصة. تظهر هذه البيانات أن حجم الاقتطاعات التي تقوم بها إسرائيل تشكل مبالغ كبيرة نسبياً، خاصة فيما يتعلق برسوم التحصيل والمبالغ المحجوزة؛ إذ يمكن لهذه المبالغ أن تسهم في سد فجوة كبيرة من العجز لدى الحكومة الفلسطينية.

جدول 1: تفاصيل الاقتطاعات من إيرادات المقاصة (مليون شيكل)

	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2022	النصف الأول 2022
إيرادات المقاصة المستحقة	**2,680.1**	**2,818.7**	**5,498.8**
رسوم تحصيل (3%)	80.7	84.8	165.5
الاقتطاعات من المقاصة، بدل:	390.3	379	769.3
كهرباء	212.6	219.1	431.7
ماء	99.7	78.7	178.4
مياه الصرف الصحي	24.3	29	53.3
مستشفيات	43.7	44.6	88.3
أخرى	10	7.6	17.6
إيرادات المقاصة المحجوزة	149.4	149.4	298.8

المصدر: وزارة المالية، التقارير الشهرية، حزيران 2022.
تم إعداد هذا الصندوق من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

4. القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي

1-4 القطاع المصرفي[38]

يعمل في فلسطين 13 مصرفاً، منها 7 مصارف محلية (3 منها إسلامية)، بعدد فروع بلغ 248 فرعاً ومكتباً، منها 208 في الضفة الغربية و40 في قطاع غزة. و6 مصارف وافدة جميعها مصارف تقليدية بإجمالي عدد فروع بلغ 130 فرعاً ومكتباً، منها 113 في الضفة الغربية و17 فرعاً ومكتباً تعمل في قطاع غزة.

تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف كما في نهاية الربع الثاني من العام 2022، إلى تراجع قيمة الموجودات/ المطلوبات للمصارف مقارنة بالربع السابق بمعدل 2.7%. والجدير ذكره، أن هذا التراجع، جاء نتيجة للارتفاع الحاصل في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، بمعدل 9.1% في نهاية الفترة،[39] الذي انعكس على شكل تراجعات أو انخفاض في النمو الحقيقي لمعظم بنود الميزانية المجمعة، خاصة تلك التي يشكل الشيكل نسبة كبيرة منها؛ إذ تشكل عملة الشيكل ما يقارب 40% من موجودات القطاع المصرفي، و35% من التزاماته. فعند تحييد أثر سعر الصرف يتضح أن هناك نمواً في إجمالي الموجودات/ المطلوبات بمعدل 0.7% خلال الفترة نفسها. أما على المستوى السنوي، فتشير البيانات إلى زيادة موجودات/ مطلوبات المصارف بمعدل 2.9%؛ إذ سجل معظم بنود الميزانية المجمعة نمواً خلال الفترة نفسها (انظر الجدول 4-1).

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان*	2021			2022	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
إجمالي الأصول	**20,624.4**	**21,321.6**	**21,673.0**	**21,807.5**	**21,218.1**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	10,350.7	10,473.7	10,747.2	10,834.6	10,635.1
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	5,387.2	5,469.0	5,876.9	5,743.2	5,433.0
محفظة الأوراق المالية والاستثمارات	1,430.0	1,456.0	1,492.1	1,481.6	1,474.4
النقدية والمعادن الثمينة	2,307.2	2,785.2	2,497.3	2,640.0	2,504.7
الموجودات الأخرى	1,149.4	1,137.7	1,059.5	1,108.1	1,170.8
إجمالي الخصوم	**20,624.4**	**21,321.6**	**21,673.0**	**21,807.5**	**21,218.1**
ودائع العملاء **	15,726.5	16,224.6	16,518.1	16,610.3	16,242.2
حقوق الملكية	1,994.0	2,062.6	2,107.5	2,158.0	2,177.9
أرصدة سلطة النقد والمصارف	1,372.7	1,455.5	1,500.1	1,499.5	1,242.3
المطلوبات الأخرى	537.1	543.3	536.2	515.0	511.8
المخصصات والاهتلاك	994.1	1,035.6	1,011.1	1,024.7	1,043.8

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

** ودائع العملاء تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

1-1-4 التسهيلات الائتمانية

تراجعت التسهيلات الائتمانية بمعدل 1.8% خلال الربع الثاني 2022 مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 10.6 مليار دولار. أما مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق فسجلت نمواً بمعدل 2.7%، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة للارتفاع الملحوظ في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وبنحو 6.0%، ليتجاوز 8.5 مليار دولار. في المقابل، انخفض الائتمان الممنوح للقطاع العام في الفترة نفسها بحوالي 8.4%، ليبلغ حوالي 2.1 مليار دولار. وقد بقيت حصة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور مستقرة عند نحو 65% كما هي في الأرباع السابقة.

38 مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية (حزيران 2022). الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

39 يمثل سعر الصرف في نهاية الفترة، والبالغ 3.464 شيكل/دولار في نهاية الربع الثاني 2022 مقارنة بحوالي 3.175 شيكل/دولار في نهاية الربع الأول من العام نفسه، وهي الفترة التي يتم الاعتماد عليها عند تقويم بنود الميزانية المجمعة بالعملات المختلفة إلى الدولار.

تشير البيانات إلى أن النمو في الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص جاء مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادته لقطاع العقارات والإنشاءات، وقطاع التعدين والصناعة، وقطاع التجارة، إضافة إلى ارتفاع الطلب على القروض الاستهلاكية؛ إذ تشكل هذه القطاعات مجتمعةً حوالي 69% من تسهيلات القطاع الخاص. في المقابل، شهدت قطاعات أخرى مثل قطاع الخدمات وتمويل الاستثمار بالأسهم، إضافة إلى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، تراجعاتٍ متفاوتة خلال الفترة نفسها، في حين بقي قطاع تمويل السيارات مستقراً عند حوالي 3.7% من إجمالي المحفظة الائتمانية (انظر الجدول 4-2).

جدول 4-2: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

البند	2021			2022		التغير الربعي	التغير السنوي
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني		
القطاع العام	2,327.6	2,374.3	2,466.9	2,293.4	2,132.7	%7.0-	%8.4-
العقارات والإنشاءات	1,833.2	1,849.9	1,905.3	2,027.5	2,011.3	%0.8-	%9.7
التعدين والصناعة	546.3	550.8	565.8	608.3	601.1	%1.2-	%10.0
التجارة	1,579.9	1,676.9	1709.8	1,728.8	1,744.4	%0.9	%10.4
الخدمات	1,107.3	1,046.5	1,008.9	1,070.1	1,098.4	%2.6	%0.8-
تمويل شراء السيارات	391.1	398.9	415.5	414.9	391.5	%5.7-	%0.1
تمويل السلع الاستهلاكية	1,352.4	1,396.8	1,425.6	1,481.3	1,497.2	%1.1	%10.7
أخرى في القطاع الخاص*	1,212.9	1,179.6	1,249.6	1,210.3	1,158.7	%4.3-	%4.5-
المجموع	**10,350.7**	**10,473.7**	**10,747.2**	**10,834.6**	**10,635.1**	**-1.8%**	**%2.7**

* تشمل أخرى في القطاع الخاص تشمل التسهيلات الممنوحة لكل من القطاعات التالية: تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة إلى تمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة على أي من هذه القطاعات.

ومن ناحية أخرى، تراجع الائتمان الممنوح بعملتي الشيكل والدينار؛ إذ تراجع الائتمان بعملة الشيكل بحوالي 3.8% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ نحو 4.8 مليار دولار. أما التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار فتراجعت بحوالي 2.6% على المستوى السنوي لتبلغ 1.3 مليار دولار. وعلى العكس من ذلك، فقد ارتفع الائتمان الممنوح بعملة الدولار بحوالي 12.8% خلال الفترة نفسها، ليتجاوز 4.3 مليار دولار. وفي السياق ذاته، استحوذت محافظات الضفة الغربية على الغالبية العظمى من التسهيلات الممنوحة (حوالي 91% منها)، وبقيمة 9.7 مليار دولار. أما محافظات قطاع غزة فحصلت على حوالي 9% من إجمالي التسهيلات، وبقيمة لم تتجاوز مليار دولار خلال الفترة نفسها (انظر الشكل 4-1).

شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)

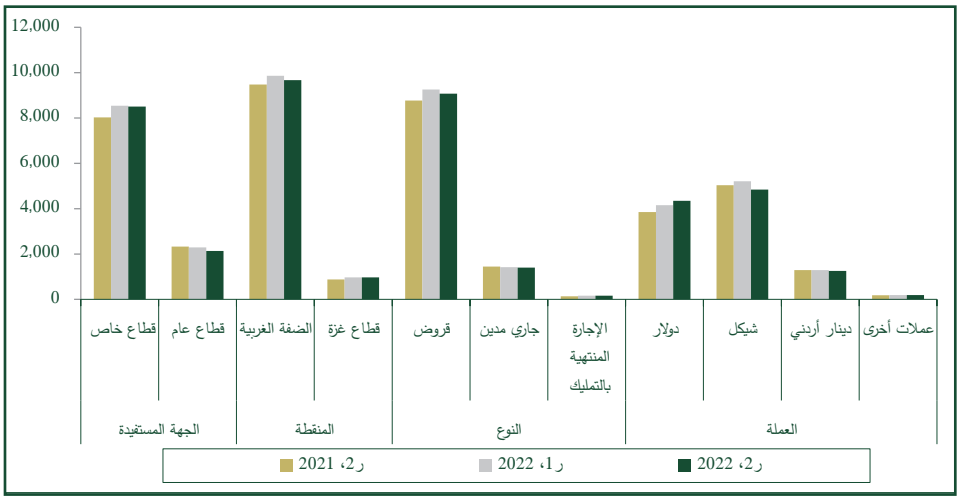

4-1-2 القروض المتعثرة

بلغت قيمة القروض المتعثرة نهاية الربع الثاني من العام 2022 حوالي 444.6 مليون دولار، متراجعة بنحو 2.4% عن مستواها في الربع السابق، مقابل نموها بمعدل 1.3% عن مستواها في الربع المناظر، إلا أن نسبتها من إجمالي التسهيلات الممنوحة بقيت مستقرة تقريباً عند 4.2% (انظر الشكل 4-2).

وعلى مستوى هيكل القروض المتعثرة، تشير البيانات إلى تراجع في قيمة القروض التي تزيد فيها فترة التعثر عن السنة، بحوالي 4% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 332.2 مليون دولار. كما تراجعت قيمة القروض المتعثرة التي مضى على تعثرها ستة أشهر بمعدل 5%، لتبلغ 58.7 مليون دولار. في المقابل، ارتفعت قيمة القروض التي مضى على تعثرها أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة بمعدل 11%، لتصل إلى 53.7 مليون دولار نهاية الربع الثاني من العام 2022. أما معدلات التعثر تبعاً للقطاعات الاقتصادية، فتظهر البيانات ارتفاع نسب التعثر بشكل طفيف لقطاعات الصناعة والتعدين، وقطاع السياحة والمطاعم، إضافة إلى قطاع الخدمات، وتمويل شراء السيارات. في حين تراجعت نسب التعثر لقطاعات أخرى، أهمها: قطاع العقارات والإنشاءات، وقطاع التجارة، وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية، إضافة إلى قطاع تمويل السلع الاستهلاكية.

شكل 4-2: اتجاهات القروض المتعثرة

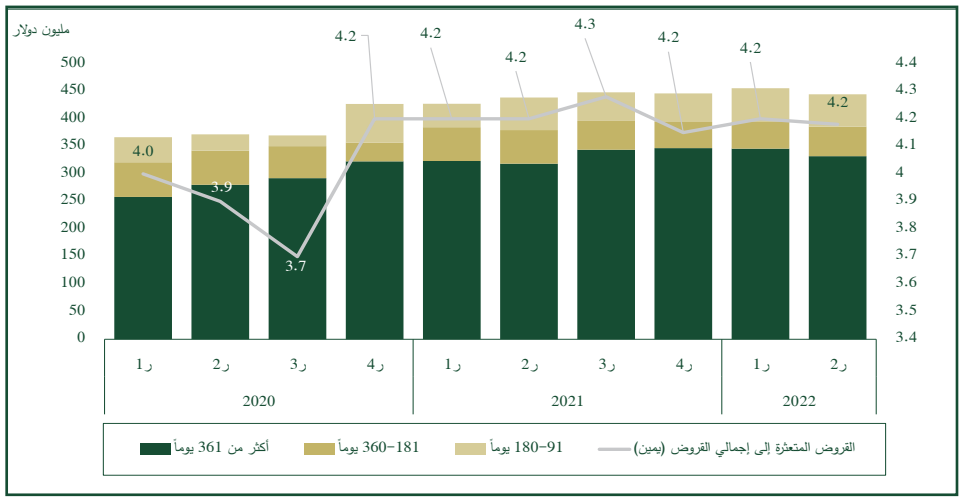

3-1-4 الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

ارتفعت أرصدة سلطة النقد والمصارف نهاية الربع الثاني من العام 2022 بشكل طفيف، وبمعدل 0.9% مقارنة بالربع المناظر، لتصل قيمتها إلى 5.4 مليار دولار، توزعت بين أرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 58%، وأرصدة لدى سلطة النقد بحوالي 35%، في حين لم تتجاوز حصة الأرصدة البينية بين المصارف 7%. وتشير بيانات الميزانية المجمعة إلى أن هذا الارتفاع المتواضع في قيمة الأرصدة جاء مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة قيمة الأرصدة لدى المصارف في الخارج بمعدل 1.9%، لتبلغ 3.1 مليار دولار، إضافة إلى زيادة الأرصدة لدى سلطة النقد بحوالي 2.8% لتصل إلى 1.9 مليار دولار. في المقابل، تراجعت قيمة الأرصدة البينية بين المصارف بمعدل 14.8%، لتبلغ 372.1 مليون دولار.

شكل 4-3: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف (مليون دولار)

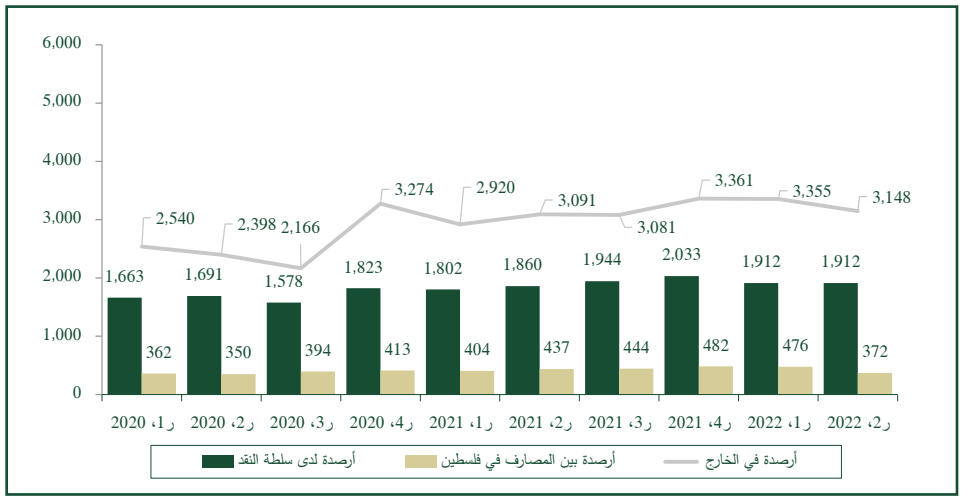

4-1-4 النقدية والمعادن الثمينة

سجل بند النقدية لدى المصارف العاملة في فلسطين حوالي 2.5 مليار دولار في نهاية الربع الثاني من العام 2022، وشكلت عملة الشيكل جزءاً كبيراً منها (73%). وتشير البيانات إلى نمو هذا البند خلال الربع الحالي بمعدل 8.6% مقارنة بالربع المناظر، على الرغم من ترحيل ما يقارب 11 مليار شيكل من فائض الشيكل خلال النصف الأول من العام 2022 مقارنة بنحو 9 مليار شيكل في الفترة المناظرة من العام السابق. ومع ذلك، فقد بلغت قيمة فائض الشيكل المتراكم لدى المصارف العاملة في فلسطين حوالي 5.1 مليار شيكل حتى نهاية شهر حزيران من العام 2022.

4-1-5 ودائع العملاء

تشكل ودائع العملاء حوالي 77% من إجمالي التزامات القطاع المصرفي. وخلال الربع الثاني من العام 2022، ارتفعت الودائع بنحو 3.3% مقارنة بالربع المناظر، لتصل إلى 16.2 مليار دولار. توزعت بين ودائع القطاع العام بقيمة 635.0 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 30.1% مقارنة بالربع المناظر، وودائع القطاع الخاص بقيمة 15.6 مليار دولار، مرتفعة بحوالي 2.4% خلال الفترة نفسها. كما تشير البيانات إلى ارتفاع الودائع بجميع آجالها خلال فترة الربع الحالي مقارنة بالربع المناظر، باستثناء الودائع لأجل التي بقيت مستقرة عند حوالي 4.5 مليار دولار؛ إذ ارتفعت الودائع الجارية بمعدل 5%، لتبلغ 6.2 مليار دولار، كما ازدادت ودائع التوفير بمعدل 4.5%، لتصل إلى 5.5 مليار دولار. وعلى الرغم من هذه التغيرات، فإن الهيكل العام للودائع بقي مستقراً، مع بقاء سيطرة الودائع الجارية على 38% من ودائع العملاء، في حين شكلت ودائع التوفير حوالي 34% منها، والودائع الآجلة حوالي 28% من إجمالي ودائع العملاء.

وبتحليل هيكل الودائع وفقاً لنوع عملة الإيداع، يتضح أن الودائع بعملة الدولار سجلت تراجعاً بمعدل 3.0% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ 6.1 مليار دولار. في المقابل، ارتفعت قيمة الودائع بالشيكل بمعدل 12.4%، لتبلغ 6.2 مليار دولار، مشكلة النصيب الأكبر من ودائع العملاء، وبما يعادل 38.0% منها.

الجدير بالذكر، أن هذه التغيرات قد تعود إلى زيادة أعداد العاملين في إسرائيل منذ بداية العام، الذين وصل عددهم إلى حوالي 210 آلاف عامل، ويتقاضون أجورهم بعملة الشيكل، إضافة إلى بعض عمليات المضاربة، وتحويل بعض الودائع بالعملات المختلفة لعملة الشيكل؛ للاستفادة من التذبذب في أسعار الصرف، وجني الأرباح السريعة. أما الودائع بالدينار الأردني فبقيت مستقرة، كما هي قبل عام، عند حوالي 3.5 مليار دولار (انظر الشكل 4-4).

أما جغرافياً، فتسيطر الضفة الغربية على حوالي 91% من ودائع العملاء، بقيمة 14.7 مليار دولار، مع تركز 53% منها في محافظات رام الله والبيرة ونابلس. أما قيمة الودائع في محافظات قطاع غزة فشكلت حوالي 9% من ودائع العملاء، بقيمة 1.5 مليار دولار.

شكل 4-4: توزيع ودائع العملاء (مليون دولار)

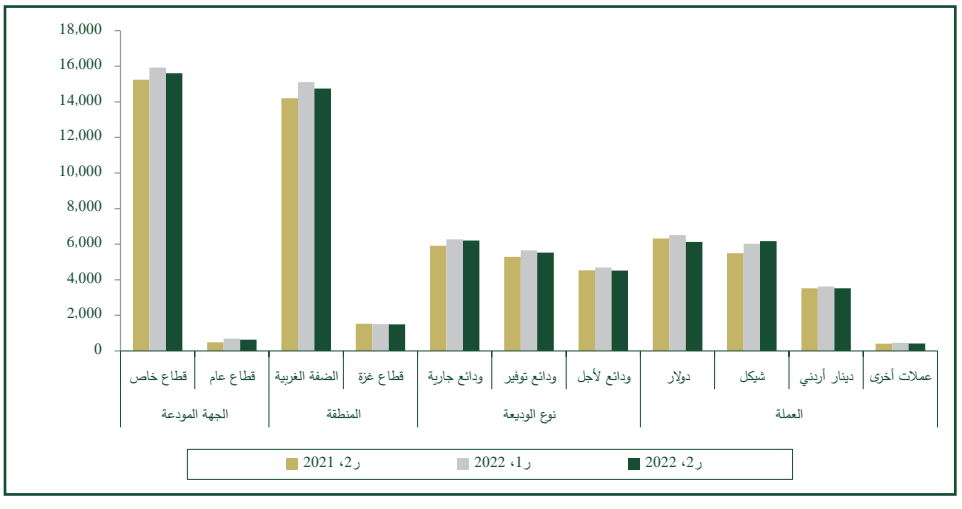

6-1-4 أرباح المصارف

حققت المصارف خلال الربع الثاني 2022 دخلاً صافياً بعد الضرائب بلغ 54.5 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 3.8% مقارنة بالربع السابق. وجاء هذا النمو حصيلة للزيادة في إيرادات القطاع المصرفي بمعدل 3.4% مقارنة بالربع الأول من العام، ليبلغ إجمالي الإيرادات 210.6 مليون دولار، متأثرة بشكل أساسي بنمو الدخل من الفوائد. في المقابل، ارتفعت النفقات خلال الفترة نفسها، ولكن بوتيرة أقل، لتبلغ 156.2 مليون دولار، متأثرة بزيادة مختلف بنود النفقات، سواء نفقات غير الفوائد أو المخصصات والضرائب. وخلال الشهور الستة الأولى من العام 2022، سجلت المصارف صافي ربح بعد الضرائب بلغ حوالي 106.9 مليون دولار مقارنة بحوالي 89.1 مليون دولار في الفترة المناظرة من العام 2021 (انظر الجدول 3-4).

جدول 4-3: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

	2021				2022	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الإيرادات	**183.4**	**192.5**	**192.6**	**200.1**	**203.6**	**210.6**
الدخل من الفوائد	132.1	136.7	142.1	148.3	145.2	159.2
الدخل من غير الفوائد	51.3	55.8	50.5	51.8	58.4	51.4
- العمولات	25.9	27.1	30.3	29.8	30.7	24.3
- أرباح وخسائر الأدوات المالية	6.0	7.3	3.2	2.2	7.8	5.6
- الإيرادات الأخرى	19.5	21.4	17.0	19.8	19.9	21.5
النفقات	**128.1**	**158.7**	**146.3**	**157.1**	**151.1**	**156.2**
نفقات غير الفوائد	109.2	115.0	114.1	121.7	120.9	123.6
المخصصات	6.1	21.5	13.6	23.5	9.3	10.7
الضرائب	12.8	22.2	18.6	11.9	20.9	21.9
صافي الدخل	**55.3**	**33.8**	**46.3**	**43.0**	**52.5**	**54.4**

7-1-4 متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض

ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على القروض بعملتي الدولار والدينار خلال الربع الثاني من العام مقارنة بالربع السابق؛ إذ ارتفع متوسط أسعار الفائدة على القروض بالدينار بحوالي سبع نقاط أساس، لتبلغ 6.34%، كما ارتفعت على القروض بالدولار بحوالي ست نقاط أساس، لتصل إلى 5.62%. أما أسعار الفائدة على القروض بالشيكل فسجلت تراجعاً خلال الفترة نفسها، حوالي سبع نقاط أساس لتبلغ 6.74%، وهي الأعلى مقارنة بالعملات الأخرى. وفي الاتجاه الآخر، تحركت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدينار نفس اتجاهها على القروض، فارتفعت لتبلغ 2.01%، في حين تراجعت أسعار الفائدة على الودائع بالدولار بشكل طفيف لتبلغ 2.08%، إلا أن التراجع الأكبر كان على أسعار الفائدة على الودائع بعملة الشيكل، وبحوالي 22 نقطة أساس مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 6.74%.

أدت هذه التغيرات إلى ارتفاع هامش الفائدة (الفرق بين معدلات الفائدة على الإقراض والإيداع) على جميع العملات ليصل إلى حوالي 4.94 نقطة على الشيكل، و3.54 على الدولار، وحوالي 4.33 على الدينار الأردني.

جدول 4-4: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة

العملة	فوائد الإيداع (%)			فوائد الإقراض (%)		
	ر2 2021	ر1 2022	ر2 2022	ر2 2021	ر1 2022	ر2 2022
الدولار	2.29	2.12	2.08	5.65	5.56	5.62
الدينار	2.10	1.96	2.01	6.45	6.27	6.34
الشيكل	2.28	2.02	1.80	6.78	6.81	6.74

8-1-4 حركة تداول الشيكات في فلسطين

تراجع عدد الشيكات المتداولة في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2022، ليصل إلى 1,883,218 ورقة، كما تراجعت قيمتها الإجمالية بمعدل 9.6% مقارنة بالربع السابق، منخفضة إلى 5.6 مليار دولار. وعلى المنوال نفسه، تراجع أيضاً عدد وقيمة الشيكات المعادة خلال الربع الثاني مقارنة بالربع السابق بحوالي 6.4% للعدد، و6.8% للقيمة، ليبلغ عددها 179.1 ألف شيك بقيمة إجمالية تجاوزت 361 مليون دولار. وبذلك، فقد تجاوز عدد الشيكات المتداولة خلال النصف الأول من العام 4 ملايين شيك، بقيمة إجمالية اقتربت من 12 مليار دولار. أما الشيكات المعادة فبلغت 371 ألف شيك بقيمة 748.9 مليون دولار. وأدت هذه التغيرات إلى ارتفاع نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المتداولة خلال الربع الثاني من العام الحالي إلى 6.4% من حيث القيمة، و9.5% من حيث العدد مقارنة بحوالي 6.2% و9.0% للقيمة والعدد على الترتيب في الربع السابق.

شكل 4-5: نسبة قيمة الشيكات المعادة إلى قيمة الشيكات المتداولة

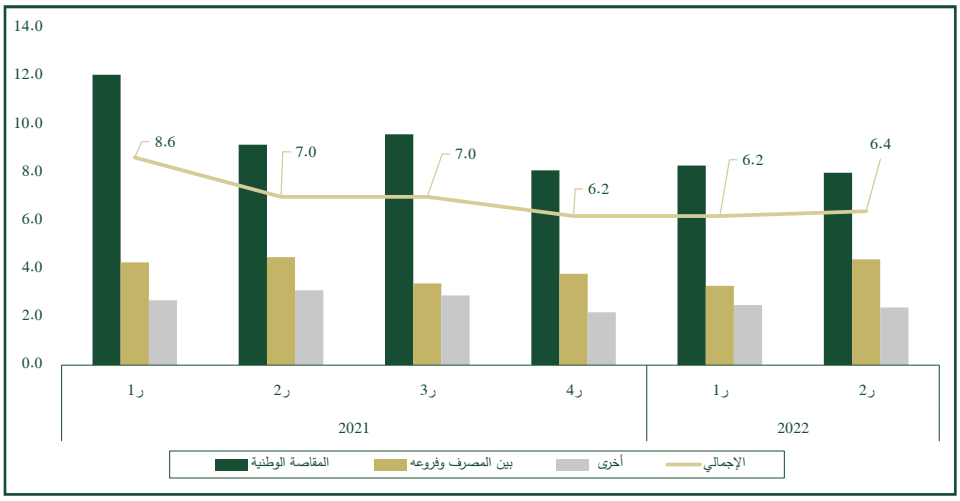

9-1-4 شركات الإقراض المتخصصة

بلغ عدد شركات الإقراض المرخصة حتى نهاية النصف الأول من العام 2022، 9 شركات، تقدم خدماتها التمويلية من خلال 95 فرعاً موزعة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. كما توظف هذه الشركات حوالي 851 موظفاً/ة. وخلال الربع الثاني، ارتفع عدد المقترضين بمعدل 1.2% مقارنة بالربع السابق، ليتجاوز 67 ألف مقترض، 33% منهم إناث.

تشير البيانات المالية المجمعة لشركات الإقراض إلى ارتفاع أصولها/ خصومها بنحو 1% مقارنة بالربع السابق، وبحوالي 8.5% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ 356.8 مليون دولار، متأثرة بشكل أساسي بارتفاع محفظة القروض التجارية (المكون الأكبر في الموجودات التي تشكل 66% منها) (انظر الجدول 4-5).

جدول 4-5: بيانات شركات الإقراض المتخصصة

	2021				2022	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني*
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	247.3	253.9	265.0	274.9	287.0	298.3
– الضفة الغربية	210.0	217.2	227.6	236.3	247.8	258.1
– قطاع غزة	37.3	36.8	37.4	38.6	39.2	40.2
عدد المقترضين النشطين	65,790	65,041	65,257	64,541	65,420	67,424
عدد الفروع والمكاتب	96	96	95	94	95	95
عدد الموظفين	845	835	813	805	841	851

*بيانات أولية قابلة للتعديل

كما تشير البيانات إلى استمرار الزيادة في إجمالي المحفظة الائتمانية المقدمة من شركات الإقراض، بمعدل 4.0% مقارنة بالربع السابق، وبحوالي 17.5% مقارنة بالربع المناظر، لتصل إلى 298.3 مليون دولار؛ إذ ارتفعت في كل من الضفة الغربية بمعدل 4.2% لتبلغ 258.1 مليون دولار مستحوذة على الجزء الأكبر من إجمالي المحفظة وبحوالي 87% منها. أما محفظة القروض في قطاع غزة، فشهدت نمواً متواضعاً لتسجل 40.2 مليون دولار (13% فقط من إجمالي المحفظة). وبتحليل المحفظة تبعاً للقطاعات الاقتصادية، يتبين زيادة القروض الممنوحة لكافة القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع السياحة. والجدير ذكره، أن 4 قطاعات اقتصادية تستحوذ على أكثر من 80% من إجمالي المحفظة، وهي: القطاع العقاري، والقطاع التجاري، والقطاع الاستهلاكي، والقطاع الزراعي، في حين شكلت القطاعات الاقتصادية الأخرى حوالي 20% من المحفظة، وتشمل: قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، وقطاع السياحة.

2-4 القطاع المالي غير المصرفي

1-2-4 قطاع الأوراق المالية

أُغلق مؤشر القدس عند حاجز 666.8 نقطة مع نهاية الربع الثاني من العام 2022، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 9% عن إغلاقه نهاية الربع السابق (الربع الأول 2022، 613.8 نقطة)، و24% عن إغلاقه نهاية الربع المناظر من العام السابق (الربع الثاني 2021، 539.9 نقطة).

من جهة أخرى، شهدت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثاني من العام 2022 نمواً ملحوظاً بمقدار 6% مقارنة بالربع السابق، و21% مقارنةً بنهاية الربع المناظر، لتصل إلى حوالي 4.7 مليار دولار، وهذا يعادل ما نسبته حوالي 26% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ارتفاع بما يقارب 4 نقاط مئوية مقارنةً بالربع المناظر).

شهد إجمالي عدد الأسهم المتداولة وقيمها في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الثاني من العام 2022 ارتفاعاً حاداً بنسبة 180% و119% على التوالي، مقارنة بنهاية الربع السابق للعام نفسه (الربع الأول 2022)، ومقارنة بالربع المناظر من العام السابق (الربع الثاني 2021). يلاحظ ارتفاع عدد الأسهم المتداولة وقيمها بنسبة 107% و102% على التوالي، ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ في أنشطة التداول إلى تنفيذ صفقة، بتاريخ 23 أيار/ مايو 2022، هي الأكبر في تاريخ بورصة فلسطين؛ حيث قامت شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) من خلال إحدى أذرعها للاستثمارات المالية بشراء 42.2 مليون سهم من أسهمها المتداولة بقيمة 51 مليون دولار، ونفذت الصفقة على سعر 1.2 دولار للسهم. كما بلغ إجمالي عدد المتعاملين في بورصة فلسطين 68,582 متعاملاً في نهاية الربع الثاني من العام 2022، حوالي 5% منهم من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن.

جدول 4-6: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الثاني 2021	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2022
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	49.9	36.9	103.3
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	90.0	83.0	182.0
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,926.4	4,467.1	4,744.9
عدد الصفقات	8,661	7,159	10,680
عدد جلسات التداول	60	62	60
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) *	%21.8	%24.8	%26.3

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2021؛ لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

شكل 4-6: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل
كما هي في نهاية الربع الثاني 2022 (مليون دولار)

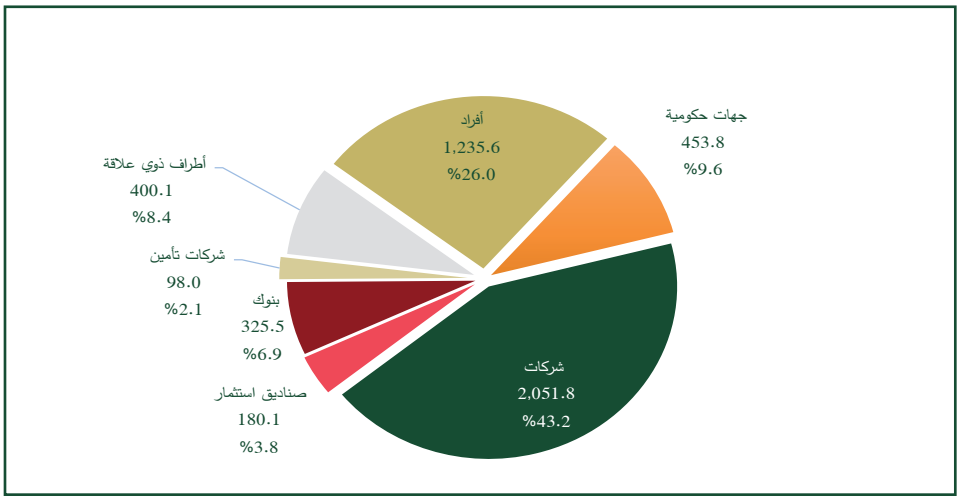

* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

يوضح الشكل 4-6 أعلاه صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات نهاية الربع الثاني 2022، ويتّضح أن حصة الشركات بلغت 43%، في حين بلغت حصة الأفراد حوالي 26%. كما بلغ إجمالي عدد المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 63,640 مساهماً في نهاية الربع الثاني من العام 2022، حوالي 84% منهم في الضفة الغربية، و16% في قطاع غزة. كما يلاحظ أن مشاركة الذكور أعلى من الإناث في قطاع الأوراق المالية في كل من الضفة والقطاع.

2-2-4 قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق المال 8 شركات في نهاية الربع الثاني من العام 2022. وبلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة حوالي 32 مليون دولار من خلال 655 عقداً، وذلك مع نهاية الربع الثاني من العام 2022، وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 10% و4% في قيمة وعدد العقود على التوالي مقارنةً بالربع السابق (الربع الأول 2022). وبالمقارنة بالربع المناظر (الربع الثاني 2021)، يلاحظ ارتفاع قيمة وعدد العقود بنسبة 25% و32% على التوالي، ويعزى الارتفاع ما بين الربعين المتناظرين إلى قيام بعض شركات التأجير التمويلي بتنفيذ حملات تسويقية ومجموعة من العروض التنافسية.

جدول 4-7: إجمالي عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي

الوصف	الربع الثاني 2021	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2022
عدد عقود التأجير التمويلي (عقد)	498	680	655
قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	25.3	35.1	31.7

مع نهاية الربع الثاني من العام 2022، ما زال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 35%، تليها مدينتا نابلس والخليل بنسبة 14% و11% على التوالي. ومن الملاحظ أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب بين المدن على مدار السنوات السابقة؛ نتيجة عوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات. (انظر الشكل 4-7)

من جهة أخرى، ما زالت المركبات تستحوذ على الحصة الأكبر (60%) من محفظة التأجير التمويلي كما في نهاية الربع الثاني من العام 2022، ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها. أما المركبات لأغراض تجارية والمعدات الهندسية والشاحنات والمركبات الثقيلة، فاستحوذت على ما نسبته 38%، وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبتها 2%.

شكل 4-7: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة كما هي في نهاية الربع الثاني 2022

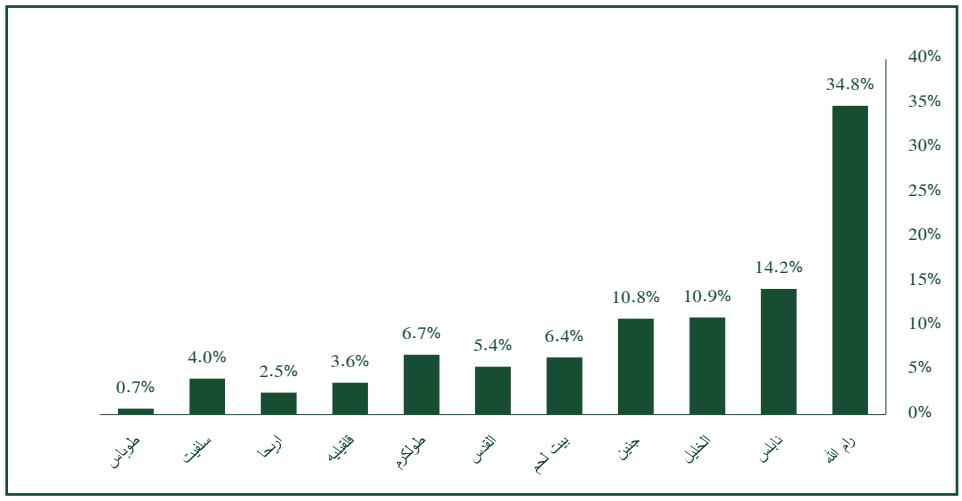

3-2-4 قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 10 شركات مع نهاية الربع الثاني من العام 2022، اثنتان منها تكافليتان. كما بلغ إجمالي المحفظة التأمينية (أقساط التأمين المكتتبة) في نهاية الربع الثاني من العام 2022 ما قيمته 98 مليون دولار، وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 12% مقارنة بنهاية الربع السابق، ويعود هذا الانخفاض بين الربعين المتلاحقين إلى أن أغلب وثائق التأمين يتم تجديدها مع بداية العام (أي خلال الربع الأول)، وارتفاعاً بنسبة 14% مقارنة بنهاية الربع المناظر، فيما شهد صافي التعويضات المتكبدة للقطاع والبالغة حوالي 58 مليون دولار انخفاضاً بنسبة 1% مقارنة بنهاية الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 13% مقارنة بنهاية الربع المناظر. من جهة أخرى، بلغ إجمالي استثمارات شركات التأمين حوالي 268 مليون دولار بانخفاض نسبته 3% مقارنةً بالربع السابق، وبارتفاع نسبته 12% مقارنةً بنهاية الربع المناظر.

جدول 4-8: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الثاني 2021	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2022
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	86.2	111.0	97.9
صافي الأقساط المكتسبة	71.8	88.7	82.5
إجمالي استثمارات شركات التأمين	238.4	276.7	268.0
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	51.2	58.6	57.8
صافي الأقساط المكتسبة/ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	%83.3	%79.9	%84.3
صافي التعويضات المتكبدة/ صافي الأقساط المكتسبة	%71.3	%66.0	%70.1

يوضح (الشكل 4-8) أن محفظة التأمين ما زالت تَشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات الذي بلغت نسبته حوالي 65% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الثاني من العام 2022، يليه التأمين الصحي بنسبة 12%. كما يلاحظ أن هناك تركزاً كبيراً في الحصص السوقية بين شركات التأمين؛ حيث تستحوذ 3 من أصل 10 شركات عاملة في القطاع على حوالي نصف إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني في نهاية الربع الثاني من العام 2022 (انظر الشكل 4-9).

شكل 4-8: توزيع المحفظة التأمينية حسب منتجات قطاع التأمين
كما هي في نهاية الربع الثاني 2022

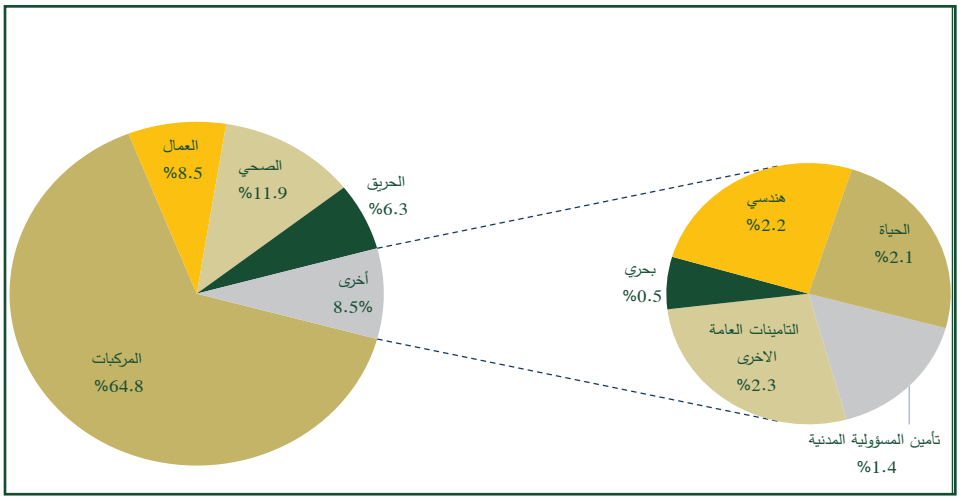

شكل 4-9: توزيع المحفظة التأمينية وفقاً للشركات العاملة في فلسطين
كما هي في نهاية الربع الثاني 2022

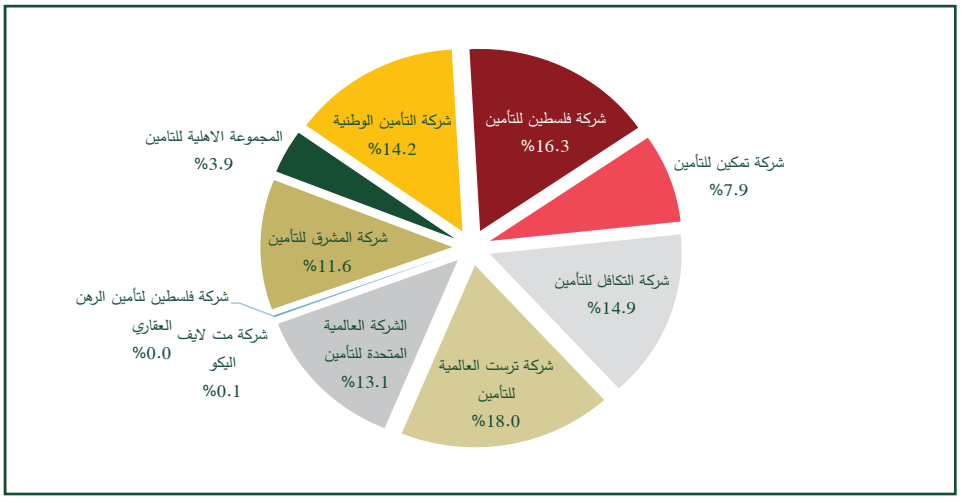

5. التنمية الاجتماعية

تقرير تفريغ حزم الحرمان للحد من الفقر متعدد الأبعاد

بيانات مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للعام 2022

يقدم قسم التنمية الاجتماعية، في هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي، تلخيصاً لتقرير بعنوان (تفريغ حزم الحرمان للحد من الفقر متعدد الأبعاد[40]) للعام 2022. صدر هذا التقرير عن كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وعن مبادرة أكسفورد[41] حول الفقر والتنمية الاجتماعية. يقدم التقرير المكون من قسمين رئيسيين تحليلات جديدة عن تحديث مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد للعام 2022؛ حيث يقدم القسم الأول فهماً لأنواع الحرمان المتداخلة يهدف إلى تطوير سياسات مدمجة متعددة القطاعات. أما القسم الآخر فيلقي الضوء على مستويات الفقر المتعدد، وأنماطه، من خلال بيانات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد للعام 2022.

يساعد مؤشر الفقر متعدد الأبعاد صناع القرار على انتهاج القرار، أو السياسة الأمثل؛ بهدف التقليل من الفقر، النابعة من التحليل المعمق لمسببات الحرمان وأشكاله، التي يعاني منها الأفراد والعائلات. تتضمن مجموعة بيانات مؤشر الفقر متعدد الأبعاد أكثر من 850 مجموعة من 10 أنواع من الحرمان المقاسة، التي يمكن أن تعمق فهم نسيج الفقر في البلدان النامية.

يختلف تعريف الفقر بين الأفراد تبعاً لعوامل عديدة، على سبيل المثال، قد لا يُحرم الشخص الفقير في جزء من العالم بالطريقة نفسها التي يُحرم بها الشخص الفقير في مكان آخر. ففي داخل البلد نفسه، قد يعاني الفقير في الريف من حرمان بسبب قلة عدد سنوات الدراسة التي تحصل عليها، والحضور إلى المدرسة، وعدم توفر غاز الطبخ. بينما الفقير في المدينة قد يعاني من قلة عدد سنوات الدراسة، وعدم توفر المسكن، وقلة الغذاء المتوفر. ويظهر هذه الاختلافات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، المعروف على عكس مؤشر الفقر النقدي المرتبط بمستوى الدخل، الذي يقيس القدرة النقدية للأفراد فقط للحصول على احتياجاتهم الأساسية.

يوضح التقرير دور الروابط المتداخلة في تقليص الفقر، إضافة إلى توضيح جهود سياسة الجلفنة (Galvanization)[42] لتقليل الحرمان المتداخل. وتشمل أنواع الحرمان المتداخلة الحرمان المتداخل الذي يؤثر في نفس الشخص أو العائلة بشكل متزامن، الذي يعني أن كليهما أو (جميعهم) جزء من وضع الحرمان الذي يعاني منه شخص معين، وهو ما سمي «الملف الشخصي للفقر». أما حزم الحرمان فهي أزواج، وثلاثيات، أو مجموعات أكبر من مسببات الحرمان المتداخلة التي تشكل وضع الشخص الذي يعاني الحرمان أو جزءاً منه. على سبيل المثال، 80% من الفقراء المحرومين من مياه الشرب هم أيضاً محرومون من توفر صرف صحي، والشخص الذي يعاني من حرمان من توفر مياه الشرب والصرف الصحي غالباً يعاني من حرمان على مستوى مؤشرات أخرى. لذلك، يوضح مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ظروف الفقر، وكيف تختلف حسب الفئات العمرية، والمناطق الريفية والحضرية.

يجيب التقرير عن سؤال رئيسي حول أماكن تواجد أفقر الفقراء في العالم. فهنالك 4.1 مليون فقير في 111 دولة نامية محرومون في جميع المؤشرات العشرة لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد؛[43] أي إنهم محرومون بنسبة 100%، يعيش حوالي 3.8 مليون من هؤلاء الأشخاص في أفريقيا جنوب الصحراء، بما في ذلك 910,000 في نيجيريا و685,000 في النيجر و615,000 في إثيوبيا. من اللافت للنظر أن عدد الأشخاص المحرومين في جميع المؤشرات العشرة أعلى في الدول العربية (214,000، غالبيتهم في السودان) مقارنة بجنوب آسيا (10,000، في باكستان وأفغانستان بالدرجة الأولى)، على الرغم من أن الدول العربية فيها فقط خُمس السكان المتواجدين في جنوب آسيا. في أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وهايتي، أكبر عدد من الناس في هذه المجموعة الأشد فقراً (20,000). بينما يبلغ العدد في شرق آسيا، والمحيط الهادئ، وبابوا غينيا الجديدة، (27,000)، وميانمار (24,000). لم يكن أي من الفقراء في أوروبا ووسط آسيا يتعرض للحرمان في جميع المؤشرات العشرة.

40 UNDP & OPHI (2022). Unpacking deprivation bundles to reduce multidimensional poverty: bit.ly/3WuXvaa

41 مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) هي مركز للبحوث الاقتصادية والسياسات داخل قسم أكسفورد للتنمية الدولية بجامعة أكسفورد. تأسست المبادرة في العام 2007. وتهدف إلى بناء وتعزيز إطار منهجي واقتصادي أكثر منهجية للحد من الفقر متعدد الأبعاد، يرتكز على تجارب الناس وقيمتهم من خلال: توسيع قياس الفقر، وتحسين البيانات المتعلقة بالفقر، وبناء القدرات، والتأثير في السياسة.

42 سياسة الجلفنة: يقصد بها في هذا التقرير السياسات المتداخلة عبر القطاعية القادرة على مكافحة الفقر متعدد الأبعاد.

43 يتكون مؤشر الفقر متعدد الأبعاد من 3 أبعاد أساسية، وهي: بعد الصحة (يتألف من مؤشرين: التغذية، ووفيات الأطفال)، وبعد التعليم (يتألف من مؤشرين: عدد سنوات الدارسة، وحضور الحصص المدرسية)، وبعد مستوى المعيشة (يتألف من 6 مؤشرات: غاز الطهي، والصرف الصحي، ومياه الشرب، والكهرباء، والسكن، والأصول).

يسلط التقرير في جزئه الأول على أكثر أنماط الحرمان شيوعاً عبر 111 دولة نامية، التي تؤثر في 3.9% من الفقراء، وتشمل الحرمان في 4 مؤشرات رئيسية: التغذية، ووقود الطهي، والصرف الصحي، والإسكان. وهناك أكثر من 45.5 مليون فقير محرومون في هذه المؤشرات الأربعة فقط، من بين هؤلاء، يعيش 34.4 مليون في الهند، و2.1 مليون في بنغلاديش، و1.9 مليون في باكستان؛ ما يجعل هذه الصورة يغلب عليها الطابع الجنوب آسيوي.

في الوقت نفسه، هذه المؤشرات الأربعة موجودة ضمن حزم من الحرمان أوسع منها كذلك، فهنالك حوالي 328.9 مليون فقير محرومون في مؤشرات إضافية بعيداً عن هذه المؤشرات الأربعة، يتركز وجودهم حسب تحليل حزم الفقر في الصحراء الأفريقية، ودول جنوب آسيا، ومناطق أخرى. بالتالي، فإن تصميم سياسات تعالج الحرمان على مستوى المؤشرات الأربعة من شأنه أن يترك أثراً أكبر في أوضاع الفقراء المحرومين بحسب هذه المؤشرات الأربعة، وفي أوضاع الفقراء المحرومين بحسب هذه المؤشرات الأربعة ومؤشرات إضافية، وهو ما يتطلب العمل ضمن تنسيق يضم قطاعات مختلفة.

يحتوي الملف الشخصي الثاني الأكثر شيوعاً للحرمان على 6 مؤشرات لمستوى المعيشة فقط،[44] ويعاني منه ما يقرب من 41 مليون فقير. إنه الملف الشخصي الأكثر شيوعاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ حيث يمثل 5.9% من الفقراء (34.2 مليون)، وهو رابع أكثر ملف شخصي للحرمان شيوعاً في الدول العربية، بينما يشمل الملف الأول الأكثر شيوعاً مستويات المعيشة الستة، إضافة إلى الحرمان من التغذية، وسنوات الدراسة، والالتحاق بالمدرسة.

في الدول النامية الـ 111 التي شملها التحليل، وُجِدَ أن هناك 210.4 مليون شخص يعانون من الفقر في جميع مؤشرات مستوى المعيشة الستة، ويعاني معظم هؤلاء الأشخاص أيضاً من الحرمان في المؤشرات الصحية أو التعليمية. على سبيل المثال، 8 من أصل 11 ملفاً شخصياً للحرمان الأكثر شيوعاً في أفريقيا موجودة في جنوب الصحراء، و8 من أكثر 15 ملفاً للحرمان شيوعاً في الدول العربية تشمل حزمة مستوى المعيشة. لكن، بشكل عام، فإن الشخص الفقير في أفريقيا جنوب الصحراء هو أكثر عرضة للحرمان من الكهرباء ومياه الشرب من أي شخص فقير في مناطق أخرى.

تشير هذه النتائج إلى السياسات التي يمكن أن تحسن مستويات المعيشة في أفريقيا جنوب الصحراء، والدول العربية، من خلال مواجهة التحديات المتعلقة بالإسكان، والحصول على الطاقة ومياه الشرب والصرف الصحي والأصول. في أعقاب جائحة كوفيد-19، ومع تزايد انعدام الأمن الغذائي، ومخاطر الهجرة، وتغير المناخ، يمكن للسياسات الحاسمة والموجهة جيداً أن تساعد على معالجة الفقر على نطاق واسع.

حزم الفقر: أزواج وثلاثيات

هناك زاوية أخرى ذات صلة بالسياسة، وهي التركيز على أزواج وثلاثيات من أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء، وبالتالي يمكن معالجتها معاً، مثل الحرمان من توفر الصرف الصحي ومياه الشرب. يقوم العديد من البرامج في جميع أنحاء العالم بتجميع هذه المؤشرات معاً فيما يسمى (مبادرات المياه والصرف الصحي والنظافة) (WASH). هناك أكثر من مليار فقير محرومون من الصرف الصحي أو مياه الشرب، و437.1 مليون محرومون من كليهما. تعيش الغالبية العظمى من الأشخاص المحرومين من كليهما في أفريقيا جنوب الصحراء (330.4 مليون)، تليها جنوب آسيا (47.5 مليون). في أفريقيا جنوب الصحراء، هناك نحو 57% من الفقراء محرومون من الصرف الصحي ومياه الشرب. كما يعاني أقل من نصف الفقراء بقليل (470.1 مليون) من الحرمان في كل من التغذية والصرف الصحي؛ ما قد يجعلهم أكثر عرضة للأمراض المعدية. كما أن أكثر من نصف الفقراء (593.3 مليون) محرومون من وقود الطهي والكهرباء. يمكن أن تعالج تدخلات الطاقة النظيفة كل أشكال الحرمان. وهناك 259.1 مليون فقير محرومون من التغذية والالتحاق بالمدارس.

غالباً ما تتراكم حالات الحرمان مع بعضها البعض، لذا ينبغي لبرامج الحد من الفقر، التي تهدف إلى تحقيق نتائج عالية التأثير، تحليل أوجه الحرمان المترابطة لتصميم سياسات أفضل. كما تعد برامج التغذية المدرسية إحدى الاستجابات المتكاملة لحرمان الأطفال من التغذية، التي تحفز أيضاً على الحضور إلى المدرسة.

إضافة إلى توضيح أنواع الحرمان المتداخلة، يستعرض الجزء الأول من التقرير ثلاث حالات دراسية (إثيوبيا، ونيبال، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) توضح العلاقة بين تقليص الفقر، والتدخلات السياساتية، والحرمان المتداخل. سنستعرض في هذا الجزء الحالة الدراسية لإثيوبيا بوصفها دولة نجحت بشكل جزئي في الحد من مستويات الفقر متعدد الأبعاد خلال السنوات الأخيرة.

44 تشمل حزمة مستوى المعيشة: غاز الطهي، والصرف الصحي، ومياه الشرب، والكهرباء، والسكن، والأصول.

سجلت إثيوبيا انخفاضاً ملحوظاً في مستوى الفقر بين العامين 2011 و2019، واستمرت في هذا الاتجاه منذ العام 2000 (على الرغم من أن هذه البيانات تسبق جائحة COVID-19 والصراع الأخير[45]). انخفضت قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للبلاد من 0.491 في العام 2011 إلى 0.436 في العام 2016 إلى 0.367 في العام 2019، وانخفض معدل الفقر من 83.5% إلى 77.4% و68.8% على الترتيب. كان الحد من الفقر في الفترة الأخيرة نتيجة لانخفاض نسبة الفقراء والمحرومين في سنوات الدراسة، تلاه انخفاض في نسبة الفقراء والمحرومين من مياه الشرب والأصول والكهرباء والسكن ووقود الطهي والصرف الصحي. مع ذلك، وبسبب الصدمات الأخيرة جراء كوفيد-19، والجفاف، والصراع في شمال إثيوبيا، والحرب في أوكرانيا؛ زاد التضخم بشكل كبير، وربما تم عكس مكاسب الفقر والتنمية البشرية.

كانت الاستراتيجيات المتعددة مفيدة في الحد من الفقر النقدي ومتعدد الأبعاد في إثيوبيا، التي شهدت معدلات نمو مذهلة في الناتج المحلي الإجمالي، واستثماراً في البنية التحتية، ونمواً زراعياً قوياً، إلى جانب استراتيجية وطنية نحو التصنيع والتحول الهيكلي. من بين المبادرات الحكومية البارزة المؤيدة للفقراء، برنامج شبكة الأمان الإنتاجية (PSNP)، الذي يصل إلى ما يقرب من 12 مليون شخص فقير (ما يقرب من 10% من السكان) في المناطق الريفية، ونظيره الحضري الأحدث، الذي عالج الفقر من خلال توفير الدعم المتكامل في مستوى الأسرة لمعالجة أوجه الحرمان المتعددة، بما في ذلك الدخل والتغذية والتعليم والبيئة.

يشير التحليل الأولي أيضاً إلى أن برامج شبكة الأمان قد عوضت عن بعض تأثيرات جائحة كوفيد-19، مثل معالجة الأمن الغذائي والبيئة وسبل العيش في الوقت نفسه. يتناول البرنامج تحديات التنمية البشرية على مستوى الأسرة، من خلال توفير الدعم لسبل العيش ومحو الأمية والصحة، عبر تقديم فرصة لتقوية سبل العيش من خلال بناء المهارات. ويستفيد البرنامج أيضاً من زيادة عدد الشباب والعائد الديمغرافي للبلد. أكثر أنماط الحرمان شيوعاً في إثيوبيا في العام 2019 هو مستوى المعيشة؛ حيث يُحرم الناس من جميع مؤشرات مستوى المعيشة الستة (وقود الطهي، والصرف الصحي، ومياه الشرب، والكهرباء، والإسكان، والأصول). أما الملف الثاني الأكثر شيوعاً فهو مستوى المعيشة، إضافة إلى الحرمان في سنوات الدراسة. يعاني 1 من كل 5 فقراء في إثيوبيا من أحد هذين الملفين. للمضي قدماً، قد تستفيد إثيوبيا من تضمين حزمة الإسكان في البرامج المخصصة للفقراء التي تركز على مرافق الطاقة والمياه والصرف الصحي، فضلاً عن تحسينات السكن.

سياسات الجلفنة المستخدمة في تقليص الفقر متعدد الأبعاد

بيّن التقرير الطرق التي أثبتت نجاحها للخروج من الفقر متعدد الأبعاد. ويستنتج التقرير أن التخفيف من الفقر هو أمر ممكن، ليس من خلال العمل على الأبعاد المترابطة للفقر في آن واحد، والخروج من الأبراج العاجية التي يتم فيها اتخاذ السياسات الخاصة بالفقر. بحسب بيانات الدول، هنالك 72 دولة من أصل 81، تمكنت من تقليص مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، منها 68 دولة تمكنت من تقليص الحرمان في 5 أبعاد أو أكثر، و46 قلصت الحرمان في أكثر من 8 أبعاد. وهناك من الدول من تمكنت من تقليص أبعاد الحرمان في المناطق الريفية، ومنها من قلصت بعض هذه الأبعاد لعدد مختلف من الفقراء في الريف. إن التقليص في أبعاد عدة للحرمان ممكن في مناطق الريف والمدن، يمكن تعزيزه من خلال السياسات عبر القطاعية، والتدخلات، باستهداف روابط الفقر متعدد الأبعاد المبنية على الأدلة (evidence- based targeting of interlinkages).

من هم 1.2 مليار فقير، وأين يعيشون؟

يستعرض القسم الثاني من التقرير والمعنون بـ (المستويات والاتجاهات من مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد للعام 2022)، النتائج والاتجاهات المحدثة من مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي للعام 2022، الذي يغطي 6.1 مليار شخص في 111 دولة نامية. ويعيش حوالي 1.2 مليار شخص؛ أي 19.1% من السكان في تلك البلدان في فقر متعدد الأبعاد. نصف الفقراء (593 مليون) هم من الأطفال دون سن الثامنة عشرة، يعيش 1 من كل 3 منهم في فقر مقارنة بـ 1 من كل 7 بالغين. وهناك حوالي 8.1% من الفقراء (ما يقرب من 94 مليون) هم في سن 60 أو أكبر. للمرة الأولى منذ إدخال مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي، بلغ عدد الفقراء أعلى مستوى في أفريقيا جنوب الصحراء (579 مليون)، تليها جنوب آسيا (385 مليون)، وهاتان المنطقتان معاً موطن لنحو 83% من الفقراء. ويرجع هذا البروز الجديد لأفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي، جزئياً، إلى البيانات الأحدث لجنوب آسيا (المتوسط المرجح للسكان من 2019/ 2020 لجنوب آسيا ومن 2017 لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، وإلى انخفاضات كبيرة في الهند، ثاني أكبر

45 تواجه منطقة «تيغراي» الواقعة في أقصى شمال إثيوبيا نزاعاً أهلياً مستمراً يشمل ميليشيات عرقية مختلفة والحكومة الفيديرالية والجيش الإريتيري منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.

دولـة فـي العالـم مـن حيـث عـدد السـكان. عـلاوة علـى ذلـك، ولأول مـرة منـذ إدخـال مؤشـر الفقـر متعـدد الأبعـاد العالمـي، فـإن عـدد الفقـراء فـي أفريقيـا جنـوب الصحـراء أكبـر مـن العـدد الإجمالـي لجنـوب آسـيا وشـرق آسـيا والمحيـط الهـادئ (494 مليـون).

يعيـش مـا يقـرب مـن 83% (964 مليـون) مـن الفقـراء فـي المناطـق الريفيـة، ويعيـش 17% (198 مليـون) فـي المناطـق الحضريـة. كمـا يعيـش أكثـر مـن 66% مـن الفقـراء فـي البلـدان ذات الدخـل المتوسـط. ومـا يقـرب مـن نصـف الفقـراء (518 مليـون) يعيشـون فـي فقـر مدقـع؛ مـا يعنـي أن درجـة الحرمـان لديهـم هـي 50% أو أعلـى. كمـا يعيـش 1 مـن كل 6 فقـراء فـي أسـرة ترأسـها امـرأة.

كيف كانت الدول تواجه الفقر ما قبل جائحة كوفيد-19؟

مـن بيـن 81 دولـة (مـا يقـرب مـن 5 مليـارات شـخص) لديهـا بيانـات عـن اتجاهـات الفقـر متعـدد الأبعـاد، شـهدت 72 دولـة انخفاضـاً مهمـاً، مـن الناحيـة الإحصائيـة، فـي القيمـة المطلقـة فـي قيمـة مؤشـر الفقـر متعـدد الأبعـاد، خـلال فتـرة واحـدة علـى الأقـل. وشـهدت حوالـي 26 دولـة انخفاضـاً ذا دلالـة إحصائيـة فـي أوجـه الحرمـان فـي كل مؤشـر؛ أي إن النسـبة المئويـة للأشـخاص الفقـراء والمحروميـن انخفضـت فـي كل مؤشـر فـي فتـرة واحـدة علـى الأقـل. وفـي 40 دولـة - نصـف تلـك المشـمولة - لـم يكـن هنـاك انخفـاض ذو دلالـة إحصائيـة فـي معـدلات الفقـر بيـن الأطفـال، أو أن قيمـة مؤشـر الفقـر متعـدد الأبعـاد انخفضـت بشـكل أبطـأ بيـن الأطفـال مقارنـة بالبالغيـن خـلال فتـرة واحـدة علـى الأقـل. وفـي 15 دولـة فـي أفريقيـا جنـوب الصحـراء، وبلـد واحـد فـي الـدول العربيـة، زاد عـدد الفقـراء خـلال فتـرة واحـدة علـى الأقـل، علـى الرغـم مـن الانخفـاض الملحـوظ إحصائيـاً فـي معـدل انتشـار الفقـر؛ مـا يـدل علـى أن تزايـد عـدد السـكان كان أكبـر مـن تناقـص عـدد الفقـراء.

كيف أثرت جائحة كوفيد -19 في الفقر متعدد الأبعاد؟

أشـار تقريـر مؤشـر الفقـر متعـدد الأبعـاد العالمـي للعـام 2020 إلـى أن جائحـة كوفيـد-19 يمكـن أن تعـوق التقـدم فـي الحـد مـن الفقـر بمقـدار 3-10 سـنوات. وكان ذلـك مبنيـاً علـى المحـاكاة الدقيقـة المسـتندة إلـى البيانـات المتعلقـة بإغـلاق المـدارس والأمـن الغذائـي التـي نشـرتها وكالات الأمـم المتحـدة فـي وقـت مبكـر مـن العـام 2020. تُظهـر البيانـات المحدثـة مـن منظمـة الأمـم المتحـدة للتربيـة والعلـم والثقافـة (اليونسـكو)، فـي المتوسـط، أن الطـلاب فـي جميـع أنحـاء العالـم فقـدوا نصـف عـام مـن التعليـم بسـبب الوبـاء. وبمـا يتفـق بشـكل عـام مـع نتيجـة المحـاكاة السـابقة، فـإن نصـف الأطفـال توقفـوا عـن الذهـاب إلـى المدرسـة خـلال السـنة الأولـى للوبـاء. حتـى فـي حالـة انتعـاش الالتحـاق بالمدرسـة بسـرعة، لا تـزال عمليـة التعلـم تتأثـر سـلباً. وفـي العديـد مـن الحـالات، فـإن بعـض الأطفـال لـم يعـودوا إلـى المدرسـة قـط. علـى صعيـد التغذيـة، تشـير أحـدث البيانـات حـول انعـدام الأمـن الغذائـي مـن برنامـج الأغذيـة العالمـي إلـى أن عـدد الأشـخاص الذيـن يعيشـون فـي أزمـة غذائيـة أو أسـوأ منهـا ارتفـع إلـى 193 مليونـاً فـي العـام 2021.

ما السياسات المطلوبة؟

يمكـن لثـلاث اسـتراتيجيات رئيسـية التأثيـر فـي وضـع بيانـات الفقـر: الالتـزام بالتمويـل لضمـان الاسـتمراري، وزيـادة تواتـر المسـوحات الأسـرية متعـددة الموضوعـات، التـي يمكـن اسـتخدامها لتقديـر الفقـر متعـدد الأبعـاد، إضافـة إلـى دعـم بنـاء القـدرات لمكاتـب الإحصـاء الوطنيـة لجمـع بيانـات عاليـة الجـودة عـن الفقـر، مـع تصنيـف واسـع النطـاق، وكذلـك لتغطيـة المجموعـات المتروكـة، وتضميـن وحـدات جديـدة لمعالجـة البيانـات المفقـودة حـول الموضوعـات الحيويـة للفقـر، مثـل: العمـل (بمـا فـي ذلـك العمـل غيـر الرسـمي)، وانعـدام الأمـن الجسـدي، وصحـة الأسـرة.

بسـبب التمويـل المحـدود، تميـل المسـوح السـكانية والصحيـة، والمجموعـة العنقوديـة متعـددة المؤشـرات، إلـى اسـتبعاد العديـد مـن الموضوعـات المهمـة التـي يحددهـا الفقـراء أنفسـهم عندمـا يُسـألون عـن حياتهـم. إن دمـج وحـدات جديـدة فـي الدراسـات الاسـتقصائية للأسـر المعيشـية مـن شـأنه أن يقطـع شـوطاً طويـلاً فـي تحقيـق التنميـة البشـرية وتغييـر الواقـع المعـاش للفقـر. تشـمل هـذه المؤشـرات الأسـئلة الجندريـة حـول جـودة العمـل (فـي العمـل غيـر الرسـمي والرسـمي وأعمـال الرعايـة، والمعاملـة العادلـة، ومخاطـر السـلامة)، والتمكيـن (بشـأن السـيطرة، والإجبـار فـي المجـالات العامـة والخاصـة)، والسـلامة الشـخصية (بشـأن التحـرر مـن العنـف والجريمـة، والصراعـات) والتواصـل الاجتماعـي (علـى الشـعور بالعـار والوحـدة والعزلـة). يجـب أن تكـون هـذه الوحـدات قصيـرة، 8-10 دقائـق فقـط، ويمكـن دمجهـا فـي المسـوحات المنزليـة الوطنيـة. وبالمثـل، إذا ومتـى كان ذلـك ممكنـاً، فسـتصبح مؤشـرات الفقـر متعـدد الأبعـاد العالميـة أفضـل تعبيـراً عـن واقـع الفقـر.

6. إصدارات حديثة

آفاق النمو الاقتصادي في دول "المينا" في العامين 2022 و 2023

أصدر البنك الدولي، في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، تقريره الدوري عن آفاق النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دول "المينا" MENA).[46] يتناول الجزء الأول من التقرير، الذي سنركز عليه في هذا القسم أحدث المستجدات الاقتصادية في المنطقة، بينما يسلط الجزء الثاني من التقرير بشكل مفصل على ما يعنيه تحسين الحوكمة في المنطقة، وكيف يمكن تحقيقها.

يوزع تقرير البنك الدولي دول مجموعة "المينا" إلى 3 مجموعات فرعية: دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط (6 دول)، والدول النامية المصدرة للنفط (3 دول، تضم: الجزائر، وإيران، والعراق)، وأخيراً الدول النامية المستوردة للنفط (5 دول، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة). وتوقع التقرير أن تشهد المنطقة نمواً بمعدل 5.5% في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2022، في حين سيتراجع معدل النمو في العام 2023 ليصل إلى نحو 3.5%.[47]

يخفي معدل النمو المتوقع في منطقة المينا تفاوتاً كبيراً في معدل النمو بين الأقاليم داخل المنقطة؛ إذ سيتباين معدل النمو بين دول مجلس التعاون الخليجي، والدول النامية المصدرة للنفط، والدول النامية المستوردة للنفط. ويرجع التفاوت في معدلات النمو بين هذه البلدان إلى مدى تأثرها بالصدمات المدمرة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2020-2022، بدءاً بجائحة فيروس كورونا، ثم الحرب الروسية على أوكرانيا، التي على إثرها شهدت اقتصادات الدول المتقدمة معدلات تضخم لم تشهدها منذ ثمانينيات القرن الماضي، كما شهدت اقتصادات الدول المتقدمة بطئاً في نشاطها الاقتصادي (الولايات المتحدة، الصين، منطقة اليورو).

أدخلت تلك الصدمات الاقتصاد العالمي في مرحلة انتقالية، تتمثل في الخروج من البيئة التي اتسمت بالتضخم المنخفض وأسعار الفائدة المنخفضة ما قبل العام 2020، والدخول في بيئة جديدة من تضخم مرتفع وأسعار فائدة مرتفعة. وقد أدت البيئة العالمية الجديدة إلى ارتفاع في أسعار الهيدروكربونات، وتحديداً أسعار النفط، والغاز الطبيعي، مقارنة بأسعارها في العام 2021، فما زالت أسعار النفط خلال العام 2022 ضعفي ما كانت عليه في العام 2021، كما ارتفعت أسعار الغاز 4.7 مرات مقارنة ببداية العام 2021 (انظر الشكل 6-1).

شكل 6-1: أسعار الهيدروكربونات خلال الفترة 2019-2022

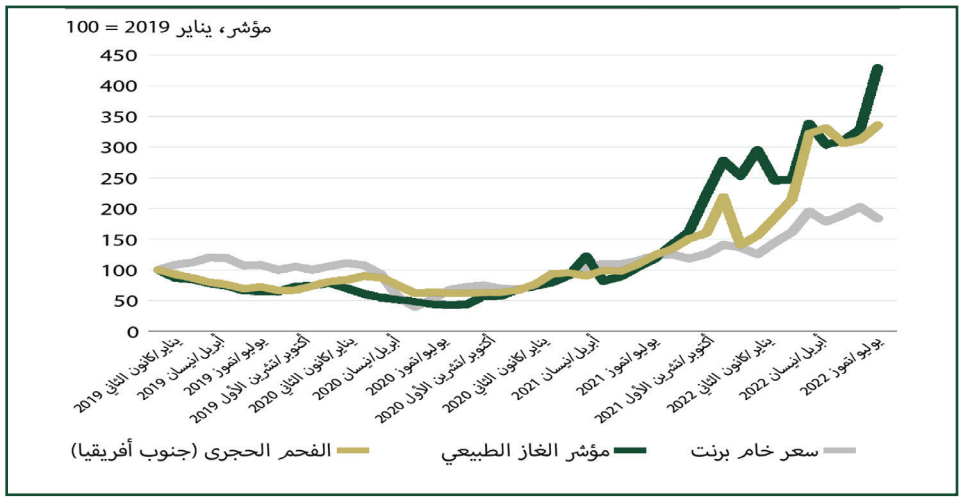

المصدر: البنك الدولي (2022). تعزيز الشفافية والمساءلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

شكلت البيئة العالمية الجديدة فرصة سانحة للنمو للبلدان المصدرة للنفط في منطقة المينا، فقد عكست أسعار الهيدروكربونات المرتفعة (النفط، والغاز) تأثيرها في النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط، وذلك كون النفط والغاز مصدرين رئيسيين لإيرادات التصدير وإيرادات المالية العامة لتلك البلدان؛ إذ يتوقع التقرير أن تشهد دول مجلس التعاون الخليجي نمواً بمعدل 6.9% في العام 2022. كما يتوقع التقرير أن تشهد البلدان النامية المصدرة للنفط نمواً ملحوظاً خلال العام 2022، ولكن بوتيرة أدنى من معدل النمو الذي ستشهده دول مجلس التعاون الخليجي (نمو بنحو 4.1%)، في حين يتوقع التقرير أن تتباطأ وتيرة النمو في

46 بلحاج، فريد، وآخرون (2022). حالة ذهنية جديدة: تعزيز الشفافية والمساءلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مجموعة البنك الدولي: bit.ly/3PTzvL6

47 ملاحظة: يستثني تعريف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التقرير الحالي دول: لبنان، وسوريا، واليمن، وليبيا.

العام 2023 في كلا الإقليمين بفعل توقعات خبراء البنك الدولي بتراجع الارتفاع في أسعار النفط والغاز؛ إذ سيصل معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لدى دول مجلس التعاون الخليجي إلى نحو 3.7%، في حين سيصل معدل النمو في البلدان النامية المصدرة للنفط إلى 2.7%. أما بخصوص البلدان النامية المستوردة للنفط، فتوقع التقرير أن تشهد هذه البلدان نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4.5% خلال العام 2022، مقابل نمو يصل إلى 4.3% في العام 2023 (انظر الجدول 6-1).

من زاوية أخرى، سيؤدي الارتفاع الحاصل في أسعار النفط والغاز إلى تحسن في موازين الحساب الجاري والمالية العامة في الدول المصدرة للنفط في منطقة المينا؛ إذ من المتوقع أن تشهد دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً في نسبة رصيد المعاملات الجارية من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من فائض قدره 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021 ليصل إلى 17.9% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022، و14.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023. كما من المتوقع أن تشهد دول مجلس التعاون ارتفاعاً في نسبة الميزان الكلي للموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من عجز قدره 2.2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021، ليصل إلى فائض قدره 5.3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022، وفائض قدره 4.2% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2023.

وعلى المنوال نفسه، من المتوقع أن تشهد الدول النامية المصدرة للنفط الاتجاهات السائدة نفسها في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن بوتيرة أقل بما يتعلق بتحسن نسبة ميزان الحسابات الجارية من الناتج المحلي الإجمالي، كما هو موضح في الجدول 6-1، في حين من المتوقع أن تشهد نسبة الميزان الكلي للمالية العامة من الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً في العام 2023 بعجز مقداره 2.0% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بعد أن كان من المتوقع أن يحقق فائضاً بمقدار 0.8% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022.

على نحو مغاير، من المتوقع أن تشهد البلدان النامية المستوردة للنفط ارتفاعاً في نسبة عجز موازين الحساب الجاري والمالية العامة من الناتج المحلي الإجمالي. فمن المتوقع أن يؤدي ارتفاع فاتورة واردات المواد الغذائية والطاقة في البلدان النامية المستوردة للنفط إلى تفاقم عجز حساب معاملاتها الجارية؛ إذ سترتفع نسبة العجز في رصيد المعاملات الجارية من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 4.6% في العام 2021 إلى 4.9% و4.7% في العامين 2022 و2023 على الترتيب، في حين من المتوقع أن يتحسن عجز المالية العامة فيها بشكل طفيف، لتنخفض نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022 إلى 6.3% مقارنة بـ 7.0% في العام 2021 (انظر الجدول 6-1).

جدول 6-1: مؤشرات اقتصادية مختارة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المؤشر	2021	2022*	2023*
دول المينا			
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل نمو)	3.6	5.5	3.5
- الميزان الجاري (% من ن.م.إ)	4.5	10.5	8.5
- الموازنة (% من ن.م.إ)	3.5-	1.9	0.6
دول مجلس التعاون الخليجي*			
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل نمو)	2.9	6.9	3.7
- الميزان الجاري (% من ن.م.إ)	7.9	17.2	14.6
- الموازنة (% من ن.م.إ)	2.2-	5.3	4.2
الدول النامية المصدرة للنفط			
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل نمو)	4.1	4.1	2.7
- الميزان الجاري (% من ن.م.إ)	4.6	7.6	5
- الموازنة (% من ن.م.إ)	3.2-	0.8	2-
الدول النامية المستوردة للنفط			
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل نمو)	4.5	4.5	4.3
- الميزان الجاري (% من ن.م.إ)	4.6-	4.9-	4.7-
- الموازنة (% من ن.م.إ)	7.0-	6.3-	6.1-

المصدر: البنك الدولي (2022). تعزيز الشفافية والمساءلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

*أرقام متوقعة

أما بما يتعلق بفلسطين، فتشير التوقعات إلى أن الناتج المحلي في فلسطين سينمو خلال العام 2022 ليصل إلى 3.5%، وبنحو 3.0% في العام 2023. في المقابل، لن تشهد فلسطين تحسناً في ميزان رصيد الحسابات الجارية؛ إذ ستتفاقم نسبة العجز في العام 2022 لتصل إلى 4.9% مقارنة بـ 4.6% في العام 2021، في حين ستشهد فلسطين تحسناً في نسبة العجز في الميزان الكلي للموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي، لتنخفض نسبة العجز إلى 7% في العام 2022 مقارنة بـ 6.3% في العام 2021.

يبين الشكل 2-6 معدلات التضخم لدى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويوضح أن معدلات التضخم لدى بلدان منطقة المينا في العام 2022 ستكون أعلى مما هي عليه في العام 2021. وعلى الرغم من ذلك، ستظل معدلات التضخم في هذه البلدان أقل مما هي عليه في مناطق اقتصادات الأسواق الناشئة واقتصادات البلدان النامية الأخرى، وأقل مما هي عليه في الولايات المتحدة ومنطقة الاتحاد الأوروبي.

شكل 2-6: معدلات التضخم المعدلة حسب سعر الصرف في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

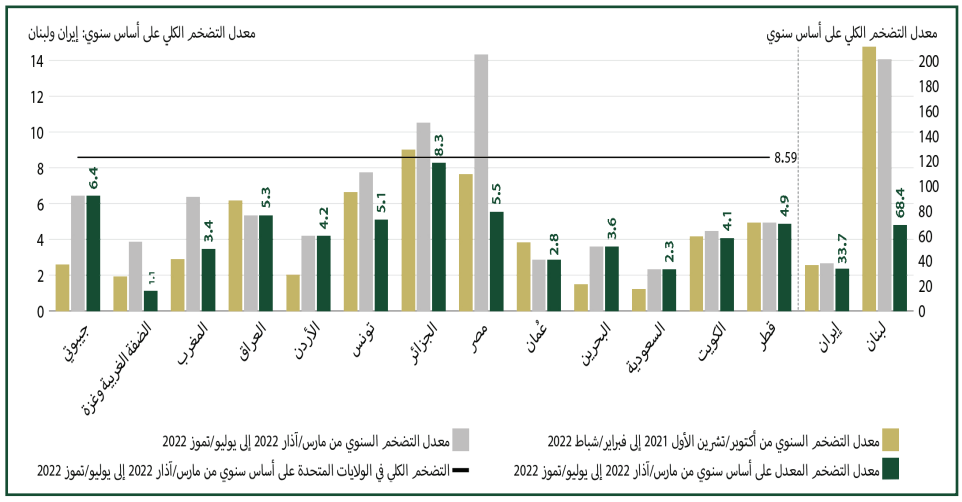

البنك الدولي (2022). تعزيز الشفافية والمساءلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بحسب التقرير، يعزى انخفاض معدلات التضخم في دول المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى، إلى السياسات التي جرى تطبيقها في بعض بلدان المنطقة للتخفيف من الأضرار الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم،[48] وقد استهدفت هذه السياسات أسواق المنتجات المحلية، من خلال دعم الاستهلاك (دعم السلع الغذائية والطاقة)، والضرائب غير المباشرة، والتعريفات الجمركية على الواردات، ومراقبة وضبط الأسعار في الأسواق المحلية. وقد حدّت هذه السياسات من تأثير الأسعار العالمية في التضخم المحلي؛ ما جعل السعر المحلي للسلع المتداولة، خاصة الطاقة والغذاء، أقل من السعر العالمي.

إلى جانب ذلك، وفي سبيل تخفيف أعباء ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة والمواد الغذائية على الأسر الفقيرة، قام بعض الحكومات بعمل تغييرات في سياسات الحماية الاجتماعية، مثل زيادة التحويلات النقدية، وذلك من خلال إرسال أموال بشكل مباشر إلى تلك الأسر. ونتيجة لهذه السياسات والإجراءات، كانت معدلات التضخم الفعلية في منطقة المينا أقل مما ستكون عليه لو لم يتم اتخاذ أي إجراء. ففي فلسطين على سبيل المثال، فإن متوسط معدل التضخم خلال الفترة ما بين آذار/ مارس-تموز/ يوليو 2022، مقارنة بالفترة نفسها خلال العام 2021، بلغ نحو 3.89%، لكنه كان سيصبح أعلى بمقدار 3.1% ليصل إلى 6.99% لو لم تقوم الحكومة الفلسطينية بعدد من الإجراءات المهمة، وذلك من خلال مراقبة وضبط الأسعار في الأسواق المحلية، ومنع احتكار السلع الأساسية (انظر الشكل 6-3).[49]

48 لا تشمل سياسات الاقتصاد الكلي رفع أسعار الفائدة، التي تستخدم لكبح التضخم من خلال مساندة العملة المحلية، وخفض الطلب الكلي المحلي، كما لا تشمل السياسات الرامية إلى تأمين الحصول على المواد الغذائية الأساسية المستوردة.

49 لمزيد من المعلومات حول الإجراءات التي قامت بها الحكومة الفلسطينية لمراقبة الأسعار: راجع صندوق آثار الحرب الروسية الأوكرانية على السلع الأساسية، والسياسات المطلوبة، في العدد 69 من المراقب الاقتصادي.

شكل 6-3: تقديرات تأثيرات استجابات سياسات أسواق المنتجات المتداولة على التضخم الكلي خلال الفترة آذار/ مارس-تموز/ يوليو 2022

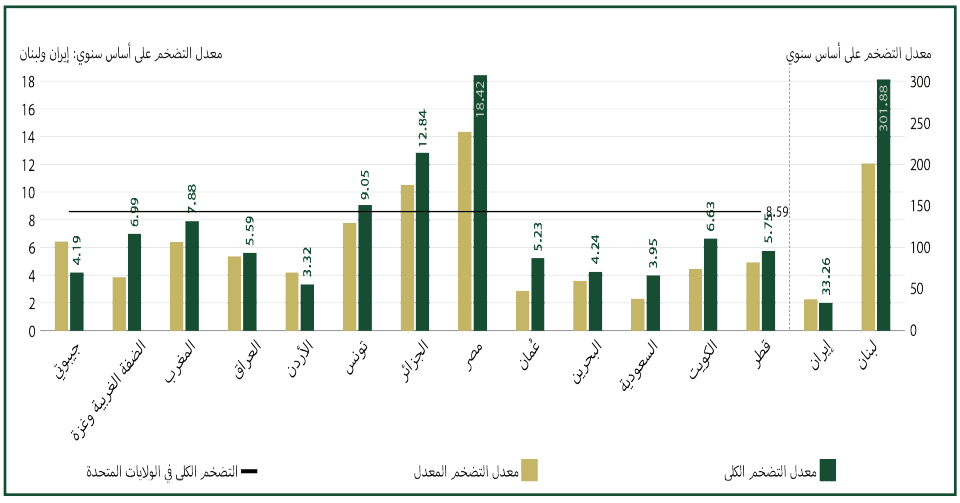

البنك الدولي (2022). تعزيز الشفافية والمساءلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

على خلفية تطبيق السياسات المشار إليها أعلاه، ترتب على الحكومات في منطقة المينا تحمل مصاريف إضافية، ولكن هذه التكلفة تفاوتت بين الأقاليم. فبالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان النامية المصدرة للنفط، لن تشكل هذه المصاريف مصدراً للقلق، خصوصاً في ظل الزيادات غير المتوقعة في إيرادات دول هذه الأقاليم بفعل ارتفاع أسعار النفط والغاز، وهذا بدوره أتاح للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة حيزاً مالياً كبيراً سيؤدي إلى فوائض مالية، حتى بعد الاتفاق الإضافي على برامج تخفيف أضرار التضخم.

على النقيض تماماً، لن تجد البلدان النامية المستوردة للنفط في منطقة المينا إيرادات إضافية غير متوقعة لتمويل برامج تخفيف أضرار التضخم؛ ما يحتم عليها خفض المصروفات الأخرى، أو البحث عن إيرادات أخرى، أو زيادة العجز والديون. وفي ظل ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً، فإن البلدان النامية المستوردة للنفط ستضطر إلى دفع سعر فائدة أعلى على أي دين جديد تحصل عليه، أو حتى على الديون القائمة التي تريد إعادة تمويلها. وهذا بدوره، سيثقل كاهل هذه البلدان على تحمل ديونها بمرور الوقت، ويضعها ضمن خانة المديونية الحرجة، لا سيما البلدان التي لديها مستويات مرتفعة من الديون، مثل مصر والأردن وتونس؛ ما يحد من قدرة هذه البلدان على الوصول إلى الأسواق الدولية، ويزيد من الضغوط على عملاتها المحلية، خاصة أن هذه الدول أساساً تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، ونسب فقر مرتفعة. وهذه المخاطر/ المشاكل مجتمعة قد تؤدي إلى تراجع الاستثمار والتجارة والنمو لسنوات عدة بعد إعادة الهيكلة.

يوضح التقرير أن المخاطر/ المشاكل التي تواجهها البلدان النامية المستوردة للنفط في منطقة المينا: من معدلات تضخم مرتفعة، وارتفاع نسب الفقر، وتراكم في الدين العام، ليست وليدة الصدمات الحالية، بل تعود إلى النمو المنخفض الذي «يفتقد إلى الكفاءة» منذ أكثر منذ عقدين من الزمن، والذي بدوره فشل في خلق العدد المطلوب من الوظائف، لا سيما بين فئات الشباب والنساء.

ويرى الجزء الثاني من هذا التقرير أن سوء الحوكمة، وخاصة الافتقار إلى الشفافية والمساءلة الحكومية، هو العامل المشترك الكامن وراء ذلك. ويرى التقرير أن تدعيم الحوكمة، بما في ذلك الإصلاحات المؤسسية لتحسين المساءلة والشفافية، سيساعد بلدان المنطقة، خاصة البلدان النامية المستوردة للنفط، على تحسين إدارة ماليتها العامة، وتحسين إدارة الديون، إضافة إلى تخفيف تكاليف ارتفاع مستويات الدين العام. من جانب آخر، سيساعد تدعيم الحوكمة البلدان المصدرة للنفط على الانتقال من اقتصادات تعتمد على الثروات المعدنية إلى اقتصادات لديها قاعدة إنتاج أكثر تنوعاً.

7. تعاريف ومفاهيم اقتصادية

التعدي الأخلاقي والانتقاء المعاكس (Moral Hazard and Adverse Selection)

هذان المفهومان الاقتصاديان قريبان من بعضهما البعض، وهما يتولدان بسبب عدم تناظر المعلومات لدى طرفي التعاقد أو الصفقة؛ إذ حالما يمتلك أحد أطراف العقد معلومات ومعرفة لا يمتلكها الطرف الثاني، فهذا يسمح له بتحقيق مكاسب إضافية وغير عادلة على حساب الطرف الأول. وتعود أهمية هذين المفهومين إلى أن تفوق وامتياز آلية السوق الحر، على كل ما عداها من تنظيمات، يقوم على افتراض أن هناك معلومات كاملة وشاملة ومتعادلة لدى/ وبين العملاء المتعاقدين في كافة صفقات السوق. ويعني غياب التناظر في المعلومات، على ذلك، أن آلية السوق الحر تعجز في هذه الحالة عن تخصيص الموارد بشكل فعال، وأن التدخل في السوق يمكن أن يخلق ظرفاً اقتصادياً أفضل.

1-7 التعدي الأخلاقي

يحدث التعدي الأخلاقي عندما يلجأ أحد العملاء (أحد طرفيّ العقد) إلى السلوك المترافق مع المخاطرة العالية، اعتماداً على أن الطرف الآخر للعقد سوف يتحمل تكاليف الخسارة التي يمكن أن تنتج من ذلك. بكلمات أخرى، ينشأ التعدي الأخلاقي في الظرف الذي يمكن فيه لعميل اقتصادي أن يزيد من تعرضه لمخاطر الخسارة، في سعيه وراء الربح الأعلى، استناداً إلى أنه لن يتحمل كامل تكاليف الخسارة التي يمكن أن تنجم عن ذلك.

لعل أوضح أمثلة التعدي الأخلاقي تأتي من قطاع التأمين: إذا كانت شركة التأمين على استعداد لتعويض الثمن الكامل للدراجة الهوائية في حال سرقتها، فإن صاحب الدراجة لن يكون لديه حافز قوي لحمايتها من السرقة.

لنأخذ مثالاً آخر أكثر واقعية. عندما يقوم شخص بالتأمين على سيارته، ضد السرقة مثلاً، فإنه يمتلك معلومات أفضل من شركة التأمين حول درجة حرصه الشخصية للحيلولة دون سرقة السيارة؛ أي عن درجة المخاطرة التي سوف يأخذها، والتي يمكن أن تعرض سيارته للسرقة (مثلاً، هل سيقوم بإيقاف السيارة في أماكن معزولة غير مضاءة أو سوف يهمل إقفالها ... إلخ). ونظراً إلى أن شركة التأمين لديها معلومات ناقصة عن هذا الشخص، فهي تفترض أن حب المخاطرة لديه مطابق للمتوسط السائد بين كافة الأفراد الآخرين. وإذا ما تبين أن هذا الشخص محب للمخاطرة بأعلى من المتوسط العام، فهذا يعني أن سعر بوليصة التأمين التي حصل عليها أدنى من السعر التوازني العادل الذي كان يتوجب عليه دفعه، وأن شركة التأمين تحملت تكاليف إضافية بسبب نقص معلوماتها عن هذا العميل.

يلاحظ في هذا السياق أن مفهوم «التعدي الأخلاقي»، على الرغم من اسمه، لا علاقة له بالإدانة الأخلاقية. فهو يتعلق أساساً بغياب الفعالية التي تتولد من عدم تكافؤ المعلومات، ومن صعوبة حصر المخاطر وتحديد المسؤولية عنها.

مثال بارز آخر على التعدي الأخلاقي بالعلاقة، مع عدم تناظر المعلومات، والتنصل من تحمل تكاليف المخاطرة، وهو ما ظهر في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة مع ما يعرف باسم «أزمة السندات العقارية الثانوية» (Subprime). اعتاد بعض المصارف على منح قروض للراغبين في شراء منازل، بأسعار مرتفعة بشكل مصطنع، ودون التمحيص الدقيق حول قدرة هذه العائلات على سداد ديونها في حال طرأ تبدل طفيف في الشروط الاقتصادية العامة أو الخاصة بالعائلات نفسها. ويعود السبب في ذلك إلى أن المصارف كانت سرعان ما تصدر سندات، تبيعها مباشرة للمستثمرين، لتمويل هذه القروض؛ أي إن المصارف كانت تستقطع أرباح الوساطة، وتقوم مباشرة بتحويل المخاطرة إلى حملة السندات، من دون أن يكون لدى هؤلاء المستثمرين المعلومات الكافية عن المخاطرة المترافقة مع تلك السندات. وما حصل في النهاية أن أسعار المنازل شهدت انحداراً كبيراً في العام 2010؛ حيث باتت قيمة الديون (سندات الدين) على بعض المنازل أعلى من القيمة السوقية لهذه المنازل.

يشتمل مفهوم التعدي الأخلاقي أيضاً على فكرة التشجيع، بشكل غير مباشر، على السلوك الأرعن. بهذا المعنى، فإن التعدي الأخلاقي يمكن أن يتولد من غياب الحافز لتجنب السلوك الذي يترافق مع مخاطر عالية. وظهر المثال الأبرز على هذا النوع من التعدي الأخلاقي في القطاع المصرفي، وحظي بتغطية واسعة خلال الأزمة المالية العالمية في العام 2008. إن ضخامة المصارف التجارية والاستثمارية في الدول الغربية، وتشعب نشاطاتها في كافة القطاعات الحيوية؛

يجعلها (عصية على الإفلاس) (Too Big to Fail)؛ بمعنى أن انهيارها يمكن أن يهدد كامل البنيان الاقتصادي في الدول التي تعمل بها. وهذا ما يضطر الحكومات في تلك الدول إلى الحيلولة دون انهيار هذه المصارف، والاستعداد لمدها بالسيولة الضرورية كلما دعت الحاجة (كما تم عملياً في كثير من الدول خلال الأزمة المالية العالمية 2007-2008). ويتمثل التعدي الأخلاقي، هنا، بأن رجال هذه المصارف لن يتورعوا عن أخذ مخاطر عالية؛ بهدف تحقيق أرباح أعلى، ويدفعهم في هذا علمهم أن الحكومات سوف تحول بينهم وبين تحمل كافة التكاليف التي يمكن أن تنجم عن المخاطر العالية التي يغامرون بأخذها، وهو ما حدث عملياً خلال الأزمة المالية.

2-7 الانتقاء العكسي

يحدث الانتقاء العكسي في الظرف الذي يمتلك فيه أحد طرفي الصفقة معلومات يجهلها الطرف الآخر؛ ما ينتج منه أن الطرف الذي يملك يمكنه أن يستغل ذلك ليحقق مكاسب على حساب الطرف الآخر. وينتج من عدم تناظر المعلومات بين الطرفين ارتفاع في التكلفة/ السعر، وانخفاض في الاستهلاك والفعالية مقارنة بما يمكن لسوق المعلومات التامة والمتوازنة أن يولده. أبسط الأمثلة على الانتقاء العكسي، هو مثال شركة التأمين التي تصدر بواليص تأمين على الحياة بسعر موحد ومرتفع. ونظراً إلى أن الشركة تجهل الوضع الصحي الحقيقي للمؤمنين، فإن السعر الموحد سيؤدي على الأرجح إلى أن الأشخاص ذوي الوضع الصحي المتقلقل سيصبحون غالبية المؤمنين لديها مقارنة بالأصحاء، وهو ما سينعكس سلباً على أرباحها. ويبدو هنا وكأن الشركة قد قامت بانتقاء الزبائن «الخطأ»، ومن هنا جاء تعبير (الانتقاء العكسي).

لنأخذ مثالاً آخر من القطاع المصرفي عن الانتقاء العكسي. من المعلوم أن حركة الأسعار صعوداً وهبوطاً هي الأداة التي تضمن التطابق بين العرض والطلب؛ إذ حالما يزيد الأول عن الثاني يهبط السعر ليعيد التطابق بينهما، والعكس بالعكس. ولكن يمكن في بعض الحالات التي يكون الطلب فيها أكبر من العرض، أن يؤدي ارتفاع السعر إلى خسائر للبائع؛ أي إن البائعين يمكن أن يستنكفوا عن رفع أسعار بضاعتهم/ خدمتهم، وهذا الظرف يترافق مع، وينتج من، غياب التناظر في المعلومات بين أطراف التعاقد.

عندما يقوم أحد المصارف بمنح قرض لشخص ما، فإن الطرف المدين بالصفقة يمكن أن يستغل امتلاكه لمعلومات لا يعرفها الطرف الدائن (مثلاً درجة ومستوى المخاطرة التي سيتم توظيف أموال القرض بها). الآن، إذا كان الطلب على القروض أعلى من العرض، وإذا ما قرر المصرف أن يرفع سعر الفائدة لإعادة التوازن بين الطلب والعرض، فإن هناك احتمالاً كبيراً أن يحدث التالي: سيتراجع الأشخاص الحريصون، الذين يستنكفون عن أخذ المخاطر العالية، عن طلب القروض؛ نظراً إلى أنها أصبحت مكلفة مقارنة بأرباحهم المتوقعة. في المقابل، فإن الأفراد محبي المخاطرة سوف يستمرون في طلب القروض؛ نظراً إلى أن استثماراتهم الأكثر مخاطرة يمكن أن تجلب أرباحاً مرتفعة في حال نجاحها. ما الحصيلة، إذاً، بالنسبة إلى المصرف؟ يمكن أن ينتهي المصرف إلى وضع أسوأ مما كان عليه قبل رفع سعر الفائدة؛ نظراً إلى أن القروض الأكثر مخاطرة في حقيبة الديون لديه سوف ترتفع على حساب الديون الآمنة؛ أي إنّ احتمالات الخسارة الكلية باتت للمصرف أعلى من السابق. تتمثل الفكرة، هنا، في أن رفع سعر الفائدة أدى إلى «انتقاء» الزبائن الأسوأ بالنسبة إلى المصرف، على حساب الزبائن الأفضل. وبسبب احتمال الانتقاء العكسي، تلجأ المصارف إلى طرق أخرى غير رفع سعر الفائدة عند منح القروض.

يأتي المثال الأشهر للانتقاء العكسي من سوق السيارات المستعملة. فمثلاً، افترض أن هناك شخصين يرغبان في بيع سيارتيهما المستعملتين والمتشابهتين في العمر والموديل والمظهر الخارجي. افترض أيضاً أن أولهما حريص ويعتني بسيارته بشكل فائق، في حين أن الثاني أقل حرصاً وعناية بالسيارة (هذه السيارة ستكون بحاجة إلى تصليح مكلف خلال فترة قصيرة، سيارة (حامضة) أو lemon حسب التعبير الأميركي). الأول يتوقع ويرغب في أن يحصل لقاء سيارته على مبلغ 1,000 دولار، والثاني يتوقع أن يحصل لقاء سيارته على 800 دولار فقط. الآن، المشتري في السوق ليست لديه المعلومات الكافية التي لدى البائعين، أيهما المالك الحريص وأيهما الأرعن. ولتعويض جهله بالمواصفات الحقيقية للسيارتين، من المتوقع أن يعرض شراء السيارة بالسعر الوسطي بينهما، 900 دولار. هذا يعني أن بائع السيارة (الحامضة) سوف يرضى ببيع سيارته، وسوف يحصل على مبلغ أعلى مما كان يتوقعه. أما صاحب السيارة الجيدة فسوف يستنكف عن البيع. وعلى هذا فإن نقص وعدم تكافؤ المعلومات بين البائعين والشارين يؤدي إلى سوق غير فعال؛ حيث السيارات (الحامضة) هي الغالبة (انتقاء عكسي)، والاستهلاك (التبادل) أقل من الأمثل، والسعر غير عادل.

3-7 بين التعدي والانتقاء

مجمل القول، إذاً، إن أفضلية السوق الحر على كافة الترتيبات الأخرى للتبادل تشترط، من بين ما تشترط، وجود معلومات تامة وكاملة ومتعادلة بين المتعاقدين، وبين طرفيّ الصفقة. وحالما يكون هناك اختلال في توفر المعلومات بين الأطراف، فإن السوق الحر يعجز عن تحقيق التوزيع والاستغلال الأمثل للموارد. وكما ذكرنا في البداية أن مفهومي التعدي الأخلاقي والانتقاء العكسي متقاربان، وكلاهما يتولدان من عدم تناظر المعلومات. ولكن يمكن للتمييز بينهما، الإشارة إلى أن التعدي الأخلاقي يتعلق غالباً بسلوك المشترين، ويحدث بعد توقيع العقد/ إجراء الصفقة، وغالباً ما ينتج من أن أحد طرفي الصفقة لم يدخل العقد بنية طيبة. في المقابل، فإن الانتقاء العكسي يرتبط أكثر بسلوك البائعين، وأن مسببات التحيز فيه تتواجد قبل توقيع العقد/ إجراء الصفقة.

هناك، بطبيعة الحال، عدد من الإجراءات التدخلية التي يمكن تطبيقها؛ لتحييد أو تخفيف أثر عدم كفاءة المعلومات، وعدم تناظرها. ومن بينها عمليات الاستقصاء (عن التاريخ الشخصي للمتعاقدين)، والاستجواب الذي ينتج منه استثناء بعض العملاء؛ أي استخدام معايير غير سعرية لانتقاء الزبائن. كما أن قوانين حماية المستهلك والتشريعات التي تضمن للمتعاقدين حق التراجع عن الصفقات وحق التعويض يمكن أن تساعد في هذا المجال.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2017-2022[1]

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2021 الربع الثاني	2021 الربع الثالث	2021 الربع الرابع	2022 الربع الأول	2022 الربع الثاني
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,733.4	4,915.3	5,039.0	5,101.2	5,227.2	5,227.2	5,243.1	5,275.0	5,307.1	5,338.7
الضفة الغربية	2,856.7	2,953.9	3,020.0	3,053.2	3,120.4	3,120.4	3,128.9	3,146.0	3,163.2	3,179.9
قطاع غزة	1,876.7	1,961.4	2,019.0	2,048.0	2,106.7	2,106.8	2,114.2	2,129.1	2,144.1	2,158.8
سوق العمل (حسب تعريف القوى العاملة الجديد المعتمد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء)[2]										
عدد العاملين (ألف شخص)	948.7	956.3	1,013.0	956.0	1,034.0	1,015.6	1,036.0	1,091.9	1,108.3	1,113.6
نسبة المشاركة (%)	44.0	43.5	44.3	40.9	43.4	43.0	43.8	44.0	45.0	44.3
معدّل البطالة (%)	25.7	26.2	25.3	25.9	26.4	26.4	27.3	24.2	25.4	24.2
الضفة الغربية	18.4	17.3	14.6	15.7	15.5	16.9	14.7	13.2	13.9	13.8
قطاع غزة	38.3	43.1	45.1	46.6	46.9	44.7	50.2	44.7	46.6	44.1
الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) (مليون دولار) [3]										
الناتج المحلي الإجمالي	15,426.9	15,616.2	15,829.0	14,037.4	15,027.1	3,736.4	3,611.0	3,940.9	3,817.0	3,858.6
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	13,420.3	13,570.1	14,126.5	12,367.2	13,055.8	3,169.8	3,217.2	3,490.6	3,792.5	3,940.5
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	3,093.6	3,318.9	3,202.3	3,213.5	3,569.3	910.1	937.8	897.7	720.5	848.0
التكوين الرأسمالي الإجمالي	4,166.9	4,260.3	4,177.1	3,328.6	3,801.6	905.0	943.5	1,059.4	1,006.7	1,014.0
الصادرات	2,515.6	2,578.7	2,630.5	2,335.9	2,775.0	673.9	682.7	799.2	705.2	641.9
الواردات (-)	7,901.5	8,256.8	8,376.1	7,189.1	8,381.5	2,003.1	2,056.8	2,342.9	2,340.5	2,487.1
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	3,620.5	3,562.3	3,656.7	3,233.6	3,654.6	905.3	904.9	867.5	977.6	938.2
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	3,463.1	3,417.7	3,378.3	2,922.5	3,045.3	755.5	759.7	738.7	761.8	765.4
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(5,967.4)	(6,425.7)	(6,502.0)	(5,680.0)	(7,064.7)	(1,644.6)	(1,736.4)	(2,016.7)	(2,157.0)	(2,316.0)
ميزان الدخل	2,129.0	2,786.3	3,030.9	2,492.3	3,397.8	831.7	906.4	911.0	987.0	953
ميزان التحويلات الجارية	1,708.5	1,499.1	1,691.7	1,285.0	2,180.5	519.2	514.1	715.0	547.0	588
ميزان الحساب الجاري	(2,129.7)	(2,140.4)	(1,779.4)	(1,902.8)	(1,486.5)	(293.8)	(315.9)	(390.0)	(623.0)	(755.0)
أسعار الصرف والتضخم [4]										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.6	3.59	3.56	3.441	3.231	3.264	3.234	3.158	3.194	3.340
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.08	5.07	5.03	4.841	4.552	4.593	4.548	4.454	4.505	4.711
معدّل التضخم (%)	0.21	(0.19)	1.58	(0.73)	1.24	1.14	0.07	0.36	1.50	1.93
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	3,651.5	3,462.9	3,290.6	3,526.2	4,224.7	1,047.5	1,099.7	1,051.2	1,273.0	1,107.1
النفقات الجارية	3,794.8	3,660.0	3,660.1	3,954.9	4,035.1	1,159.0	1,090.9	1,109.4	1,031.1	850.3
النفقات التطويرية	257.9	276.9	200.0	168.8	168.1	32.6	39.9	73.8	20.6	37.3
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	(401.3)	(474.0)	(569.5)	(597.5)	21.5	(144.1)	(31.1)	(131.9)	221.3	219.4
إجمالي المنح والمساعدات	720.4	664.8	492.1	464.1	321.4	64.6	35.4	210.7	18.7	60.0
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	319.1	190.9	(77.3)	(133.4)	342.9	(79.6)	4.3	78.8	240.0	279.5
الدين العام الحكومي	2,543.2	2,369.5	2,795.1	3,649.4	3,848.1	3,702.4	3,793.9	3,848.1	3,668.8	3,506.21
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/مطلوبات المصارف	15,850.2	16,125.0	17,825.5	19,886.2	21,673.0	20,624.4	21,321.6	21,673.0	21,807.5	21,218.1
حقوق الملكية	1,892.7	1,912.0	1,985.2	1,967.4	2,107.5	1,994.0	2,062.6	2,107.5	2,158.0	2177.9
ودائع الجمهور	11,982.5	12,227.3	13,384.7	15,138.3	16,518.1	15,726.5	16,224.6	16,518.1	16,610.3	16,242.2
التسهيلات الائتمانية	8,026.0	8,432.3	9,039.1	10,078.7	10,747.2	10,350.7	10,473.7	10,747.2	10,834.6	10,635.1

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل العام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

* البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء، وسلطة النقد، وهيئة سوق رأس المال.

** الأرقام بين الأقواس سالبة

1 بيانات الأرباع للأعوام 2021-2022 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

2 اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفاً منقحاً للبطالة ينص على أنّ البطالة تشمل، فقط، الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد، وبحثوا بشكل جدي، وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. تبعاً لهذا، تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا إلى العمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. نسجل، هنا، أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف الجديد.

3 قام الجهاز المركزي للإحصاء بإجراء تنقيح على بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 2004-2018. لذا، سيوجد اختلاف في أرقام السنوات والأرباع السابقة في ضوء تنقيح البيانات

4 معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) بمتوسطها في السنة (الربع) السابقة.